انتحار الإخوان

انطفاء الفكرة وسقوط الأخلاق وتصدع التنظيم

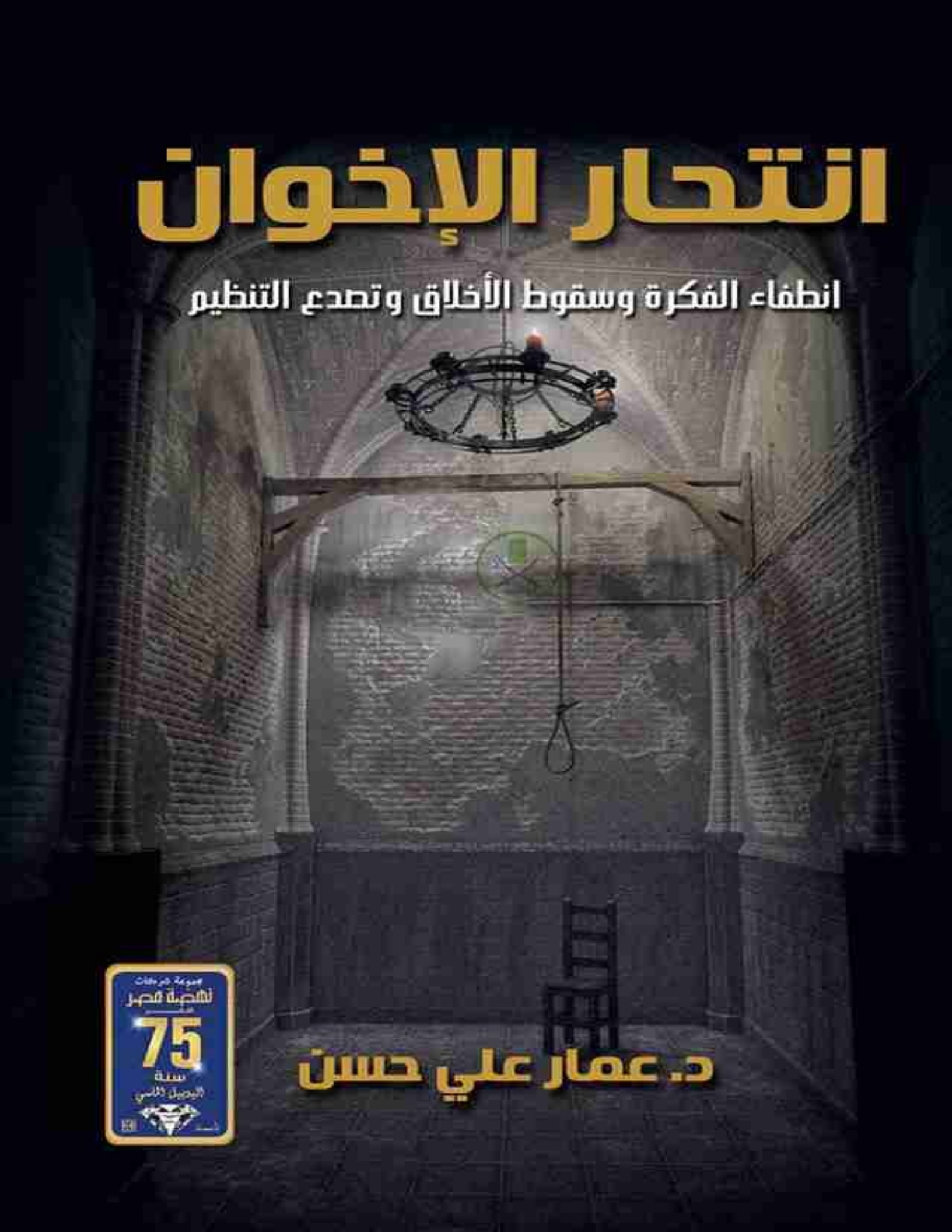

د. عمار علي حسن

سلسلة كراسات نهضة مصر
75
سنة
الجيل الثاني

د.عمار علي حسن

انتحار الإخوان

اس-ت-ه-لال

ينتحر الإخوان حين يقفون تائهين في منتصف المسافات، بين الوعد والوعيد، فلا هم بشَّروا بخير، ولا هم أنذروا من شر، ولا هم رفعوا ما حملوا، ولا تركوا غيرهم يرفع عنهم، ولا يرفع معهم، والحمل ثقيل وشديد الوطأة، وهم تحته يئنون وينزفون ويترنحون، لكنهم ينكرون ويكابرون ويجاهرون بكل سوء في وجه كل من يصارحهم بما هم عليه من زراية وهوان.

ينتحر الإخوان حين يجد الناس هذه الهوة السحيقة بين ما يقولون وما يفعلون، بين ابتساماتهم التي كانوا يوزعونها على قارعة الطريق لكل من هب ودب قبل الثورة، وهذا التجهم الذي سكن وجوههم بعد أن جلسوا مكان جلادهم، وبين صوتهم الهامس المفعم بورع مصطنع حين كانوا على شفا الزنازين، وهذا الصراخ الزاعق في آذان كل من يهمس مختلفًا معهم، أو حتى ناصحًا لهم.

وينتحر الإخوان حين تبدأ المخيلة الشعبية في تقويض أسطورتهم، لتحط من قدرهم بعد أن رفعتهم، وتقوم بتجريسهم سريعًا بعد أن سترت عوراتهم طويلًا، فها هي النكات تنهمر على رءوسهم من كل حَدَب وصَوْب، وهاهي الحكايات تُروى عن الفجيعة فيهم والاشمئزاز منهم، وهاهي الأمثلة تُضرب عنهم، وهاهي الصور والأشكال الفنية تُرسم لتعريهم، وهاهي الأشعار والأزجال تلاحقهم، وكل هذا يتجمع في مجرى واحد يُجْهِز على كل الصور الإيجابية التي صنعها لهم المصريون من قبل، حيث نظروا إليهم على أنهم ضحايا وتعاطفوا معهم، واليوم يتابعون كيف تحولت الضحية إلى جلاد، ويسيرون بعناية تثير العجب فوق خطا من سبقوهم في الفساد والاستبداد، وهم سادرون بجلود سميكة.

وينتحر الإخوان حين يتصرفون وكأنهم «طائفة» ذات عرق مختلف أو مذهب ديني أو حتى دين مغاير، فيتكلمون عن رسالتهم وطريقهم ويَدَّعون أن لهم يدًا فوق أيدي الناس، ومكانة أعلى من منازلهم، ويزعمون أن ما يقولونه مقدس، وما يفعلونه تجب طاعته، حتى لو كان مجافيًا للدين ومنافيًا للعقل ومضرًّا بالوطن، ومعتديًا على مصالح الشعب.

وينتحر الإخوان حين يبيعون للناس الوهم قائلين لهم: نحمل الخير لكم، ولدينا مشروع «النهضة»، فيسارع الملايين إلى انتخابهم فلا يجدون إلا حصاد الهشيم. لا خير ولا نهضة، إنما تكبر واستعلاء وإفلاس وغياب رؤية وظلم وانحياز فج إلى الأهل والعشيرة، فالأهمُ من الوظائف والمواقع والمناصب والمنافع كلّه لهم وإن قلّت كفاءتهم وانعدمت خبرتهم، في تحايل بغيض على ما يجري، وتمدد مريب في أروقة الدولة وأجهزتها كالخلايا السرطانية.

وينتحر الإخوان حين يعتقدون أن بوسعهم أن يعيدوا عقارب الساعة إلى الوراء، ويظنون أن المصريين يمكن أن يقبلوا الضيم، أو يطول صبرهم من جديد على الظلم، أو ينسوا دماء الشهداء، أو يلعقوا مرارة الخديعة وينصرفوا صامتين إلى تحصيل أقواتهم القليلة، أو ينفكوا عن المطالبة بتحقيق كل ما قامت الثورة من أجله، أو يتنازلوا عن الإيمان بأنها ثورة وليست فرصة تاريخية لوصول الجماعة الكسيحة إلى كراسي الحكم على أعناق

الجميع.

وينتحر الإخوان حين يميلون إلى القلة المحتكرة على حساب القاعدة العريضة من الناس، ناسين «العدالة الاجتماعية» وإن آمنوا بها فهي في نظرهم مجرد «صدقات» يتبعها مَنٌّ وأذى، وليست حقوقًا لا يمكن تأجيلها، وينتحرون لأنهم لا يعرفون طريقًا اقتصاديًّا إلا «الرأسمالية المتوضئة» التي تؤمن بتعظيم الربح، وَفْقَ هوى التجار والسماسرة، والوقوع في الفساد الاقتصادي المغلف بتسابيحَ وأدعيةٍ وأذكارٍ حتى ينطليَ ما يذهبون إليه على أي ضعيف العقل مرتجف الإيمان.

وينتحر الإخوان حين يتجاهلون مطالب شباب الثورة ومواقفه، بعد أن صعدوا على أكتافه، ثم أداروا له ظهورهم، وراحوا ينكِّلون به، متناسين أنه لولا الطليعة الثورية الشجاعة التي أطلقت ماردَ الشعب من قمقمه لظلوا هم يروضون الوقت خلف الأسوار في عتمة الزنازين منتظرين مجرد إشارة من إصبع نظام مبارك ليعقدوا معه الصفقات المهينة، حتى يبقى تنظيمهم المتيبس على قيد الحياة.

وينتحر الإخوان حين يعودون إلى الدم، بعد طول حديث عن التغير والتطهر والتسامح والسلم، ليثبت للجميع أن الوداعة لم تكن طبعًا إنما تَطَبُّعٌ، جرَّاءَ الويلات التي وقعت لهم حين رفعوا السلاح وألقوا القنابل، فهاهم يهددون بأنهار من الدم حتى يحافظوا بأي ثمن على السلطة التي حازوها بالخديعة و«عصر الليمون»، وهاهم يجرحون ويسحلون ويعذبون وينكلون بغيرهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا، فإن قاومهم الناس تمسكنوا وراحوا يذرفون الدموع ويستجلبون الشفقة بأي طريق.

وينتحر الإخوان حين يستسلمون لهواجسهم المَرَضِيَّة ووساوسهم القهرية، فيظنون – وهم في الحكم – أن هناك من يقيد أيديهم، ويشكون وبيدهم القرار من أن الكل يتآمر عليهم ويقوض سلطانهم، وأن الجميع ليس لهم نصيب كاف من العقل والدين كي يفهموهم ويناصروهم ويتعذبوا بأيديهم وهم صامتون، ويجوعوا بفعل سياسات الإخوان وتصرفاتهم دون أنين، ويرضوا بالجماعة حتى وإن استمروا في سكنى القبور، وعليهم ألَّا يطلبوا شيئًا في الدنيا بل ينتظروا الثواب في الآخرة؛ لأنهم وقفوا إلى جانب «الجماعة المقدسة» و«الرجال الربانيين»!!!

وينتحر الإخوان مع إصرارهم على أن يمدوا ذراع الكذب على اتساعها، بلا ورع ولا روية، ويحققوا هذا بالمراوغة والمخاتلة والجدل العقيم، متصورين أننا في حرب، وأن «الحرب خُدْعة»، هكذا يتصورون منافسيهم في الساحة السياسية، وعلى هذا النحو ينظرون إلى المجتمع العام الذي هو – في نظر المجموعة القطبية المتحكمة في رقبة الجماعة – بحال لا يختلف عما كان عليه مشركو مكة وقت نزول الوحي وانطلاق رسالة الإسلام.

وينتحر الإخوان حين يؤمن الناس بالتجربة أن الإخواني المستكين هو الإخواني المهزوم والمأزوم، فعندها أذن بأفولهم حتى وهم يمدون أرجلهم فوق كراسي الحكم.

وينتحر الإخوان حين يمدون أيديهم خارج حدود الوطن طالبين العون والمدد من أتباعهم في بلدان أخرى على المصريين، معتقدين أن الولاء هو لما يسمونه «دولة

الفكرة» والإخلاص فقط لما تركه لهم مؤسسهم، وهو مجرد بعض نصائح وإرشادات عامة تجاوز الزمن أغلبها، ولم تجد من بينهم من يطورها أو يغيرها حتى تصبح صالحة للتعامل معها الآن وتنبني على «الوطنية» كأساس، وليس على أوهام لم يعد لها وجود في العالم المعاصر.

وينتحر الإخوان حين يظنون أن مصر الكبيرة العريقة يمكن أن تدخل طيعة خانعة في عباءة جماعتهم الضيقة المهترئة الخشنة الرخيصة، فلا الجماعة لديها من سعة الفكر وعمق التصور ومرونة التصرف ما يجعل بوسعها أن تستوعب كل هذا الزخم الشعبي والقيم والثقافات والتقاليد المتوارثة والطبقات الحضارية المتتابعة والمطالب المتنوعة للمصريين، ولا مصر بوسعها أن تتصاغر وتتضاءل لتدخل طيعة في عباءة أو فم أضيق من ثَقب إبرة، يخفق في أن يرد عن الإخوان هذا السيل العرم من أفعال وأقوال تقوضهم وتصيب تنظيمهم من أطرافه وفي قلبه.

فالإخوان يعرفون عن «عَبْس» و«ذبيان» أكثر مما يعرفون عن «تحتمس» و«أحمس»، ويحفظون تاريخ «ثعلبة» و«بلتعة» لكنهم لا يفقهون شيئًا عن «إخناتون» الذي نادى بالتوحيد، ولا «متون الأهرام» التي حوت نصائح عميقة وعظات خالدة تشبه «الوصايا العشر»؛ ولذا ليس بوسع الجماعة ولا بمكنتها أن تدرك طبيعة البلد الذي قدر لها أن تنشأ فيه، وتتمدد في أعطافه، حتى تصل إلى أعلى هرم للسلطة به. وهذا الجهل بمصر وقيمتها ليس ابن هذه الأيام لكنه صاحَبَ ميلادَ الإخوان؛ إذ كان مؤسس الجماعة يفاضل بين عدة دول ليطلق في أي منها دعوته، واحتار في البداية بين اليمن ومصر، لكنه اختار الأخيرة، لعوامل تخص الأمن والحسابات المصلحية الضيقة أكثر مما تخص استيعابه لقيمة البلد ومكانته. وهكذا استمر نظر الجماعة إلى الوطن، حتى وجدنا مرشدهم مهدي عاكف يقول ذات يوم: «طز في مصر» ويعترف بأنه لا يجد أي غضاضة في أن يحكم بلدَنا شخصٌ من ماليزيا أو غيرها من البلدان الإسلامية. ووجدنا شباب الإخوان يهرولون نحو رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان في أول زيارة لمصر بعد الثورة ليستعيدوا معه أيام «الإمبراطورية العثمانية» التي استنزفت مصر ونزحتها وأخذت كل مفيد فيها ولم تعطها شيئًا، لا علم ولا حرية ولا حتى حماية للشعب المصري الذي تركته يرسف من جديد تحت حكم المماليك، وكلاء وأعوانًا لآل عثمان.

وينتحر الإخوان حين يُلْقُون بكل أوراق اللعبة في يد الولايات المتحدة، متناسين المثل المصري العبقري الذي كانوا يرددونه هم أنفسهم أيام حكم مبارك «المتغطي بالأمريكان عريان»، وراهنين إرادة بلدنا واستقلال قراره لصالح توجهات واشنطن ومصالحها، ليتحولوا بالنسبة لها إلى «كنز استراتيجي بديل» بعد رحيل «كنز مبارك»، ويتصرفوا وكأن كل شيء سيصبح طوع بنانهم وَوَفْقَ مشيئتهم ما دام «الكفيل الأمريكي» راضيًا عنهم، ولا ينشغلون بسخط المصريين ولا غضبهم، ولا تقريعهم للجماعة ونعتها بخيانة الثورة وافتقاد الكفاءة في إدارة الدولة؛ لأن غاية ما يشغلهم هو رضا أمريكا التي ساعدتهم على الوصول إلى الحكم، متناسين أن من انتخبهم هو الشعب المصري، وساعين إلى تغيير قواعد اللعبة وشروط الانتخاب والاختيار وكل العناصر التي تؤثر فيه حتى يصبح رأي الشعب وتوجهه فيما بعد غير ذي جدوى. وهي الطريقة نفسها التي كان يفكر بها

مبارك ويتصرف حتى وقع في شر أعماله.

وينتحر الإخوان حين يهتمون بالخارج عمومًا، فيخاطبونه ويراسلونه شارحين له ما يجري لهم، وواقفين ليبكوا على أعتابه، خالقين أمامه «مظلومية جديدة» أغلبها مصطنع وأكثرها تمثيل في تمثيل، دون أن يكلفوا أنفسهم عناء الوقوف أمام الشعب المصري ليستعرضوا أمامه هو، مصدر السلطات ومنشئ الإرادة، كل شيء، ويعتذروا له هو عن كل ما بدر منهم من أفعال سيئة من قتل وسحل وتعذيب وتعويق لمسيرة الثورة.

وينتحر الإخوان حين يرى الناس هذا التناقض الرهيب في موقفهم من الصراع العربي - الإسرائيلي، ما بين «خيبر خيبر يا يهود .. جيش محمد سوف يعود» قبل الثورة إلى رسالة محمد مرسي الحميمة لنظيره شيمون بيريز بعد أن وصلوا إلى الحكم التي يقول له فيها «صديقي العزيز جدًّا». ومن كلام قادتهم عن «الصهيونية» على مدى ثمانين سنة إلى دفاع عصام العريان عن «حق العودة» لليهود إلى مصر، وهو يعلم أنهم لن يعودوا لكنهم سيستخدمون قوله هذا في طلب تعويضات رهيبة من مصر، لا يشغل الإخوان كيف ندفعها، إنما ما يشغلهم أن ترضى عنهم تل أبيب وتقول لحلفائها في واشنطن: اتركوهم في الحكم وساعدوهم فهم لنا ورهن إشارتنا.

والمسألة هنا لا تقف عند حدود إسرائيل، ولا «القضية الفلسطينية» بوصفها قضية العرب المركزية، إنما هو مجرد مثال صارخ على إمكانية حدوث انقلاب تام في السياسة الخارجية لجماعة الإخوان، لاسيما أن من يدير دفتها، ليس من وصل إلى الرئاسة، ويعتبرونه مجرد رئيس شعبة من شعب الجماعة، إنما مكتب الإرشاد كله، الذي يتحكم في مقاليد الأمور، ومعه العناصر النشطة في «التنظيم الدولي» للجماعة، والذين أحاط بعضهم بمرسي، وأسندت إليه مهام خارجية أكبر من طاقته وخبرته، وأبعد من أنف جماعته.

وينتحر الإخوان حين يتوهمون أن بوسعهم أن يتمادوا طويلًا في «خداع» العالم مثلما خدعوا المصريين، ويستدرجوا الكل في مشارق الأرض ومغاربها إلى فخ التعاطف معهم والإشفاق عليهم والذهاب إلى أقصى حد في تأييدهم والاعتقاد في أنهم طرف صادق الوعد، موثوق العهد، يظهر ما يبطن، ويقول ما ينوي فعله، ومأمون على أن يكون طرفًا طبيعيًّا في السياسات والعلاقات الدولية الراهنة. فها هي كفيلتهم أمريكا، تكتشف سريعًا أن للجماعة وجهين، وها هي ألمانيا التي كثيرًا ما قالت: «لنمنحهم فرصة» تستعيد تجربة هتلر وترميها عليهم وتخشى أن يكونوا أيضًا ممن يتسلقون سلم الديمقراطية ثم يرمونه خلفهم حتى لا يصعد عليه غيرهم، وها هو رئيس الهند يقولها صراحة لمرسي حين زار نيودلهي: «الديمقراطية لا تمارس لمرة واحدة».

* * *

كل هذه المعاني يحاول هذا الكتاب أن يناقشها، منطلقًا من فكرة مفادها أن ما فيه الإخوان من ارتفاع الآن هو «صعود إلى الهاوية» وليست «لحظة التمكين» كما يظنون، ويقدم أدلة وبراهين على ذلك من خلال مقالات معمقة ودراسات تتناول مظاهر السقوط الأخلاقي للجماعة، ولماذا يفشل الإخوان في إدارة الدولة، ومدى تغير الصورة النمطية

لهم في المخيلة الشعبية من الإيجابية إلى السلبية وتأثير ذلك على مستقبلهم، وعلاقة الإخوان بالجيش وسيناريوهات تطورها قبل الثورة وبعدها، وحجم الخلاف مع شباب الثورة، وكيف تم الخروج على المشروع الثوري والتعامل مع ما جرى باعتباره فرصة للجماعة وليست ثورة للشعب.

ويتناول علاقة الإخوان بالسلفيين والجماعة الإسلامية والسلفية الجهادية، وكيف ينظرالإخوان إلى أنفسهم كطائفة اجتماعية ودينية، وذلك من خلال تحليل مناهج التثقيف والتربية داخل الجماعة، والأناشيد التي ترددها. ونمط العائلة الأيديولوجية الإخوانية التي لا مثيل لها في المجتمعات الإنسانية، وما تنتجه من علاقات مصاهرة سياسية، وما تتركه من بصمة على الشخصية الإخوانية.

ومظاهر عودة التنظيم الخاص وتجدد العنف الإخواني، ومحاولة بناء أطر بديلة للدولة بما في ذلك جهاز مخابرات خاص، والتناقض الصارخ بين ورشة الجماعة ومعرضها، فالأخير يضم الوجوه الباسمة التي يصدرونها للإعلام وهم قلة، بينما الأول هم الرجال المتجهمون والمتزمتون المتحكمون في صناعة القرار، وكذلك الميل إلى «التنظيم الدولي» للجماعة على حساب «الوطنية»، والسعي الزائف الغارق في الوهم نحو ما يسمى بـ«أستاذية العالم».

كما يتناول الكتاب التوجه الاقتصادي للجماعة، الذي يرتكز على نمط تجاري ريعي أسميته «الرأسمالية المتوضئة»، ويجيب أيضًا عن تساؤل حول أسباب موت الخيال عند الجماعة الإخوانية، حيث يؤثر نهج السمع والطاعة على القدرات الإبداعية للأفراد، وكذلك حول ظاهرة «المتأخونون» وهم أولئك الذين التحقوا بالجماعة بعد حيازتها السلطة بحثًا عن منافعَ شخصية، مثلما كان يحدث مع الحزب الوطني الديمقراطي المنحل وأمانة سياساته.

وأخيرًا يعرج الكتاب على طرح بدائل فكرية وحركية منها: الحاجة إلى التصوف، ومشروع الإحياء الإسلامي، وتعزيز المسار المدني، وسبل مواجهة التطرف الديني.

الفصل الأول: عي‌ـوب ذاتي‌ـة

العائلة الأيديولوجية

عرف التاريخ أُسرًا حاكمة، بعضها عاش قرونًا من الزمن متربعةً على العرش، مثل أسرة «البوربون» في فرنسا، وآل مديتشي في إيطاليا. وعرف أيضًا أُسرًا استطاعت أن تنجب الأنجال والأحفاد الذين يتمكنون من الوصول إلى سدة الحكم حتى في النظم الجمهورية الديمقراطية، مثل أسرة «نهرو» في الهند، و«بوتو» في باكستان، و«بوش» في الولايات المتحدة. وهناك أسر حاكمة في بلدان عربية عدة، مثل المملكتين المغربية والأردنية، ودول مجلس التعاون الخليجي. وعرفت المجتمعات البشرية عائلات وأسرًا حافظت على نفوذها من الجاه والثروة سنين طويلة. وتُنبئنا بعض الدراسات الاجتماعية أن العائلات تستمر قوية، في الغالب الأعم، نحو قرن ونصف، ثم تتراجع، لتفسح الطريق أمام غيرها.

كل هذه كانت أسرًا «بيولوجية» بالمعنى الواضح الذي نجد تحليله وتفسيره في المساحة المشتركة بين علوم الأحياء والاجتماع والطب والهندسة الوراثية، بشكل لا لبس فيه، لكن ما تفعله «جماعة الإخوان» هو أنها حولت التنظيم الأيديولوجي إلى كيان بيولوجي بمرور الوقت، وذلك وَفْقَ قاعدة «الإخواني يجب أن يتزوج إخوانية»، فتداخل لديها السياسي بالطبيعي، واستخدم كل منهما في خدمة الآخر، وَفْقَ ظاهرة نادرة في التاريخ الإنساني. فتزاوج أفراد الأسرة المالكة في البلد الواحد أو نظيراتها عبر الأقطار – هو مسألة حدثت بقوة في التاريخ من منطلق البحث عن سند وعزوة وتعزيز للجاه والنفوذ والثروات، لكن أن تقوم شريحة سياسية واجتماعية في بلد واحد بتضييق الزواج من خارجها وفرضه من داخلها، ليس بحثًا عما تعتقد أو تتوهم أنه الأفضل تربويًّا فحسب، إنما لدعم المشروع السياسي وتبديد الهواجس الأمنية – لهو مسار متفرد وغريب في آنٍ.

وعلاقة القرابة والمصاهرة تلعب دورًا في الحراك الاجتماعي في أي مجتمعات بشرية بدرجة ما، وربما تصبح في بعض الأحيان طريقًا لتولي المناصب والمواقع القيادية، لكن بالقطع ليس بالإفراط الذي عليه الإخوان، وقد يرجع ذلك إلى أنهم جميعًا متشابكون في «نَسَب» لا يكاد ينتهي؛ ولذا نجد أن تأثير هذه العلاقة على توليهم المناصب مضاعف ومغلظ قياسًا إلى غيرهم، لا سيما بعد انحيازهم إلى «أصحاب الثقة» من بين «الأهل والعشيرة» على حساب «أهل الخبرة» في سياق ما يعتقدون أنه «فرصة التمكين» من ناحية، ونظرًا لهواجسهم المرضية حيال «الأغيار» أو «المختلفين» معهم فكريًّا أو سياسيًّا من ناحية أخرى.

وربما لهذا نجد اصطلاح «الأسرة الإخوانية» قائمًا كمرحلة من تنظيمها الإداري أو هيكلها السياسي جنبًا إلى جنب مع «الوحدة الاجتماعية» التي ينتظم فيها أب إخواني وأم إخوانية مع أولادهما. وكل منهما يتداخل مع الآخر في كثير من المفاصل، ولنا أن نعرف في هذا المقام أن بعض قيادات الشُّعَب والمناطق يتدخلون لحل المشكلات بين

الأزواج وزوجاتهم، وهذه المهمة أُسندت ذات يوم إلى الدكتور محمد مرسي في مسقط رأسه بمحافظة الشرقية.

والأسرة أو «الخلية» هي اللبنة الأولى والأساسية في تنظيم الإخوان، وتأتي بعدها «الشُّعْبة» ثم «المنطقة» فـ«المكتب الإداري» و«مجلس الشورى العام» وبعده «مكتب الإرشاد» ثم «المرشد». وتتكون الأسرة على هذه الشاكلة من خمسة إلى سبعة أفراد، يقف على رأسهم واحد منهم يلقب بـ«النقيب»، يقود اجتماعًا أسبوعيًّا لمن هم دونه في الترتيب من أفراد الأسرة، يتدارس معهم مناهج مقررة في تفسير القرآن الكريم لا سيما «الظلال» لسيد قطب، والأحاديث المنسوبة إلى الرسول عليه الصلاة والسلام، ورسائل الشيخ حسن البنا، وبعض الكتب المقررة لصفوف الجماعة، علاوة على استعراض الأحداث السياسية وموقف قادة الجماعة منها، والمهام المطلوبة من القواعد في هذا الشأن.

ومن هنا يتخالط لدى الإخوان ما ترتبه مدرستان من ضمن مدارس أو نظريات واقترابات علمية عدة في تفسير سيكولوجية الجماعات وهما «الحتمية البيولوجية» و«الحتمية الثقافية»، حيث ترى الأولى أن الجينات تلعب دورًا مهمًّا في تحديد شخصية الجماعة وتعيين سلوكها بانتقال الصفات الوراثية عبر الأجيال عن طريق الأحماض النووية. وقد استخدمت بعض المذاهب السياسية اليمينية المتطرفة هذه النظرية في تجديد شبابها، واتخذت منها عقيدة لها تفسر وتبرر - من خلال مقولاتها وتصوراتها - كل ما يبدر عنها من سياسات وما تتخذه من قرارات، وتعزى الفروق في السلطة والثروة إلى فروق في القدرات الوراثية للأفراد والجماعات العرقية، وهذا أمر لا يمكن تغييره، ومن ثَم لا بد من التسليم بحتميته والتعامل معه باعتباره أمرًا واقعًا لا مفر منه.

أما الثانية فتدحض هذا تمامًا وتؤكد أن الأفراد مجرد مرايا للظروف الاجتماعية التي يعيشونها، والمصادر الثقافية التي يتعرضون لها، وأن الخبرات الحسية التي يمر بها الإنسان، من استجابات وثواب وعقاب تؤثر فيه، وهو يولد صفحة بيضاء، وتبدأ البيئة في كتابة ما تريد عليها، عن طريق الذين يقتربون منه ويؤثرون فيه مباشرة مثل الوالدين والمدرسين وجماعات الرفاق... إلخ.

وقد شمل كتاب ستيفن روز «علم الأحياء والأيديولوجيا والطبيعة البشرية» مزيدًا من التحليل والتفصيل حول هاتين النظريتين اللتين لا يبدو أن أيًّا منهما تتسم بصلاحية أو صواب مطلق، بل إن تضافرهما أو تكاملهما يمكن أن يقربنا أكثر من تفسير سلوك الأفراد والجماعات، وهذا ما يمكن أن نستخدمه في محاولة الاقتراب النسبي من تحليل الأسرة الإخوانية، رغم أنها لا تنتمي إلى عرق محدد، لكن الزواج المتبادل والمصاهرة المغلقة قد تجعلها بمرور الوقت مهيأة لإنجاب إخوان جدد حملوا الصفات الوراثية للوالدين، لكن هذا لا يدل طيلة الوقت على أن الأبناء قد تطبعوا بما عليه الآباء، بدليل أن بعض المنحدرين من صلب قيادات إخوانية تمردوا على الجماعة. ولا أعتقد أن ذلك يمكن أن يؤدي، مهما طال الزمن، إلى التعامل مع الأسرة الإخوانية، وكأنها جماعة عرقية، أو ينطبق عليها ما ينطبق على مثل هذه الجماعة من سمات وراثية، وإن كانت السمات الاجتماعية لأتباع العرق الواحد القاطنين في منطقة جغرافية واحدة يمكن أن تتشابه في

جوانب منها مع ما يتم داخل جماعة الإخوان وتنظيمها.

فهناك أدلة دامغة على قيام الجماعة بـ«تنميط» أعضائها، بما يجعلهم وكأنهم، في نظرتهم إلى الذات والمجتمع، شخص واحد مكرر مئات الآلاف، وذلك عبر مناهج تعليمية داخلية مناسبة لمستويات محب ومؤيد ومنتسب وعامل ولمختلف الأعمار، يتم تدريسها بانتظام، وهي قابلة للاستبعاد والإضافة وفق الظروف، وهي تتدرج حسب موقع الفرد داخل الجماعة، فالنقباء يتلقون دورات خاصة حتى يتمكنوا من الوعظ في أفراد «الخلية» وإرشادهم، وما يُعطَى لـ«إخوان الصف» وهم الأعضاء العاملون يختلف عما يعطى لـ«الربط العام» وهم المتعاطفون مع الجماعة، و«الربط الخاص» وهم من على وشك الانضمام إليها، وهذا كله يعطي هؤلاء قدرة ما على مخاطبة «الانتشار» وهو الفضاء الاجتماعي الأوسع الذي تستهدف الجماعة التجنيد منه أو كسب تعاطفه أو تحييده على قدر المستطاع.

كما تحرص جماعة الإخوان على دمج العضو العامل بها في «الأسرة الإخوانية الممتدة» من خلال علاقة المصاهرة تارة ومصادر كسب الرزق تارة أخرى، علاوة على برامج التثقيف الأحادية التي تستقر في ذهنه وتربطه أكثر، معرفيًّا ووجدانيًّا، بـ«إخوانه». ونظرًا لشعور الجماعة الدائم بالخطر الذي يتهددها فقد عملت بصرامة على أن تلف حبالًا غليظة على أيّ ممن ينتمي إليها ويحوز أسرارها ويعرف طرائق عيشها وتحركاتها، حتى لا ينفلت عنها ويعطي ما عرفه أو حصله لمن تطلق عليهم أعداؤها.

ولهذا تحمل مكاتب الجماعة في مختلف أنحاء البلاد قوائم بشباب وفتيات من المقبلين على سن الزواج، وترشح بعضهم لبعضهن، من منطلق إدراكها أن الأفضل أن يتزوج الإخواني إخوانية، حرصًا على أسرار التنظيم، وعلى جَلَد الزوجة حين يغادرها زوجها إلى السجن ويترك لها مسئولية تربية الأولاد، وحفظ عرضَه، ورد غيبته، وإن لم يكن له مصدر رزق ثابت فالجماعة تتكفل بأسرته تلك.

وقد كشف القيادي الإخواني صبحي صالح عن هذا ذات مرة حين اعتبر أن زواج الإخواني من خارج الإخوان يؤخر نصر الجماعة، قائلًا: «كل هذه الأخطاء في التربية تؤخر النصر، ورب العزة رب قوانين، إن تنصروا الله ينصركم»، ثم وصل به الأمر إلى توظيف الآية القرآنية ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ في غير موضعها، راسمًا بذلك ملامح عنصرية طافحة، وشعورًا زائفًا بأن الإخوان أرقى من غيرهم.

وكثير من الأعضاء الذين فكروا في الإقدام على الخروج عن الجماعة استُخدمت أسرهم في الضغط عليهم، الزوج على زوجته، والزوجة على زوجها، والأم والأب على الأبناء... وهكذا. وقد أفلحت هذه الطريقة في إجبار البعض على أن يستمر ضمن صفوف الجماعة، وأن يكبت مشاعره ويخفي تذمره حتى لا يهدم أسرته أو يظهر بمظهر من يعصي أهله الأقربين.

واستمعت ذات يوم إلى رجل إخواني في أواسط الأربعينيات من عمره، ضاق ذرعًا بمواقف الجماعة وتخبطها، ورأى انجراح صورتها في مخيلة الناس جراء فشلها في إدارة البلاد، فآلمه ذلك، وأضنته تلك الهوة الواسعة بين ما سمعه من قادته وما رآهم يفعلونه

أمامه وأمام الناس أجمعين، فراح يكتب تعليقات على مواقع التواصل الاجتماعي بشبكة الإنترنت فيها نقد لآراء الإخوان وتصرفاتهم، فجاءه تنبيه صارم من قادته المباشرين بأن يكف عن هذا، وحين تجاهلهم وواصل ما يفعله، فوجئ بزوجته تهدده بطلب الطلاق، وأمه تصرخ في وجهه: «إن لم تسمع وتطع فلا أنت ابني ولا أنا أعرفك»، ولأنه لا يريد أن «يخرب بيته» حسبما قال لي، امتثل وصمت على مضض، لكنه استبدل بالكتابة في العالم الافتراضي تبيان عوار الإخوان وتهافتهم لكل من يسأله عنهم في أي مكان يذهب إليه.

ومن يصر على موقفه ويغادر الجماعة مستعدًّا أن يتحمل أي غرم، لا يلبث الإخوان أن يلاحقوه بضراوة، فيطلقوا عليه الشائعات من قبيل «جندته مباحث أمن الدولة» أو «فتنته زينة الحياة الدنيا» و«ضعف إيمانه وتراخى عزمه» ويتم هذا بشكل منظم، ويهدف ليس فقط إلى تشويه المنسحب من صفوف الجماعة، بل أيضًا ردع غيره ممن تراودهم أنفسهم أن يحذوا حذوه أو يقتفوا أثره.

والثابت أن الإخوان يمكن أن يتعاملوا مع من ينتقدهم بل يجلدهم من خارج الجماعة، لكنهم يقاطعون من كان بينهم وخرج عنهم، مهما يكن حجم تضحياته من أجل الجماعة، ومهما يكن طول أمد انتمائه إليها، ومهما يكن الأثر الذي تركه أو البصمة التي طبعها على مسارها، وبعض هؤلاء يقضي بقية حياته منكسرًا، يرنو إلى الجماعة من بعيد، أو يعيش على ذكرياته معها، لأنه لم يعرف غيرها، وبعضهم يمعن في التحدى والمواجهة إلى درجة فضح كل شيء من دون وجل ولا هوادة.

وتوظيف الأسرة الاجتماعية لصالح التنظيم خلق تماسكًا إجباريًّا في صفوف الجماعة، لكنه لم يقِ بعض أفرادها من الصراع الداخلي بين ما يفرضه الدين وما تطلبه الجماعة، وبين ما يراعيه الضمير وما يأمر به التنظيم. ومن ثَمَّ يمكن لهذه الرابطة الإكراهية الأشبه بالزواج الأرثوذكسي، أن تخلق نفوسًا خائرة، وتصنع أناسًا لا يدافعون عن فكر أو نهج أو اعتقاد راسخ في عقولهم وقلوبهم بل ينافحون عن مصالحهم المادية أو يجنبون أنفسهم كيد الجماعة ونكد الأهل.

وفي تاريخ الإخوان كثيرًا ما تمرد أبناء على آبائهم، حين استيقظوا على هوة بين القول والفعل داخل الأسرة الاجتماعية أو تعرضوا لمصادرَ أخرى لنهل الثقافة والمعرفة، أو مروا بتجارب حياتية مختلفة. وهناك شهادة دالة ومهمة في هذا الشأن للشاب أدهم جمال الذي تعرض لاعتداء وحشي على أيدي الإخوان خلال المظاهرة التي تم تنظيمها أمام مقر مكتب الإرشاد بالمقطم في 17 مارس 2013، حيث قال: «من ضمن الذين تم اعتقالهم معي صَبِيَّان أحدهما يُدعَى ماجد والآخر أشرف، عرفت منهما أنهما ينتميان إلى أسرتين إخوانيتين، لكنهما خرجا من مكان لتلقي الدروس الخصوصية بالقرب من مقر الإخوان وانضما إلى المتظاهرين وشاركا في قذف المعتدين بالأحجار. والأول رفض أبوه استلامه من الشرطة حتى يعاقبه على ما فعل، والثاني رفضت أمه أن تعطيه الطعام الذي أحضرته إليه في مقر احتجازه بقسم شرطة المقطم حين وجدته مصرًّا على السخرية من الإخوان وانتقاد أفعالهم».

ومما لا شك فيه أن هذا النمط الاجتماعي والإداري كان من العوامل المهمة التي ساعدت على استمرار «تنظيم الإخوان» متماسكًا وقللت من قدرة منافسيه أو أجهزة الأمن على اختراقه، لكنه في الوقت نفسه يحمل بذور تصدع التنظيم وضعفه؛ لأنه يقوم على أمرين متناقضين هما «العبودية الطوعية» و«الإكراه المادي والمعنوي»، فهناك من يعبد «التنظيم» أو يطيعه بشكل أعمى، وهناك من ملأ قلبه التذمر لكنه لا يستطيع أن يجهر بما يعتمل في صدره، خوفًا من أن تستخدم «العائلة الاجتماعية والأيديولوجية» في الضغط عليه ومواجهته ولو بشكل سافر. في الحالتين هناك خلل نفسي، وزلل أخلاقي، وخطل اجتماعي، كان مسكوتًا عنه قبل ثورة يناير وأيام ملاحقة الإخوان، لكنه لن يظل حبيس النفوس بعد وصولهم إلى الحكم وثبوت فشلهم الذريع في إدارة الدولة ودخولهم في صراع مع الكل من أجل مصلحتهم وطريقهم الذي يزعمون أنه مقدس.

الرأسمالية المتوضئة

فارق كبير بين النص الإسلامي والممارسة الحياتية، بين الإسلام والمسلمين، وبالتبعية بين ما تخطه جماعة الإخوان على الورق من تعاليمَ ووصايا وأفكارٍ وتصورات وبين السلوك العملى الذي يتماهى مع التقاليد السائدة تارة، والبحث عنً المنفعة أوً المصلحة طورًا، علاوة على الظروف الحياتية التي تضغط على أعصاب قيادات «الجماعة» وتجعلهم يذهبون في أحيان كثيرة صوب دروب بعيدة عما يحملونه في رءوسهم من تصور عن «مجتمع مثالي» يقوم على العقيدة الصافية والأخلاق الحميدة، وينزع إلى إقامة المشروع الذي بشّر به مؤسس الجماعة الشيخ حسن البنا، والذي يخرج عنه الإخوان حاليًّا بشكل فاضح وواضح.

هذا الفصام انعكس على الرؤية الاقتصادية للجماعة بعدما أوصلت أحد قادتها إلى سُدة الرئاسة في مصر، وكذلك على العلاقات البينية أو البنية الداخلية للإخوان، التي تعاني تفاوتًا طبقيًا، تذكيه حالة التريف التي تعززت في العقود الأخيرة وغيرت إلى حد ما من تركيبة جماعة لم تفارقها سماتها «المدنية» لسنوات طويلة، في المنشأ والمسار.

وتتم إحالة كل هذا إلى سند ديني وسط تأويل مفرط للنص أو اتكاء على الظروف التي تجعل «الضرورات تبيح المحظورات»، والتي قادت في الحقيقة إلى تركز «ثروة الإخوان» التي جمعوها من تبرعات أعضائهم العاملين وهبات الموسرين في الخليج وأرباح مشروعاتهم في مناطقَ مختلفةٍ من العالم؛ في أيدي قلة وظفتها في شراء الولاءات وتوجيه دفة الجماعة لتبتعد بمرور الوقت عن طريق حسن البنا وتنزلق إلى طريق سيد قطب، رغم أن قادة الجماعة الأقدمين تبرءوا منه وقالوا إنه لا يمثل جماعتهم أبدًا.

نعم نادى سيد قطب بتوفير حد الكفاية وكتب من أجل هذا كتابه الأثير «العدالة الاجتماعية في الإسلام»، لكن ذلك كان في مرحلته الثانية التي لم يلبث أن فارقها وتنصَّل مما ألَّفه خلالها تمامًا، ورغم أنه كتب «معركة الإسلام والرأسمالية» فإن قضيته لم تكن مواجهة الرأسمالية الاستعمارية المتوحشة برؤية تنزع إلى الانتصار للطبقات الفقيرة بقدر ما كانت تواجه رأسمالية الغرب برأسمالية تتكئ على النصوص الإسلامية، إما بتأويل مغرض للقرآن الكريم أو بانتقاء لأحاديث نبوية أو التقاط لمواقف من سير الأقدمين.

أما حسن البنا، ورغم تأكيده على الملكية الخاصة، فإن رؤيته الاقتصادية انطوت على ثلاثة مطالب أساسية، تبدو مصر في حاجة ماسة إليها في الوقت الراهن، وهى: استقلال النقد واعتماده على رصيد ثابت من موارد الأمة ومخزونها لا من البنوك الدولية، وحماية الجمهور من عسف الشركات المحتكرة وإلزامها حدودها، بما يؤدي إلى الحصول على كل منفعة ممكنة للناس، وتنظيم الضرائب الاجتماعية على أساس النظام التصاعدي بحسب المال لا بحسب الربح، وأولها الزكاة، ومحاربة الكنز وحبس الأموال عن التداول، والاستعانة بها في المشروعات الاقتصادية وكذلك الخيرية، وأخيرًا تحسين حال الموظفين الصغار برفع رواتبهم وعلاواتهم وتقليل رواتب الموظفين الكبار.

كان البنا في تلك الأيام يقود مجموعة من صغار الموظفين والحرفيين، الذين كوَّنوا النواة الأولى لجماعة الإخوان؛ ولذا كان ملتفتًا إلى رقة حالهم، وراغبًا في تحسين أحوالهم. لكن بمرور الزمن راحت الجماعة تجذب قطاعات من «البرجوازية الصغيرة» وتتمسك بشروط صارمة لمن ينضم إليها، منها ضرورة أن يكون له عمل يتكسب منه، ثم انفتح باب واسع لتراكم رأسمالي جاد، من التبرعات والهبات والاستثمارات، وباتت الجماعة مصدرًا لخلق طبقة من رجال الأعمال، منحتهم الجماعة فرصة لتدوير أموالها في تكتم بعيدًا عن ملاحقة ومطاردة الأنظمة الحاكمة التي كانت تستهدف الإخوان.

انتهت دراسة استقصائية معمقة أعدها باحثون في مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية تحت إشراف الخبير الاقتصادي الكبير عبدالخالق فاروق، إلى خلاصات غاية في العمق حول سمات «الرأسمالية الإخوانية»، منها أن بعض الإخوان يمتلكون «إمبراطوريات مالية صغيرة» لا يقل رأس مال الواحدة منها عن خمسمائة مليون جنيه، إلى جانب إمبراطوريات أكبر في الخارج يبلغ رأسمالها مليارات الدولارات. وينكر الإخوان هذا بالطبع، ويسربون أحيانًا أرقامًا متواضعة عن حجم ثروات بعض رجال أعمالهم في مصر مثل خيرت الشاطر وحسن مالك.

وأغلب هذه القدرات الرأسمالية الإخوانية غير تنموية؛ لأنها تقوم بالأساس على التجارة التي يقول عنها كبار رأسماليي الإخوان دومًا الحديث المنسوب إلى الرسول الكريم ﷺ: «تسعة أعشار الرزق في التجارة» من دون مراعاة السياق الذي قيل فيه هذا القول، حيث لم يكن هناك مورد رزق أمام عرب شبه الجزيرة سوى البيع والشراء في موسم الحج، وليس بالطبع الزراعة والصناعة. وفي هذا عدم إمعان للنظر أو التدبر في القرآن الكريم الذي يقدم نموذجًا للنبي يوسف - عليه السلام - الذي أنقذ مصر من المجاعة بزراعة القمح، وليس باستيراده من الخارج كما يجري الآن.

وينصرف جزء كبير أيضًا من هذه الأنشطة إلى التوزيع والخدمات، وليس بالقطع إلى استصلاح الأرض وفلاحتها، وتشييد المصانع، وتعزيز اقتصاديات المعرفة. وقد كان الإخوان في مصر معذورين في توجههم هذا قبل ثورة يناير، نظرًا لأوضاعهم الأمنية التي لم تمكنهم من إظهار قدرتهم الرأسمالية في أنشطة اقتصادية كبيرة وراسخة وظاهرة، لكن لا يبدو، حتى الآن، ما يدل على أنهم سيغيرون هذا التوجه ويجلبون رءوس أموالهم المستقرة في الخارج ويستثمرونها في الداخل.

ومن هذه السمات أيضًا أن بعض رجال أعمال الإخوان شركاء لبعض نظرائهم ممن ينتمون إلى نظام حسني مبارك. وهذه الشراكة قامت في الغالب الأعم على «محلل» أو «شريك وسيط» من خارج مصر، لا سيما من بلدان دول مجلس التعاون الخليجي. ويسعى رجال أعمال الإخوان حاليًّا إلى اختراق مؤسسات الدولة بسرعة هائلة، فمن بينهم اثنان في التشكيل الوزاري، وبعضهم يحيط برئيس الدولة ويداوم في قصر الرئاسة أو يقع من بين المستشارين السريين للرئيس، وبعضهم مستشارون لوزراء، وهو النهج ذاته الذي سلكه نظام مبارك.

حول رجال الأعمال الكبار في جماعة الإخوان هناك طبقة تالية من التجار الصغار

الذين أفادهم الممسكون بأموال «الجماعة» من خلال إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة لهم، على هيئة متاجر ومطاعم وورش، في سبيل تدوير رأس المال الذي يفقد قيمته أو قوته الشرائية بمرور الوقت نظرًا لارتفاع معدل التضخم، وكذلك جلب المنفعة لقطاعات أعرض من «الجماعة»، التي تحولت بمرور الوقت إلى كيان اجتماعي له قوام خاص، عليه أن يواجه التضييق عليه بتصريف أموره داخليًّا، جنبًا إلى جنب مع امتلاك الأموال التي تخدم الأدوات والآليات التي تنتهجها «الجماعة» في سعيها الدائم والدائب نحو التمكن من المجتمع والدولة.

تُعد أموال الإخوان جزءًا أصيلًا وأساسيًّا من أدوات ربط الفرد بالجماعة، ومساعدة «الأسرة الإخوانية» في امتلاك القدرة على المواجهة المستمرة، لا سيما في سنوات التضييق. فمنها كان يتم دفع النفقات الشهرية للأسر التي تم اعتقال عائلها، ومنها تساعد الجماعة بعض المنتمين إليها في رحلات تعليمهم أو مواجهة ظروف صحية صعبة، ومنها أيضًا تقوم الجماعة بدورها في تطبيب عوز المجتمع، من خلال الاهتمام بمساعدة الأيتام والفقراء عبر الصدقات الدائمة أو الموسمية المتقطعة، وهي قوة اجتماعية كثيرًا ما تمكن الإخوان من حشدها للتصويت لصالح مرشحيهم في مختلف الانتخابات التي خاضوها، وقد ظهر الأمر بجلاء عقب الثورة، حين قام الإخوان بتوزيع سلع تموينية على الفقراء في بعض المدن مقابل الحصول على أصواتهم.

ولم يقتصر الأمر على هذا الحد بل إن الإخوان استغلوا شبكة النفع العام التي قامت بها بعض الجمعيات السلفية الدعوية، وفي مقدمتها «الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة» في التمدد والتوغل داخل أوردة المجتمع عبر تقديم الخدمات، لا سيما في ظل انحسار قدرة الدولة تدريجيًّا على فعل هذا. وفضلًا عن رغبة الإخوان في الاستفادة من آلاف الفروع التي تمتلكها هذه الجمعية فإنهم كانوا مضطرين إلى أن يسلكوا هذا السبيل للتعمية على الأجهزة الأمنية التي تتعقب أنشطتهم، بوصفها وسائل للتجنيد والتعبئة والحشد.

وما يستخدمه الإخوان من أموال في هذه العملية هو النزر اليسير مما يملكون، لأن أغلب أموالهم في الخارج، وهي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات وَفْقَ حسابات تقريبية، ما يعني أن الجزء الأكبر من طاقة الجماعة الاقتصادية منصرف إلى «التجارة» وفق أحدث وأقسى الأساليب التي تنتهجها النظم الرأسمالية. وربما خلق هذا الوضع تصورًا راسخًا لدى الإخوان لا يستطيعون مفارقته حتى بعد أن وصلوا إلى قمة هرم السلطة. وهو تعزيز «الملكية الخاصة» والاقتصار على تقديم الصدقات للفقراء، وليس الإيمان بأن لهم حقوقًا أصيلة وأساسية في المال العام، يجب أن توفر لهم حد الكفاية.

وقد حاولت الجماعة أن تعالج الآثار النفسية لهذه المعضلة داخل صفوفها، دون أن تكون معنية بالبحث عن علاج أو حل للمجتمع العريض الذي يقع خارج الإخوان، وهو الأكبر عددًا وعدة في حقيقة الأمر. فالجماعة تحاول أن تفصل بين «الشُّعَب» التي تقيمها في الأحياء الفقيرة ونظيرتها المقامة في الأحياء الثرية، حتى لا تخلق «حقدًا طبقيًّا» بين أعضائها، من الممكن أن يعجل بتفجر صراع اجتماعي داخلي، سيؤثر من دون شك على استقرارها وقدرتها على التماسك، أو يظهر لدى الإخواني رقيق الحال مدى الهوة بين

القول والفعل داخل الجماعة العجوز.

أيام المحنة كان يُنظر إلى الإخواني المتقدم في مراتب الجماعة باعتباره الأكثر استعدادًا للتضحية؛ نظرًا لأن النظام كان يستهدف الكبار في سبيل تعويق تقدم الإخوان إلى الأمام في الحياة السياسية والاجتماعية. ولذا كان ينظر إلى ما لدى هؤلاء من إمكانيات مادية بوصفه تعويضًا عن الثمن الذي يدفعونه من حريتهم وحياة أسرهم. لكن بعد وصول الإخوان إلى السلطة سيختلف الأمر تمامًا؛ إذ إن هذا التقدم سيمنح صاحبه مزايا دون أن تقع على عاتقه أية أعباء أو يدفع أي ثمن، ومن ثم سيحدث تزاحم حول المنافع بمرور الوقت، لا سيما بين القيادات العليا للجماعة، وهي حالة تجري الآن في الخفاء وفي صمت أو بأنين مكتوم، لن يلبث أن يعلو ويصير صراخًا.

وهذه الأوضاع الطبقية المختلة، تلقى إنكارًا على المستوى النظري من جماعة تزعم دومًا أن مثل هذه المسألة لا تعنيها، وأن العلاقات بين أفرادها قائمة على التواد والاحترام والأخوة؛ متكئة في تبريرها هذا إلى نصوص قرآنية ونبوية أو ما خلفه مؤسسها حسن البنا من تعاليمَ ووصايا، لكن الواقع يتجاوز هذا الكلام اللطيف البراق، لتجد شخصيات كبرى في الجماعة تنظر إلى ما لدى إخوانهم من إمكانيات مادية، وتشكو من التمييز الحاصل، وتعزوه إلى رضا مَنْ بيده أموال الجماعة عن البعض وغضبه على آخرين، علاوة على شراء الولاءات، وهي مسألة من المرجح أن تزداد في السنوات المقبلة مع تنافس قادة الجماعة على المناصب والنفوذ داخل الدولة، وكذلك على إدارة الثروة، بطريق رأسمالي بحت يجعل النجاح قرينًا بتعظيم الربح لا بالاستجابة لحد الكفاية، أو التصرف وفق القاعدة الذهبية التي تقول: «المال مال الله».

وينعكس هذا التمييز الطبقي على قسم الأخوات، إذ إن زوجات أصحاب المال داخل الجماعة لهن وضع خاص، يتعزز إن كان الزوج أيضًا له مكانة متقدمة في هيراركية الجماعة، كأن يكون عضوًا بمكتب الإرشاد أو مجلس الشورى.

وفي الحقيقة فإن تجربة الإخوان الاقتصادية لن تعدو أن تكون مجرد تجميل الرأسمالية الغربية بمساحيق فقهية، سيطلق عليها زورًا وبهتانًا أنها الرؤية الاقتصادية للإسلام، من زاوية «الاستمتاع بزينة الدنيا» و«التحدث بالنعمة» و«حق التملك الخاص» ليبقى للفقراء مجرد صدقات وليست حقوقًا، دون اعتناء بضرورة توافر حد الكفاية أولًا، لأن «الفقر كاد أن يكون كفرًا» ولأنه «ليس منا من بات شبعانَ وجاره جائع وهو يعلم» كما يقول الرسول الكريم ﷺ. وسيمضي الإخوان في سياسات اقتصادية مطابقة لتلك التي كان ينتهجها نظام مبارك، حيث تمييز القلة المحتكرة، وتشجيع الاقتصاد الترفي، والاقتراض من المؤسسات الدولية.

الاغتيال الثاني لحسن البنا

قرأت أعمال الشيخ حسن البنا أيام دراستي الجامعية في النصف الثاني من ثمانينيات القرن المنصرم. وقرأت كذلك أعمال سيد قطب في مراحله الثلاث، ناقدًا وشاعرًا، ثم مفكرًا إسلاميًّا منحازًا إلى العدل الاجتماعي وجماليات النص القرآني، وأخيرًا حانقًا ناقمًا على كل شيء، يرى الدنيا من ثقب إبرة، أو من كوة الزنزانة التي استقر فيها قبل أن يذهبوا به إلى المشنقة. تذكر الأدباء لقطب مرحلته الأولى بامتنان، وقالوا عنه إنه «أول من قدم نجيب محفوظ»، وتذكر المعتدلون مرحلته الوسطى وقالوا إن كتابه «العدالة الاجتماعية في الإسلام» سِفْر لا يُبارَى، ونسي المتزمتون هاتين المرحلتين واحتفوا بمرحلته الأخيرة وأشاعوا عنه أنه قال في آخر أيامه: لا أريد أن ينسب إلي مما كتبت سوى «معالم في الطريق» و«في ظلال القرآن».

في أيام مطالعتي لكتب البنا، الذي اغتيل في فبراير من عام 1949، كان على رأس الجماعة رجل رائع رائق معتدل هو عمر التلمساني، وكنا نسمع عنه كل خير ونقدره، حتى لو لم نتبع خطاه. ورحنا نسمع ونشاهد ما جرى للجماعة بعد رحيله من الانتقال مجددًا من «الدعاة» إلى «القضاة»، ونسيان التربية التي تروم تسامي الأخلاق وامتلاء الأرواح، لحساب السياسة النازعة إلى المكر والدهاء والكذب والخديعة. ورغم أنني وجدت منذ البداية في البنا «منظمًا» عبقريًّا وليس «منظرًا» كبيرًا، فإن حديثه عن الإصلاح الاجتماعي والأخلاقي المتدرج كان يلفت انتباهي، بقدر التفاتي إلى إمكانياته المبهرة في بناء شبكة اجتماعية متماسكة تقوم على أكتاف تنظيم صارم. وعرفت لماذا رفض الإخوان في البداية أفكار سيد قطب وكانوا يقولون: ليس منا. إذ إنهم ببساطة ضاهوها بما تركه لهم مؤسس الجماعة، فوجدوا الشقة واسعة بين من يسعى إلى التغيير الهادئ الذي يقوم على «الحكمة والموعظة الحسنة» في الغالب الأعم، وبين من يفكر في حرق المراحل والقفز على السلطة دون أن يكون المجتمع قد تهيأ بعد للفكرة التي يحملها في رأسه وتؤرقه ويكرس عمره ليراها متجسدة في الواقع المعيش.

ومع الأيام صار التنظيم هو «البقرة المقدسة» وتقدم «التنظيميون» المحتفون بتجربة أسلافهم في «التنظيم الخاص» حتى أمسكوا بتلابيب الجماعة وتحكموا في أموالها وهياكلها ومنهجها، وبدوا أتباعًا لسيد قطب أكثر من كونهم مريدين لحسن البنا، وراحوا يتخلصون تدريجيًّا ممن يخالفهم الرأي والنهج داخل الجماعة.

ولذا لم يجدوا غضاضة في القفز إلى الكراسي الكبرى دون أن يعتنوا بالإجابة عن ثلاثة أسئلة: هل المجتمع تهيأ تمامًا لقبول ما لديهم ولذا سيدافع عنه ويتمسك به إلى الأبد كما كان يحلم البنا؟ وهل يمكن أن يؤثر أداؤهم سلبًا على صورة الجماعة التي أكسبتها تعاطف كثيرين أيام حكم مبارك؟ وهل يمكن أن يتراجع مستوى التدين في مصر عمومًا حين يرى الناس أن من ظنوا أنهم «رجال الله» أو «بتوع ربنا» مثلما يقال على ألسنة العوام هم في السياسة شأنهم شأن من كان الإخوان ينعتونهم بالابتعاد عن شرع الله؟ وأن «الإسلام هو الحل» ليس سوى لافتة؟

حصاد الفترة التي ترأس فيها مرسي البلاد هو أن الإخوان لا يختلفون في أدائهم عمن لعنوهم، فها نحن نرى اقتراضًا من صندوق النقد الدولي، وتقديم أهل الثقة على أهل الخبرة، والكيد للخصوم عبر إطلاق الشائعات وتسليط الكتائب الإلكترونية، وعدم الوفاء بالوعود والعهود، وممارسة الخداع على طريقة «ميكافيللي» أو «الآداب السلطانية» والسعي لإرضاء الولايات المتحدة، وإبقاء مصر تابعة للغرب، واحتضان بعض رموز نظام مبارك وتوزيرهم، والانحياز إلى القلة المحتكرة على حساب الكثرة التي تعاني شظف العيش. ووسط كل هذا ينكشف الإخوان أخلاقيًّا أمام الناس، بعد أن يتجلى لهم الفارق الرهيب بين ما يقال وما يتم فعله.

إن الذين صوتوا للإخوان في الانتخابات التشريعية لم يصوتوا لمشروعهم وأفكارهم إنما اعتقدوا أنهم «مجموعة سياسية» يمكن الاعتماد عليها وبوسعها أن تساعد مصر في الخروج من مرحلة الإرباك التي أعقبت الثورة، وأغلب من صوتوا لمرسي في انتخابات الرئاسة فعلوا هذا ليس حبًّا فيه ولا في الأفكار التي يحملها برأسه، إنما نكاية في العسكر، وخوفًا من عودة نظام مبارك، وإلا لما تبنى مسئولو الدعاية في الإخوان أنفسهم شعار «اعصر على نفسك ليمونة واختار مرسي». وهذا معناه أن النبتة التي غرسها «البنا» وسعى إلى أن تكون شجرة فارعة وارفة الظلال لم تستوِ على ساقها بعد، إنما استطالت بفعل عوامل طارئة، لتصير هشة في وجه الريح، أو تبقىَ مثل الثمار التي تنتفخ ورمًا حين تمتص أنواعًا معينة من السماد، فتصبح غير مستساغة الطعم.

وبالطبع فالزمرة التي تتحكم في جماعة الإخوان حاليًّا حرة في أن تغتال حسن البنا مرة ثانية بسن قلم سيد قطب، وهم مكلفون ومسئولون وفق هذا الاختيار، أما ما نخشى منه حقًّا فهو أن يدفع المجتمع المصري كله ثمن هذه التجربة، وهو ما لا نتمناه أبدًا، وسنتصدى له من دون شك.

* * *

إن السقوط الأخلاقي يسبق السقوط السياسي، هكذا قالت كل تجارب الحياة وسننها، لكنها لا تعمى الأبصار؛ إنما القلوب التي في الصدور.

أتخيل لو عاد الشيخ حسن البنا إلى الحياة فإنه سينظر في عين من يتربعون في غرور وزهو اليوم على عرش الجماعة التي كافح ومات في سبيل تأسيسها، ثم يقول لهم:

- ضيعتموني!

ثم يغادرهم وبعضهم يعيد جملته القديمة التي أطلقها في وجه التنظيم الخاص الدموي الذي انحرف بالدعوة عن مسارها الصحيح:

- «ليسوا إخوانًا وليسوا مسلمين».

في ظل انشغال الإخوان بالإجابة عن سؤالهم المُلِحّ والقاطع والغارق في الأنانية والانتهازية: متى نهيمن على كل مفاصل الدولة؟ ينشغَل كثيرون بالرد على سؤال أشد وقعًا ووطأة مفاده: هل يخرج الإخوان من التاريخ ليولوا وجوههم شطر معطيات حقيقية على الأرض تقول بلا مواربة إن «الجماعة» على محك تاريخي، وإن استمرار تماسكها

وتواصل نفوذها وحضورها السياسي والاجتماعي الطاغي والمتحكم لم يعد قضية موضع تسليم، وإن الآتي غير الآني وما ذهب؟

ذات جمعة من جمع الثورة وقف سلفيون في ميدان التحرير ليهتفوا ضد الإخوان ويتهموهم بجني مكاسب على حساب الثوار، واستخدام دماء الشهداء والمصابين أوراقًا للتفاوض مع العسكر. واليوم بعضهم يصطفون معهم ضد فزاعة يستخدمها الإخوان لاصطيادهم مؤقتًا وهي «العلمانيون» فإن أوصلوهم إلى مرادهم سيتخلصون منهم في أول طريق. فتاريخ الإخوان يقول بصراحة إنهم يبدءون عقب تمكنهم مباشرة بأكل حلفائهم، وهذا ما يعلمه رجل مثل الشيخ ياسر برهامي، حسب ما تنم عن ذلك كثير من تصريحاته وأحاديثه.

وحالة التململ وعدم الاقتناع بوضع شباب الجماعة في وجه الناس تزداد رغم التعليمات والبيانات التي تصدر إلى «الصف الإخواني»، والهوة مع أنصار أبو الفتوح تتسع، والحيرة التي تسكن نفوس شباب الجماعة يستعر أوارها، والشكوك أخذت تساور بعض القيادات في أن رحلتهم الطويلة قد بلغت «التمكن المريح» بعد عقود عجاف من «التمسكن»، مثلما اعتقدوا بُعَيْدَ الانتخابات البرلمانية والرئاسية. فمشروعهم بدا للناس مفلسًا، وقدرتهم على مواجهة مشكلات الواقع ضعيفة، وخبرتهم في إدارة الدولة ضئيلة، وخصومهم في ازدياد، واليوم ليس أمامهم من سبيل سوى «التغلب»، وهذه بداية الخسران المبين.

إنه الغرور الذي يدفع أصحابه الثمن في النهاية، فتصوب السهام إلى أجسادهم من كل صوب، ويذهبون غير مأسوف عليهم، بعد أن كان مؤسس الجماعة يراهن على أن حب الناس لهم هو الذي سيدفعهم إلى القيادة، وأن جميعهم سيقبّلون يد المرشد أو يبجلونه، بدلًا من أن يتهكموا عليه وعلى كل من حوله.

لقد التقيت بعض شباب الإخوان من محافظة المنوفية وقت أن كان مكتب الإرشاد قد أمرهم بالاحتشاد أمام دار القضاء العالي لتأييد قرار سيصدره مرسي، وسألتهم عن القرار، فأجابوا: لا نعلم. فقلت لهم: هل ستؤيدون أمرًا لا تعلمونه؟! فقالوا: بالطبع لا. وضحك أحدهم وقال: نحن نبذل جهدًا خارقًا في سبيل أن نوفر لأسرنا لقمة عيش، فماذا لو كان قرار الرئيس برفع الأسعار، فهل نؤيد شيئًا أو أمرًا ضد مصالحنا الشخصية؟! ولم ينفذوا أمر مكتب الإرشاد، وانصرفوا إلى بلادهم. وعقب أحداث الاتحادية خرج أكثر من مائتي شاب من الجماعة.

وكنت على مدى السنة الفائتة أتلقى مكالمات رجل من أسيوط يدافع عن الإخوان ويقول لي: «كنا ننصت إليك قبل الثورة حين كنت تهاجم نظام مبارك، وتطالب بشرعية سياسية لنا، وترفض تحويل قادتنا إلى المحاكم العسكرية، فلماذا تغيرت؟» فأضحك وأقول له: «أنا لم أتغير. كنت أواجه سلطة فسدت سياسيًّا وإداريًّا وماليًّا، والآن أواجه سلطة فسدت سياسيًّا وإداريًّا، والتغيير بالنسبة لي هو أن أترك موقعي ككاتب من واجبه أن ينقد حتى يرتقي مجتمعه إلى الأفضل، وأسعى إلى إرضاء السلطة بحثًا عن مغنم شخصي». بعد أحداث الاتحادية فوجئت به يقول لي: «أعتذر لك، سأجيء إلى القاهرة وأمزق بطاقة

عضوية حزب الحرية والعدالة أمامك».

صديقي على صفحتي بموقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» محمد الدويك، من منشية القناطر، كتب عبارة دالة لافتة يقول فيها نصًّا: «يجب أن ندرك نحن كإخوان أننا خلال الفترة الماضية ومع الاندفاع نحو المعترك السياسي بالآليات الجديدة العلنية والمفتوحة التي فرضتها الثورة، اكتشفنا أننا بالممارسة خالفنا بعض القيم التي يفرضها علينا منهج الإخوان المسلمين، وحدثت فجوة في مناطق محددة بين ما كنا نتدارسه ونتربى عليه - وأننا افتراضيًّا إذا حدث كذا يجب أن نكون هكذا أو يجب أن نفعل كذا عندما يجيء الموقف كذا - وبين ما فعلناه عندما تعرضنا لهذه المواقف وتلك الظروف، وأنه ربما تهاوت لدينا بعض الثوابت، وأن مبدأ السياسة النظيفة هو مبدأ نسبي، بمعنى أننا لم نستطع أن نطبقه بنسبة 100٪، وخلاصة القول أننا في حاجة إلى مقارنة بين ممارساتنا العامة «السياسية وغيرها» في كل شيء تعرضنا له منذ الثورة حتى الآن، وبين ما كان من المفترض أن نتصف به وتكون عليه ممارساتنا وَفْقًا لمنهجنا وثوابتنا، وبعد ذلك نصوغ منهجًا تربويًّا يتربى عليه الإخوان حتى نستفيد ونتعلم من أخطائنا».

لقد سبق أن كتبت كثيرًا قبل الثورة وبعدها عن «رهان على شباب الإخوان» وأقصد - بالطبع - بعضهم وليس كلهم، علاوة على رجال منهم يعيشون صدمة أخلاقية الآن؛ لأنهم يجدون فجوة هائلة بين ما قيل لهم وحلموا به وظنوا أنهم سيفعلونه حين يحصلون على السلطة، وبين ما يحدث الآن، وكثير من هؤلاء ضحايا اختطاف «جماعة الإخوان» نفسها من قادة «التنظيم الخاص» ورواسب «التفكير القطبي» الذي صرخ في وجهه المرشد الأسبق المستشار حسن الهضيبي في كتابه «دعاة لا قضاة» واضطر المرشد المؤسس الشيخ حسن البنا أن يصفهم بأنهم «ليسوا إخوانًا وليسوا مسلمين».

على مدى شهور كان الإخوان يحشدون أتباعهم من مختلف المحافظات إلى ميدان التحرير، وكنت أتحدث معهم فأجد أن بعض هؤلاء يظن أن قادة التنظيم «أولياء الله الصالحين»، وكنت أبتسم لهم وأقول: لو تعرفون ما أعرف لعذرتموني على نقدي لهم، وكان النقاش ينتهي بمحبة، لكن بمرور الأيام عرف بعضهم فامتعض، وعرف آخرون لكنهم تواطئوا.

وقبل الثورة كان الإخواني يتحدث معك بفخر عن انتمائه السياسي مدركًا أنك تراه مناضلًا أو ضحية أو مشروع شهيد. اليوم يأتيك الشباب في التحرير أو يعلقون على ما تكتب بصفحات التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت بادئين كلامهم: «أنا لست إخوانيًّا ولكن ...». وإذا اعترف أحدهم لك بانتمائه للجماعة يقر معك بسهولة أن القيادات تخطئ وأن المخاوف تزداد حيال المستقبل المنظور والبعيد، ولا يثق أيٌّ منهم بأن الشومة التي يمسكها في يده حتى يمنع الغاضبين من حرق مقرات الجماعة يمكن أن يحملها إلى الأبد، لا سيما بعد أن اختارت القيادة المتغطرسة طريق المواجهة.

لقد أخطأ رموز «النظام الخاص» وأتباع التفكير «القطبي» ممن يمسكون برقبة الإخوان حاليًّا في تقدير الموقف، فتوهموا أن المصريين صوتوا لـ«مشروع الجماعة» وأن لحظة تحصيل الحكم نهائيًّا وأبدًا قد جاءت، وأن العسكر الذين لا خبرة سياسية لهم،

والقوى المدنية المبعثرة المتناحرة، لم يستطع أيهما أن يوقف تقدم «الجماعة»، فجاهروا في الداخل بالاستغناء والاستعلاء، وأرسلوا إلى الخارج وفودًا لطمأنة العالم حيال نظام حكمهم الذي بات على الأبواب، وقدموا التنازلات على حساب مصلحة مصر مثلما جرى في «هدنة غزة». ولم يكن شيء من هذا صحيحًا، فالمدنيون فاعلون رغم تشرذمهم، والعسكر لم يخرجوا تمامًا من الساحة بل احتفظوا بكل شيء، وكل ما جرى لهم هو أنهم عادوا إلى موقعهم في 24 يناير 2011 مع استبدال مرسي بمبارك، وجاء على رأسهم رجال ليسوا فارغي الرأس يداهنهم الرئيس ويطمئنهم على حالهم ومالهم، وشبكات النظام القديم لم تتفكك؛ لأن الإخون المتعجلين إلى خطف الثورة والسلطة منحتهم هذه الثورة من حيث لا يدرون قبلة الحياة، بل تحالفت معهم مثلما نرى ذلك في وزارة هشام قنديل التي تزخر بثمانية من أعضاء أمانة سياسات جمال مبارك.

إن الجماعات والتنظيمات الدينية، لا سيما التي تنخرط في غمار السياسة، تولد وتشب عن الطوق وتحوز شبابًا ناضرًا، ثم لا تلبث أن تهرم وتبيد، أو تنزوي بعد حضور طاغ. فهذه من السنن الاجتماعية الراسخة، وإلا ما وجد الدكتور عبد المنعم الحفني ما يملأ به مجلدًا ضخمًا عن «الفرق الإسلامية» التي طاول بعضها السحاب وملأ الأسماع والأبصار ثم صار أثرًا بعد عين وحكاية تُروَى، وذكرياتٍ يتم استدعاؤها للاعتبار أو التندر.

التمكين بديلًا للتوريث

يوم 25 يناير 2011 سقط مخطط «توريث» الحكم تحت أقدام الغاضبين، لكن الموجة الأولى من المسار الثوري وقعت في فخ مخطط آخر، لا يقل ضراوة ولا فداحة عن سابقه، ألا وهو «التمكين» الذي يعني بالنسبة لجماعة الإخوان نهاية لمرحلة «الصبر» والوصول إلى العتبة التي تقع الدولة برمتها في قبضتهم، فيصادرون كل ما فيها لحساب فكرتهم التي لم تعد صالحة لإدارة دولة عصرية متمكنة. ولو أن هذا «التمكين» هو «مشروع وطني» متماسك وواضح المعالم وقائم على توظيف كل الطاقة الكامنة للدولة وجميع الكفاءات في شتى التخصصات دون النظر إلى الاتجاه السياسي أو الإطار الأيديولوجي – ما كانت هناك مشكلة، لكنه مجرد حلم عابر لتنظيم يصر على إدارة الدولة بطريقة سرية، ويوظف كل إمكاناتها لخدمة فصيل واحد، بما يضع مصر في مهب الريح من جديد.

لقد اعتقد الإخوان أن وقت التمكين قد أزف حين جلسوا ليرتبوا أوراقهم عقب تنحي مبارك عن السلطة على النحو التالي:

1 ـ هذه المرة الأولى منذ ثورة يوليو 1952 التي يكون فيها قادة الجيش بلا خبرة في السياسة؛ لأن مبارك كان حريصًا على إبعادهم عنها في إطار التمهيد لتوريث نجله الحكم. وهي المرة الأولى التي يُهاجَم فيها «المجلس العسكري» بهذه الضراوة من قطاع شعبي عريض، ويهتف الشباب بسقوطه ورحيله، وينفتح الباب أمام تداول المعلومات عن الجيش وأوضاعه ومشاريعه وارتباطاته. وبالتالي فإن هذا المجلس الجريح المتعثر الباحث عن «خروج آمن» بدا هو الطرف الطيّع السهل الذي يمكن استعماله جسرًا للوصول إلى السلطة، وهي فرصة قد لا تتكرر أمام الإخوان.

2 ـ جهاز الشرطة أصيب بجرح غائر، ودفع ثمن خطايا نظام مبارك، وأخطاء انحرافه عن مهمته في خدمة الشعب بحفظ أمن المجتمع إلى خدمة السلطة. وهذا الجهاز – لا سيما مباحث أمن الدولة – الذي لديه معلومات كاملة عن تنظيم الإخوان، ويلاحقهم ويطاردهم ويواجههم إن دعت الضرورة، لكنه أمام الضربات المتتالية التي تعرض لها، لم يعد بمقدوره أن يفعل ما كان ينفذه في الماضي، وبدا ضعفه واستكانته وقلة حيلته فرصة ذهبية أيضًا كي يعوض الإخوان ما حُرموا منه في ظل يقظة الأجهزة الأمنية، ويتقدموا خطوات في سبيل حيازة السلطة.

3 ـ القوى الحزبية لا تزال على ضعفها القديم رغم قيام الثورة، بعد أن قبعت طويلًا في حضن السلطة، وارتضت بالفتات المتاح، وقيام أحزاب جديدة بعد الثورة لم يوسع كثيرًا من قاعدة المنضوين تحت لواء الأحزاب، ولم يَقِ الحياة الحزبية من الضعف والتشرذم والاستسلام لثقافة الماضي. وهذا الطرف ليس بوَسعه أن يطرح بديلًا متماسكًا في زمن سريع، وليس بمكنته أن يبني شبكات اجتماعية راسخة بجهد يسير، لا سيما مع ضيق ذات اليد؛ ولهذا رأى الإخوان أن تلك هي اللحظة التي يخطفون فيها ما يريدون قبل أن تستفيق الأحزاب وتلتحم بالجماهير.

4 ـ قوى ثورية مبعثرة بعد «ثورة شعبية» لم يكن لها قائد، سواء كان شخصًا أو تنظيمًا، أغلب المشاركين فيها اعتقدوا أن مهمتهم قد انتهت بمجرد تخلي مبارك عن السلطة وعادوا إلى بيوتهم، وكثير منهم اطمأن إلى أن المجلس العسكري سيتصرف كشريك حقيقي في الثورة ويسعى إلى تحقيق أهدافها. وزاد من طمع الإخوان أن الطليعة الثورية نفسها لم تكن متحدة ولا حتى متماسكة، وملتفة حول مسار أو طريقة واحدة للعمل والتقدم إلى الأمام.

5 ـ جماهير غفيرة كانت قبل انتخابات الرئاسة لا تزال متعاطفة مع الإخوان، وترى ضرورة أن يمنحوا فرصة كاملة ليقدموا مشروعهم ويطبقوه، ربما يكون فيه «الخير لمصر» ويكون «الإسلام هو الحل» كما نادى الإخوان منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي حين خاضوا أول انتخابات برلمانية بالتنسيق مع حزب الوفد.

6 ـ أطراف خارجية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، تريد طرفًا يملأ الفراغ الذي تركه مبارك ومجموعته ويكون «كنزًا استراتيجيًّا» بديلًا. وقد اطمأن الإخوان، عبر وسطاء، إلى أن واشنطن ليس لديها مانع من أن يتقدموا لانتخابات الرئاسة، ولعبت قطر وتركيا دورًا مهمًّا في هذا الشأن.

وبين خطة «التوريث» ومخطط «التمكين» نقاط عديدة للتلاقي والتطابق أحيانًا، رغم اختلاف الأطراف والعناصر الفاعلة في كل منهما، ورغم تغير السياق الاجتماعي والسياسي، يمكن ذكرها في النقاط الآتية:

1 ـ اعتقد من سعوا إلى «التوريث» ومن يحاولون «التمكين» الآن، أن هذين المسارين يشكلان غاية في حد ذاتها، الأول كان حلم أسرة توهمت أنها امتلكت مصر، والثاني وهم جماعة تحلم بأن تتخذ من بلدنا محطة انطلاق نحو خرافة اسمها «أستاذية العالم»، لا سيما أن من كانوا ينادون بها لا يملكون أدنى سبيل إليها. وهذان المسعيان ليس لهما أي علاقة بما يريده المصريون، سواء ما طلبوه من نظام مبارك، أو ما تصوروا أن الإخوان سيفعلونه حين يصلون إلى الحكم.

2 ـ سخَّر الطرفان الساعيان إلى التوريث والتمكين على حد سواء كل إمكانات الدولة لخدمتهما، فتوقف جريان كل شيء انتظارًا لهما، أو جرى كل شيء نحوهما، وكأن مشروع الدولة ومستقبله انحبس في هذا الدرب، بينما اختفت كل الدروب، وماتت كل البدائل.

3 ـ كل من حاولوا «التوريث» أو من يحاولون «التمكين» توهموا أن انتصارهما أمر حتمي، وأن كل الأمور قد ترتبت بما يجعل الوصول إليهما تحصيل حاصل، وصاحَبَ هذا التقليل من قوة وهمة ومصداقية كل المعارضين لهما، فهم في نظر الطرفين «شرذمة قليلون» و«قلة حاقدة»، لكن الشعب مع الوريث والمُمَكَّن.

4 ـ كلتا العمليتين قامت على أكتاف «زمر» من «أهل الثقة» كانوا يمثلون «أمانة السياسات» في حال «التوريث» و«مكتب الإرشاد» ومن معه من «الأهل والعشيرة» في حال «التمكين»، بينما تم إهمال كل من يقع خارج هاتين الدائرتين، رغم أن الانحياز في المسار الأول كان لاختيار سياسي مستبد، وفي الثاني هو لفكرة جماعة تتصور أن لها رسالة دينية، رغم خروجها الواضح الفاضح حتى عن الخط الذي رسمه مؤسسها. وفي

سبيل هذا تنفذ الجماعة ما يسمى بـ«الأخونة»، حيث تسعى إلى زرع عناصرها في مؤسسات الدولة كافة، وتغيير المجال العام بالقدر الذي يتناسب مع مصالحها، ويضمن استمرارها في الحكم أطول فترة ممكنة دون اعتبار للإنجاز والكفاءة والشرعية.

5 ـ كل من العمليتين سعي القائمون عليهما إلى استرضاء الخارج بأي طريقة، ففي التوريث كان مبارك يعتقد أن رأي واشنطن في مدى إمكانية تولي ابنه الحكم هو الأهم، وأن رأي وموقف الشعب المصري لا ينفع ولا يضر. وفي التمكين يُصعِّر الإخوان خدودهم للأمريكان، ويتصرفون وكأن فوزهم في الانتخابات الرئاسية قد أعطاهم صَكًّا على بياض يفعلون به ما يشاءون، ويصادرون بشتى الطرق على إمكانية أن يتغير هذا الرأي، كحق للشعب مصدر السلطات وصاحب الإرادة الأصيلة.

6 ـ كل من المسارين تلطخ وجهيهما انتهازيةٌ شديدة، على مستوى أفكار وتصرفات القائمين عليهما، فكل ما يهم هؤلاء هو صيد الهدف بغض النظر عن الثمن الفادح الذي تدفعه مصر.

7 ـ كلاهما مشروع طفيلي غير أصيل، فالتوريث لم يكن قائمًا على شيء أصيل، وإنما أراد الوريث أن يحصد ثمار الاستبداد والفساد الذي شاع في عهد أبيه، ويقف فوق أكتاف المؤسسات المتهالكة التي أوجدها، وفي مطلعها «الحزب الوطني الديمقراطي» المنحل. أما التمكين فلم يطلق أصحابه الثورة، إنما شاركوا فيها متأخرين، وتفاوضوا على الميادين مع أركان سلطة مبارك قبل رحيله، ثم خانوها وحرفوها عن مسارها، وتسلقوا أيضًا على أكتاف الثوار، فلما اعتلوها راحوا يضغطون عليها بالأقدام متمنين لها التلاشي، حتى يقبضوا على زمام كل شيء.

* * *

ذهب التوريث وصاحبه، لكن بقي أصحاب التمكين ليواصلوا محاولاتهم إلى حين. وأول محاولة بل أكبرها وأفدحها هي ما جرى بالنسبة للدستور الذي انفردوا بوضعه، ومعهم بعض أتباعهم من السلفيين الذين استخدموهم مرحليًّا تحت لافتة «الانتصار للشريعة».

فما تم عرضه على المصريين من «مشروع دستور» كي يقولوا له «لا» أو «نعم» ليس دستورًا بالمعنى المتعارف عليه في تاريخ الأمم، بل هو ترجمة قانونية ركيكة لخطة التمكين التي حلمت بها جماعة الإخوان عقودًا طويلة ثم وضعت في تسعينيات القرن المنصرم تصورًا إجرائيًّا لها، وظلت سنوات تحلم بتحققها عبر التدرج البطيء والحذر، إلى أن جاء شباب مصر وأزاحوا نظام مبارك ففتحوا الباب واسعًا أمام الجماعة المترقبة في انتهازية مفضوحة لتنفذ خطتها بعد أن هدهدت العسكريين قليلًا، ثم ها هي تُحَيِّدهم بمنحهم صلاحيات ومزايا أكبر في «مشروع الدستور» بعد أن أقام الإخوان الدنيا ولمَ يقعدوها ضد «وثيقة السلمي» لأنها ستجعل الجيش دولة داخل الدولة، وعرفنا بعد الاستفتاء على الدستور أن اعتراضهم لم يكن مبدئيًّا إنما لأنهم أرادوا هم أن يمرروا هذا الأمر للعسكريين في محاولة للتقرب منهم والتودد إليهم إلى حين، وفق سياستهم المعهودة المتراوحة بين «التمسكن» و«التمكن».

إن الدستور هذا الذي أصروا على أن يستأثروا به، أو يخطفوه بليل، يبدو في ظاهره «وثيقة» لتنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية في بلدنا، لكن من يمعن النظر في بعض مواده، أو في بنيته الكلية - والدساتير تُقْرَأ كوحدة واحدة - يدرك أنه دستور وُضع لترتيب السلطة لصالح جماعة الإخوان إلى أن تتمكن تمامًا من تنفيذ مخططها القديم بالسيطرة التامة على الدولة المصرية، كي تصبح في نهاية المطاف مجرد «وحدة دولية» في مشروع لإمبراطورية متخيلة أو مستعارة من القرون الفائتة تمتد من غانا في غرب إفريقيا إلى وادي فرغانة في آسيا الوسطى، بل تتعدى هذا إلى «أستاذية العالم» كما سبقت الإشارة.

فالدستور هَنْدَسَ الانتخابات التشريعية المقبلة على مقاس الإخوان من خلال تغيير قواعد اللعبة في التوزع بين النظامين الفردي والقائمة، مع تعديل عدد أعضاء المحكمة الدستورية العليا وإعطاء الرئيس حق تعيينهم. ورتب لمجلس الشورى «المحصن» الذي لم ينتخبه سوى أقل من 7٪ من المصريين حق التشريع إلى أن يأتي مجلس النواب، ثم يشاركه هذا الحق مستقبلًا، وأعطى الرئيسَ حق حل البرلمان، فإنْ أتى على غير هوى جماعته فلن يفعل سوى اتخاذ قرار بعد منتصف الليل ثم يظهر بعد عصر اليوم التالي ليخطب في الناس عن الظروف القاهرة والأسباب الحتمية التي دفعته إلى اتخاذ هذا القرار.

وناهيك عن أن الدستور يفتح نافذة أمام الإخوان لتغيير «لون العلم» و«النشيد» و«شعارات الدولة»، فإنه يفتح بابًا وسيعًا للقضاء على الكثير من مكتسبات الدولة الحديثة التي بدأت مع محمد علي، عبر إقحام الدولة بل والمجتمع في رعاية «الفضيلة والأخلاق» وبعد أن كانت هذه المسألة منوطة بمؤسسات يحددها القانون، مثل المساجد والكنائس والمدارس والجمعيات الدعوية الأهلية، بات من الممكن لأي مجموعة أو تنظيم أو حتى فرد أن يمارس «الحسبة» على الآخرين، مطمئنًّا إلى أن الدستور يحميه. وتدريجيًّا سيقوم الإخوان أنفسهم، وليس غيرهم، بهذا الأمر.

وكثير من مواد الدستور أحالت إلى «القانون»، ومن ثَمَّ فإن اعتماده على هذا النحو أعطى الرئيس - والذي ظل يمتلك حق التشريع مدة معينة - فرصة إصدار ما شاء من قوانين، وجاء مجلس الشورى ليكمل المشوار، ويواصل رحلة ترتيب أحوالنا ومعاشنا على مقاس الأفكار التي تدور في رأس قادة الجماعة، والتي هي في أغلبها الأعم مستندة إلى ميراث سيد قطب الذي يعزز الاستبداد الديني والدنيوي والتكفير ويرمي المختلفين معه في الرأي بالجاهلية، ويتيح لتابعيه أن ينعزلوا شعوريًّا عن غيرهم، ويتعالوا عليهم. وبانَ هذا في قوانين «الصكوك» و«تنظيم التظاهر» و«الجمعيات الأهلية» و«استخدام الشعارات الدينية في الانتخابات» وغيرها.

إن ما قيل عن الأخونة، بوضع كوادر الإخوان في المناصب العليا بالدولة، رغم ضعف إمكاناتهم وعدم استحقاقهم وغياب جدارتهم، هو مجرد فرع من فروع مشروع التمكين؛ هذا الذي يرمي إلى نشر أفكار الجماعة وترسيخها عبر المؤسسات التعليمية والدينية والثقافية، ربما عنوة كما فعل الفاطميون في القرون الوسطى من خلال نشر المذهب الشيعي، وذلك من الناحية الشكلية بالطبع وليس من ناحية المضمون، أو ما حاول أن

يفعله الرومان بمذهبهم ضد المسيحيين المصريين في الزمن القديم، وقاوموه بضراوة في عصر الاستشهاد، وذلك أيضًا على سبيل المضاهاة الإجرائية.
ولا غرو في ذلك، فمن يحلل كتابات الإخوان وتصريحاتهم وتعاليمهم وأناشيدهم وطقوسهم ورموزهم وشعاراتهم - يتبين له أنهم يرون أنفسهم أنهم «طائفة»، تختلف عن بقية المسلمين. ولم يكن صبحي صالح يسخر أو يمزح حين قال: «بناتنا الأرقى»، وهو ما تم شرحه بالتفصيل في موضع آخر من هذا الكتاب.

وفي الدستور عشرات المواد التي تمهد إلى هذا السبيل، وما يتعارض معه الآن قد يتم تغييره إن تمكن الإخوان من أغلبية البرلمان القادم، ويبدو أنهم خططوا لهذا عبر قانون انتخاب فصلوه على مقاسهم، فأوقف القضاء الانتخابات لعيب في الإجراءات وقع فيه الدكتور مرسي، فاضطروا إلى إعادته مرة أخرى إلى المحكمة الدستورية العليا. وما يجب أن نأخذه في الاعتبار هنا أن الإخوان سيسعون بكل قوة إلى أن يكون تداول السلطة عملية شكلية، بمعنى أن تتم داخل الجماعة وليس خارجها، فيذهب رئيس إخواني انقضت مدته ليأتي غيره، سواء بالتلاعب في قواعد المنافسة أو تزييف إرادة الأمة أو أي إجراءات استثنائية.

إن كل هذا كان يفرض على المواطنين أن يفكروا طويلًا أمام مشروع هذا الدستور، بحيث إذا أراد أي منهم أن يساهم في اختطاف الدولة فليصوت بـ«نعم» وليكذب على نفسه ويصدق السخافات التي تربط بين الموافقة ودوران عجلة الإنتاج وتحقيق الاستقرار، فالدستور وضع أرضية عريضة للتنازع وليس للتصالح مع الذين أرادوا أن يقوا الدولة شر الاختطاف فقالوا بملء إرادتهم: لا.

لا لدستور ... يذل الفقراء وهم الأغلبية الساحقة في بلادي.

لا لدستور ... يصنع فرعونًا جديدًا، شخصًا كان أو جماعة، وقد سئمنا من الفراعين.

لا لدستور ... يضيق الحريات ويهضم الكثير من الحقوق.

لا لدستور ... صُنع بطريقة مريبة ليلًا ورغم أنف الجميع.

لا لدستور ... ترجمة قانونية ركيكة لخطة تمكين جماعة الإخوان التي لا مشروعية قانونية لها.

لا لدستور ... يفتح الباب تدريجيًّا أمام تقسيم مصر.

لا لدستور ... وُلد بينما يتم التلاعب بالقضاء وإهانة أصحاب العدالة.

لا لدستور ... ولد في انتهاك صارخ للقانون بعد تعيين 23 عضوًا من الجمعية التأسيسية في مناصبَ تنفيذية، مما يفقدهم الحياد، ويجعل المناصب التي حازوها وكأنها رشاوى مقنعة.

لا لدستور ... لم ينظر قط إلى مبادئ الثورة ومطالبها في العدل الاجتماعي والحرية والكرامة والعيش المشترك، بقدر ما نظر إلى مصالح جماعة الإخوان وحلفائها المؤقتين.

لا لدستور ... يستهين بالفلاحين العرقانين والعمال الشقيانين.

لا لدستور ... يعطي إسرائيل ذريعة كي تطالبنا باسترداد أموال اليهود المزعومة.
لا لدستور ... انفرد به من يرهنون المصلحة الوطنية لخدمة الأمريكان.
لا لدستور ... يعطي تيار «طز في مصر» أن يغير لنا لون العلم والنشيد والرموز.
لا لدستور ... ينتظرون إقراره بأي ثمن ليمسكوا برقبة الدولة.
لا لدستور ... يفصِّل الانتخابات على مقاس الإخوان.
لا لدستور ... يقوّي مجلس الشورى ويوسع صلاحياته وهو الذي طالب الثوار بإلغائه، ولم ينتخبه سوى 7٪ من المصريين.
لا لدستور ... يفتح علينا باب الجحيم بقوانين مؤجلة قد تجعل كثيرًا من المصريين الودعاء الطيبين يأكلون أوراق الشجر.

لكل هذا قال هؤلاء بملء الفم وبأعلى صوت: لا ثم لا لدستور وضعته جماعة غير قانونية ولا يصلح لتأسيس بنيان دولة عظيمة.

لكن النتيجة أن 68٪ ممن لهم حق التصويت قاطعوا الانتخابات وذهب أقل من الثلث، وافق أقل من ثلثيهم على الدستور، في عملية لم تَخْلُ من التزييف والخداع، فأصبح دستور «تمكين الإخوان» هو مجرد مدماك جديد في رحلة البناء على الرمل التي ستنتهي بالبكاء على الأطلال.

فقد خاض المصريون غمار «الاستفتاء» على «مشروع الدستور» منقسمين على أنفسهم بطريقة حادة لم يألفوها طيلة تاريخهم المديد، بما يضع بلدهم العريق المتماسك على باب «الاحتراب الأهلي» مع غياب رجال الدولة القادرين على إدارة الأزمة باقتدار ونجاعة، ومع بروز التناقض الجارح بين أولويات المجتمع في اللحظة الراهنة وبين الحلم الزائف الذي تحمله جماعة الإخوان على أكتافها منذ ثمانين سنة، وتعتبر أن الوقت قد حان لتحقيقه.

ورغم أن الدعاية السياسية دفعت الإخوان إلى تسويق الاستقرار في ركاب الموافقة على تمرير مشروع الدستور، فإن الواقع لم يَشِ بهذا على الإطلاق، بل أسس للنقيض.
فالدستور لم يخرج إلى الحياة من باب التوَافق، بما يجعله قاعدة صلبة لتنظيم المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والدينية في المجتمع المصري، ووضع معايير واضحة المعالم للتنافس الحزبي والتداول السلمي للسلطة، ويضمن حقوق الناس ويصون حرياتهم الشخصية، ويرتب المعاش على سنن العدل والاستقامة. بل على النقيض من هذا ولد الدستور في أتون الاحتقان والتباغض والتلاسن والإحن السياسية العميقة والقاسية.

وتواجد كثير مما يزيد من هوة الثقة بين المعارضة والسلطة، وهي معضلة تحول دون استعادة الهدوء والاستقرار الذي سَوَّقَ الإخوان مشروع الدستور على أساسه. ومن ثم بقي أي حديث عن «حوار وطني» بعد تمرير الدستور أمرًا غير ذي جدوى، لا سيما في نظر المعارضين، ما لم يتم تحديد جدول أعمال هذا الحوار وأهدافه وأطرافه، وتكون النية صافية خالصة إلى أن نتائجه ستأخذ طريقها إلى التطبيق. وقد كان مثل هذا الإجراء

فرصة سانحة أمام السلطة لترميم الشروخ في الدستور الجديد، والتصالح مع النصف الآخر تقريبًا الذي رفضه، وهي مسألة لا تمس صلاحية الدستور للعيش والاستمرار فحسب بل تمس أيضًا شرعية نظام الحكم، لكن الإخوان كعادتهم نسوا كل شيء إلا الإخلاص لما يعتقدون أنه التمكين.

وكان من المفترض أن يكون هذا الدستور فرصة سانحة لاستعادة اللحمة الوطنية، حال التوافق عليه شكلًا ومضمونًا، لكن من أسف لم يتم هذا، وها هو يتحول من مزية إلى عيب، ومن مدماك قوي صلب للعمل الوطني إلى أكوام من حجر قد يمد الفرقاء أيديهم إليها ويقذف بعضهم البعض، وتسيل دماء من جديد، وكل هذا لأن الإخوان لا يرون سوى «التمكين».

وكما كان الساعون إلى التوريث يتبعون كل الحيل في سبيل الحفاظ على نظام مبارك مستمرًّا على قيد الحياة إلى أن يتسلم نجله الحكم، جاء الساعون إلى التمكين ليسيروا على خطاهم. وهنا، في هذا المقام، سأضرب لكم مثلًا واحدًا أتخذه برهانًا على ما أقول:

هل تتذكرون كل الحكايات التي كانت تُروَى بلا انقطاع أيام حكم الرئيس المخلوع عن «ترزية القوانين»؟ أعتقد أنها مستقرة في رءوسكم ونفوسكم كالكوابيس المفزعة، وأعتقد أن الضحك منها وعليها لا تزال آثاره عالقة على شفاهكم التي قددها الوجع والانتظار الطويل للعدل والكفاية. لكن ما نسيتموه، يا بني وطني الطيبين الشرفاء، أن مثل هؤلاء لا يموتون أبدًا ما دام الاستبداد والفساد مستمرًّا، يتوالد كالأميبا ويتناسل كالبق، وإن تغير الرداء والكلام والشعارات والأوهام. ذهب مبارك، وبقيت أفعاله، وترك لنا ضحاياه يحاولون أن يكونوا جلادينا، وكان أول سوط في يدهم الآن هو «الدستور».

بدأ «الترزية» الجدد عملهم من أول لحظة، فاللجنة المصغرة التي عدلت مواد في دستور 71 حددها العسكر، وفق خطة طريق مبارك، سرعان ما انتهت من عملها، وقال كبيرها: وضعنا إنشاء الجمعية التأسيسية للدستور في يد البرلمان؛لأنه سيأتي متوازنًا، فهو يعلم أن الأغلبية البرلمانية لا يمكنها أن تنفرد بصناعة الدستور. فلما تهندس قانون الانتخاب بما جعل النتائج تخل بهذا التوازن صمت مدة، ثم عاد ينتقد على استحياء الثمار المُرة التي غرس بذرتها، دون أن يعتذر صراحة.

وصوَّت الناس في استفتاء 19 مارس أو في «غزوة الصناديق» على مادة تقضي بأن يجتمع الأعضاء المنتخبون من مجلسي الشعب والشورى لـ «اختيار» الجمعية التأسيسية، والتي تم تغييرها في الإعلان الدستوري إلى «انتخاب»، وكان هذا أول تزييف لإرادة الناس؛ لأن الأولى تعني الاقتراع وهذا ما تم، أما الثانية فتعني انتقاء الأصلح والأفضل، وهو ما لم يتم، وعرف كبيرهم الفرق فخرج يقول إن هذه كتلك، وإنه عاد إلى معجم «لسان العرب» ليستفتيه، وهو يعلم أن اللغة كائن حي، تتغير بتغير الزمان والمكان، بدليل أن «الشاطر» في عصر المماليك هو «اللص» والآن هو «التلميذ النجيب»، أو نائب مرشد الإخوان الذي يهندس الدستور بأطراف أصابعه وشفتيه، دون أن يغادر مكانه.

تكونت الجمعية الأولى على طريقة حصص الإملاء؛ إذ كتبت القائمة في «مكتب

الإرشاد» وذهبت إلى «البرلمان» بغرفتيه، لينقلها في ورقة الانتخاب، فلما انحلت، عادوا إلى تشكيلها بصيغة أخرى، راعوا فيها أن يحوزوا الأغلبية الميكانيكية، بحيث إن قام اختلاف أو نشب خلاف حول الصياغات المتعددة لمواد الدستور التي صاغتها اللجان، يمكنهم أن يمرروا ما يريدون.

وها هم بعض أعضاء الجمعية قد سجلوا شهادتهم قائلين: كلما اتفقنا على شيء وظننا أننا قد انتهينا منه، نفاجأ بعودة النص القديم من جديد، وهناك نصوص تأتي بغتة لا نعرف من أين أتت؟ وأحد هؤلاء قال لي: مكتب الإرشاد يرسل لي أبوابًا متتابعة على مدد متباعدة من الدستور ليأخذ رأيي فيها، وهذا جعلني أتصور أن لديهم دستورًا كاملًا صاغوه هم على مهل وبما يحقق مصالحهم الخاصة وسيظهر في الوقت المناسب. وكلا الأمرين يقول بوضوح: كان أغلب من في الجمعية مسيَّرين، سواء بحكم التزامهم بأحلام جماعتهم، أو استسلامهم لوعود ما بعد الدستور.

ألا تُذكِّرنا هذه الطريقة بتلك التي كانت تتم في عهد المخلوع؟ أوَ لم يلعب مرسي دور صفوت الشريف في إدارة حوار وطني مع المعارضة لإيهام الشعب بأن ما سيصدر من تعديلات دستورية أو تشريعات قانونية قد نوقش وتم الاتفاق عليه؟

وانتظر بعض الطيبين أن يتدخل مرسي ويفي بوعده بإنتاج «دستور متوافق عليه»، لكنهم فوجئوا بأنه يدعو الشعب للاستفتاء على الدستور المسلوق ضمن خطاب، ويدعي أن الدستور قد قام حوله حوار ودارت مناقشات جادة وعميقة مع الأطياف الوطنية كافة، رغم أنه يعرف ويفهم أن «أهله وعشيرته» قد جهزوا كل شيء، فحولوا الدستور إلى مادة «استعمالية» لتصفية الحسابات مع الخصوم، وتنفيذ خطة التمكين التي حلموا بها طويلًا وجاءتهم بغتة من حيث لا يدرون، ليس بصنع أيديهم، إنما على أيدي وأكتاف شعبنا الغلبان، وَوَفْقَ مشيئة المستعمر الأمريكي ومندوبته السامية في مصر، الذي هندس مصالحه في الفترة المقبلة على مقاس الإخوان، فهندسوا هم الدستور على مقاسهم، ولا يعدم من يروم استبدادًا واستئثارًا وكذبًا مقنعًا أن يجد ترزية، فهم جاهزون وفي خدمة كل سلطان غشوم.

وفي سبيل التمكين تنتهك الجماعة الدستور الذي وضعته، فمرسي خرج على الدستور والقانون عدة مرات، وسكت عن انتهاكه مثلها، وحين قلده بعض الناس، عاد ليطالبهم بـ«احترام القانون»ويحذرهم من «خرقه».

* * *

ويأخذ مشروع التمكين سبيلين: الأول هو تكوين الإخوان مؤسسات أو مسارات بديلة لتلك التي تكون بحوزة الدولة بحكم الدستور والقانون والتقاليد المتبعة وترتيب الأوضاع في ركاب الدول الوطنية الحديثة، والثاني هو استغلال إمكانات الدولة ومؤسساتها القائمة لخدمة مصالح وأهداف جماعة الإخوان، ومع هذا يخلق الإخوان «ديكورًا» للتمويه على الشعب بأنهم يتعاونون مع القوى الوطنية كافة، وهذا ليس صحيحًا على الإطلاق، بدليل ما حدث مع مستشاري الرئيس ومساعديه.

وسأقدم نموذجين صارخين على هذين المسارين: الأول يتعلق بإنشاء الجماعة جهاز مخابرات خاصًّا. وسأبدأ هنا بالعبارة التي قالها محمد مرسي ذات يوم: «لدينا تسجيلات كثيرة سجلها الشعب لمن وقف مع الثورة، ومن وقف ضدها، ومن بكى على المجرم السابق». وقد انهالت التعليقات غاضبة، وفي ركابها ثارت الأسئلة وحلت الحيرة، وانعقدت ألسنة من الدهشة إزاء من جاء بانتخابات ديمقراطية فراح يهدد الفاسدين بإخراج «تسجيلات» تفضحهم، بدلًا من أن يشحذ همته نحو «عدالة انتقالية» تقتص للشهداء وتعيد الأموال المنهوبة، أو نحو ترتيب ما يؤدي إلى جمع أدلة دامغة تقدم للقضاء فيعيد محاكمة القتلة واللصوص. لكن أحدًا لم يسأل نفسه، أو هكذا أظن، من أين لمرسي بهذه التسجيلات؟

بالطبع فإن مرسي لم يكن يتحدث هنا عما في يد عوام المصريين وغيرهم من معلومات مصورة ومسجلة يبثونها على شبكات التواصل الاجتماعي بمختلف ألوانها، ولا ما في يد أجهزة الأمن الرسمية (الأمن الوطني ـ المخابرات العامة – المخابرات الحربية) أو الأجهزة الرقابية والشرطية بمعرفة النيابة العامة، فالرجل قال «سجلها الشعب»، فأي شعب كان يقصد؟ هل الشعب المصري برمته؟ أم الشعب الأقرب إليه: أهله وعشيرته؟ أو بمعنى أدق إخوانه الذين انضم إليهم ويحمل بين عينيه وفي رأسه وعلى كتفيه مشروعهم ويمضي حائرًا بين أولوياتهم وأولويات البلد الذي يحكمه، واحتياجات الشعب الذي رفعه إلى الكرسي الكبير؟

كان مرسي يتحدث، على الأرجح، عما لدى جماعة الإخوان من تسجيلات، لكن من أين لهم بها؟ وهل هذا المسلك جديد عليها ساروا فيه بعد الثورة أم مشوا فيه من قبلها بكثير؟ .. في الحقيقة فإن الإخوان لديهم ما يستطيع من خلاله وبه أن يقول مرسي ما قاله، متوعدًا ومهددًا، بغض النظر عن مدى قانونية ودستورية ما نطق به. فالجماعة لديها أدواتها ووسائلها الخاصة في معرفة دقائق الأمور، وتمكنت على مدى عقود من الزمن من إحداث تراكم في هذا الاتجاه، يجعل منها ممتلكة جهاز استخبارات مُوازيًا للأجهزة الرسمية التي تمتلكها الدولة.

فحيال الملاحقات والمطاردات، وإزاء المخاوف والهواجس، وفي مواجهة التساؤلات والاستفهامات التي كانت تنهمر على رءوسهم، أقاموا وحدة لجمع المعلومات عبر أعضائهم المنتشرين في كل مكان، حيث يكتبون التقارير المفصلة ويرسلونها إلى قادتهم المباشرين، ويرسلونها بدورهم إلى قادتهم، فتصل إلى مكتب الإرشاد. هكذا يستطلعون الآراء، ويعرفون سلوكيات ضباط الأمن، ومواقف وجهاء الريف ومسموعي الكلمة في الأحياء والمناطق، وأعضاء المجالس الشعبية المحلية، واتجاهات كبار الموظفين المتحكمين في الجهاز البيروقراطي في كل مدينة. فكل هؤلاء يمكن الاستفادة منهم، أو تجنب شرورهم، والأمر يتوقف على ما يريده الإخوان.

وبذا يكون لدى هذه الوحدة معلومات مسجلة ومصورة ومحررة عن بعض الشخصيات النافذة في الدولة، لا سيما مجتمع المال والأعمال، يلوح مرسي باستخدامها، وقد يوظفها في الضغط على أعصابهم، من أجل دفعهم إلى الاستجابة لدعوته إلى التوبة على طريقته، وهو تطهير أموالهم بوضعها في حساب لدى البنك المركزي حسبما قال هو.

علاوة على هذا – بل أهم بكثير – ما قيل عن استيراد الرجل النافذ في الجماعة المهندس خيرت الشاطر أجهزة تنصت بعشرات الملايين من الدولارات ووضعها في أحد طوابق مقر الجماعة بالمقطم للتجسس على منافسي مرسي في الانتخابات الرئاسية ورؤساء الأحزاب وقادة الجيش والمخابرات العامة وكبار ضباط الأمن والنشطاء السياسيين. وقد نشرت أخبار عديدة عن تمكن أجهزة الأمن من اكتشاف هذا، وقيامها بالاستيلاء على هذه الأجهزة وحرق الطابق، بعد أن دبرت عملية اقتحام نظيفة له تحت غطاء أن المقتحمين من شباب الثورة.

لكن السؤال الذي يثار هنا: إذا كان مرسي يقصد بدقة ما قاله، والمعنى في بطنه وعلينا التحليل والتأويل، فكيف يمكن له أن يستعين بوسائل من خارج جهاز الدولة عبر خطة الشاطر أو غيرها، في أمور تمس عصب الدولة وأمنها ووظيفتها؟ لا سيما أن جماعة الإخوان لم توفق أوضاعها القانونية، وتحايلت على الجماعة بجمعية ليست بديلًا عنها، بينما أقسم مرسي ثلاث مرات على احترام الدستور والقانون ورعاية مصالح الشعب؟ والإجابة بكل بساطة: إنها الرغبة في التمكين التي أعمت الجماعة عن أن تتصرف وفق القواعد والتقاليد المرعية في إدارة الدولة، لا سيما أنها تشك في كل المؤسسات البيروقراطية والأمنية والخدمية وتتهمها بالتآمر على الجماعة.

أما النموذج الثاني فأضرب عليه مثلًا فرعيًّا أيضًا يتعلق بكيفية توظيف الإخوان مؤسسات الدولة وإمكاناتها المادية، أو المال العام، في خدمة جماعتهم، وأقدم شيئًا محددًا في هذا الشأن:

ففي صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» حكى الباحث السياسي الصديق رضا هلال واقعة لافتة ومؤلمة قائلًا: «الزمان: يوما الجمعة والسبت الفائتان، الساعة العاشرة صباحًا. المكان: مدينة الشيخ زايد – منطقة الشباب – كشك خبز الشباب، بجوار سنترال 2 . الواقعة: ذهبت إلى كشك الخبز لأشتري بجنيه واحد. موظفة كشك الخبز منتقبة، ولا بأس في ذلك، وَوَفْقًا لكلامها فإن المواعيد الرسمية لتوزيع الخبز تبدأ في الثامنة صباحًا وتنتهي في الثالثة عصرًا، ولمرة واحدة في اليوم لكل مواطن، ولك أن تتصور، وَفْقًا لكلامها أيضًا، أن (عربية العيش) وصلت في هذين اليومين الساعة السابعة صباحًا وتم توزيع الخبز على الأحباب من الإخوان، هكذا قالت وأكدت أن الخبز يتم صرفه فقط لمسئولين في الجماعة، فيعطون إخوانهم أولًا، ويصل الخبز حتى بيوتهم، ثم نصحتني بأن أحضر المرة المقبلة ومعي تأشيرة من مدير الوحدة الحزبية للحرية والعدالة كي يتسنى لي الحصول على الخبز، علمًا بأن هذا المدير هو السيد عبد السلام بشندي، عضو مجلس الشعب المنحل عن الحزب المذكور، وفي كل هذا البأس كله».

هكذا حكى صديقنا، وهو رجل على أبواب مناقشة أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، وله العديد من الكتب والدراسات في هذا المجال، ثم علق على ما جرى له قائلًا: «التآمر على هذا البلد يتم على يد الإخوان الأحباب، فما بالك بما سيتم في انتخابات مجلس الشعب القادمة؟ ماذا سيفعلون بنا؟ وهل شكل الرشوة الانتخابية المقبلة سيكون رغيف الخبز؟ ... الله يرحم أيام ما قبل الإخوان وأشقائهم من السلفيين!».

وقد اتصلت بالصديق رضا الذي لم يُعَاد الإخوان في أي يوم من الأيام، لأستوثق مما كتبه، فأكد لي صدق هذه الواقعة، بل قال إن هذا يتكرر مع أكشاك أخرى لتوزيع الخبز، إذ يحضر مندوب من الإخوان ويتسلم الخبز الوارد إلى الكشك، و«يوزعه بمعرفته» على حد تعبير بعض العاملين في تلك الأكشاك التي ما إن يصل إليها الخبز حتى يختفي، والمعنى في بطن الإخوان. بل نقل لي رضا ما يجري في بعض قرى الدلتا، وهو ما تصلني أخباره من الصعيد أيضًا، بخصوص توزيع البوتاجاز، والذي يتطابق تمامًا مع ما يجري بشأن الخبز.

هكذا وقع ما كنت أتحسبه وأحذر منه، وكتبت عنه كثيرًا، من أن الإخوان سيستغلون إمكانيات الدولة وجهازها الإداري والخدمي من أجل مصالحهم السياسية المباشرة، على غرار ما كان يفعل الحزب الوطني المنحل، بل أبعد كثيرًا وأعمق مما كان يفعل. وسيظن المواطن البسيط أن الإخوان يقدمون له هذا كخدمة أو صدقة أو أعطية، وعليه أن يدفع المقابل بالتصويت لهم في الانتخابات، من دون أن يدرك أن هذا حقه في المال العام، وأن من الواجب أن يذهب إليه مباشرة من دون وساطة ولا منٍّ ولا أذى ولا استغلال أو ابتزاز من أي أحد كان.

عند هذا الحد كيف يمكن أن نتحدث عن تكافؤ الفرص في أي انتخابات؟ فالمال العام والتنظيم والإدارة المحلية وربما الأجهزة الأمنية ستدور لصالح الإخوان، وربما هذه هي العجلة الحقيقية التي تحدثوا عن دورانها بمجرد إقرار الدستور الذي خطفوه بليل حتى يدفعوا رجالهم للسيطرة على كل مفاصل الدولة، حتى أكشاك توزيع الخبز والبوتاجاز، ولا عزاء للأخلاق أو المنافسة الشريفة، ولا حتى تعاليم السماء.

أما أعلى تجسيد للديكور الذي استعمله الإخوان للتمويه على ما قاموا به فكان في المستشارين الذين عينهم مرسي، قلائد زينة، وراحوا ينسحبون تباعًا بعد أن وجدوا أنهم بلا دور حقيقي.

ففي مبنى بمنشية البكري كان يجلس مستشارو مرسي ليروضوا أوقات فراغهم. يتثاءبون طويلًا، ويقرءون الصحف الراقدة فوق مكاتبهم ثم ينصرفون صامتين، لا سيما بعد أن وجدوا أن ما يكتبونه من آراء لا تصل إلى مرسي، ولا تنعكس في خطاباته ولا قراراته، وبعد أن وجدوا أنهم الشماعة التي تعلق عليها الرئاسة كل إخفاقاتها، أو تحيل إليها كل أزماتها مثلما يحدث حاليًّا في قضية النائب العام.

لكن: هل حقًّا لا يستشير مرسي أحدًا؟ وهل لا ينصت إلا إلى صوته هو، ولا يدرك إلا ما يدور في رأسه هو؟ أم أن له مستشارين آخرين، غير أولئك الذين وضعهم رتوشًا ملونة في عيون المصريين، راسمًا بهم صورة مزيفة عن «الشراكة الوطنية المزعومة»؟

قبل الإجابة لنعد قليلًا إلى الوراء، لنستمع إلى أحد المستشارين المنسحبين وهو الدكتور سيف عبد الفتاح وهو يقول: «لا نجلس مع الدكتور مرسي، ونتصل به من خلال وسطاء، وقد كانت لدي معلومات مهمة أيام الاشتباك أمام السفارة الأمريكية، وكنت أود أن أوصلها إليه، لكنني لم أتمكن». ثم نستمع إلى محمد عصمت سيف الدولة وهو يقول: «نحن مستشارون عند الشعب المصري» أو إلى أيمن الصياد وهو يقول: «من السابق

لأوانه أن نقول إن هناك مؤسسة رئاسية لمجرد تعييننا مستشارين للدكتور مرسي».

لكن هذه الاعترافات لم تمنع الرأي العام من أن يفهم جيدًا أن هؤلاء منسيون في الأفراح ومدعوون في أتراح مرسي وجماعته، ويجب ألا تمنعهم هم شخصيًّا من أن يتساءلوا: إذا كنا مستشارين على الورق، فمن يا ترى هم المستشارون الحقيقيون أو السريون للرجل الذي تعتبره الجماعة مسئول شعبة الرئاسة بها؟

فذات يوم ذهب شخص إلى الجهاز المركزي للمحاسبات ليستطلع آراء الموظفين هناك حول أسماء متداولة سيتم اختيار رئيسهم من بينها، وحين سألوه: من أنت؟ أجابهم: مستشار الرئيس. فنظروا إليه متعجبين وقالوا: لكن اسمك ليس من بين الأسماء التي أعلنها المتحدث باسم الرئاسة كمستشارين ومساعدين. قهقه في أسماعهم جميعًا وقال: هؤلاء «ديكور» أما أنا فمن بين المستشارين الحقيقيين الذين لا يعرفهم الإعلام، ولم تُعلن أسماؤهم، ولا داعي لإعلانها. وعاد بعد أيام ليقول لهم: الأسماء التي رشحتموها لتولي رئاسة الجهاز لم تلقَ موافقة الرئيس، وقد حدد بالفعل اسم من سيتولى المسئولية، وهو رجل قانون. وبعد أيام صدر قرار بتعيين المستشار هشام جنينة في هذا المنصب. أمثال هذا الرجل كثيرون، وفي تخصصات عدة، وهم يقفون على ما يبدو في المساحة الواصلة بين مرسي وجماعة الإخوان.

* * *

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو: هل ينجح الإخوان في بلوغ التمكين الذي يتحدثون عنه، ويعتقدون أنه ذروة سنام رحلتهم ودعوتهم وأفكارهم ونزالهم السياسي الطويل، أم يخيب مسعاهم وينهار من تحت أقدامهم كل شيء؟

والإجابة التي تأتي للوهلة الأولى، أن خطة التمكين تتهاوى، وكل ما حققه الإخوان فيها هو مجرد بناء على الرمل، فقد اعتمدوا على «السلطة الرسمية» بينما راحت إمكاناتهم الاجتماعية التي ركنوا إليها طويلًا تنهار بسرعة عجيبة.

فالدستور الذي قصد من تمريره تعزيز شرعيتهم، أضاف عليها أعباء جديدة، لا سيما مع اتهام المعارضة للسلطة بالتلاعب في كل الجوانب الإجرائية لعملية الاستفتاء. وما حاكته أيدي الترزية وسادتهم هو ثوب مهترئ لن يُدفئ بردان، ولن يستر عورة، ولن يقيهم من ريح، ستهب حتمًا لتجرف أمامها من لم يتعلموا من درس التاريخ القريب.

فليس بوسعهم أن ينكروا تراجع شعبيتهم من واقع القراءة الفاحصة والدقيقة لنتائج الانتخابات والاستفتاءات. ففي الاستفتاء الأول على التعديلات الدستورية التي وضعتها لجنة شكلها المجلس العسكري، حاز «التيار الإسلامي» تأييد 77.2 % لموقفه الداعي إلى التصويت بنعم، وهاهي تتراجع الآن بشكل واضح لتزيد قليلًا على النصف، مع افتراض «نزاهة» الاستفتاء، أما إن اعتمدنا رواية المعارضة فسيكون الرافضون لموقف الإخوان والسلفيين والجماعة الإسلامية من مشروع الدستور أكبر من الموافقين لهم أو الراضين عن مسلكهم. وبينما حصل هذا التيار على أكثر من خمسة عشر مليون صوت في انتخابات مجلس الشعب الفائتة، تدنى الرقم إلى نحو الثلث في انتخابات مجلس الشورى،

وهو الرقم الذي حازه الدكتور محمد مرسي في الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة.

فليس بوسع من في الحكم أن ينكروا فيما بينهم على الأقل أن شرعيتهم على المحك، لا سيما في ظل تواصل المظاهرات في الشارع التي تطالب بـ«إسقاط النظام» وتقول لمرسي: «ارحل»، وهي مسألة إن لم يكن عليها إجماع داخل صفوف المعارضة، فهناك من يرى خطر الإطاحة برئيس منتخب ولا يريد منه سوى أن يُرَشِّد قراره ويتوخى العدل ويتصرف كرئيس لكل المصريين، لكن هذا الصوت الحريص على عدم هدم الشرعية خوفًا من الفوضى أو الانقلاب العسكري يضيع وسط هدير غاضب يهتف بسقوط مرسي سواء بفعل الدم المسفوك أو الانفراد التام بالحكم أو التفريط في مصلحة الشعب. وفي أمهل الأوقات يدعو البعض إلى الصبر حتى تحين الانتخابات الرئاسية المقبلة للتخلص من مرسي بوصفه رأس حربة المشروع الإخواني، فإذا أزيح فإن كل خطة التمكين ستترنح وتسقط.

وإزاحة الإخوان بالانتخابات ليست مستحيلة، شريطة أن تتسم بالنزاهة والسلامة، بَدْءًا من إعداد الجداول الانتخابية وانتهاء بإعلان النتائج، على أن توضع القواعد التي تضمن تكافؤ الفرص بين المتنافسين. وربما وجد كثيرون في انتخابات الاتحادات الطلابية التي جرت في شهر مارس من عام 2013 وفاز في أغلبها التيار المدني، مؤشرًا جيدًا على نزيف شعبية الإخوان، وإمكانية هزيمتهم بالصندوق الذي يختزلون الديمقراطية فيه.

وبالطبع فإن المجتمع الطلابي يختلف عن المجتمع العام في درجة الوعي ومستوى التجانس ومدى الشعور بالكفاية، لكن ما فعله طلاب جامعات مصر في هذه الانتخابات أمر يستحق النظر، ويقدم للقوى السياسية في الساحة العامة عبرة وعظة، وقد يلهمها بخريطة الطريق إن اختارت الدخول في الانتخابات التشريعية المقبلة.

وهناك مؤشرات مهمة منحتها لنا الانتخابات الطلابية التي ينتصر فيها أتباع الحركات السياسية المعارضة، ليبرالية ويسارية وإسلامية غير إخوانية، يمكن ذكرها على النحو التالي:

1 – درجة الوعي: فكلما زادت المعرفة بالشأن العام، أو تعززت الثقافة السياسية، انحسر المؤيدون للتيارات الدينية عامةً والإخوان خاصةً، فمع الواعين من الصعب أن تحقق الدعاية والادعاءات المتمسحة بالإسلام نتائج كبيرة، لا سيما بعد أن اكتشف الجميع الهوة السحيقة بين القول والفعل، أو بين الخطاب والممارسة عند الإخوان، وكيف صار الدين لديهم مجرد أداة للتعبئة الاجتماعية والحشد وجذب الأصوات وليس جوهر عملية اجتماعية مغايرة للسائد والمتاح. ومما يدعو للأسف أن شعبية الإخوان تتراجع بين المتعلمين على خلاف من خطابهم المتمسح بعقيدة ومعاملات «أمة اقرأ».

وهذا معناه أن قوى المعارضة لو بذلت جهدًا عريضًا وعميقًا في تعزيز الوعي السياسي عند طبقات المجتمع المصري وَفْقَ خطة مدروسة تعتمد على علاقات «الوجه للوجه» فإنها قد تحصد نتائج مبهرة في كل الانتخابات المقبلة، محليةً أو برلمانيةً أو رئاسيةً.

2 – مستوى التجانس: فطلاب التيارات المدنية والمستقلون خاضوا الانتخابات وَفْقَ قوائم محددة ومتجانسة، فحرَموا نظراءَهم الإخوان من جني ثمار توحدهم المنظم

والصارم، الذي كانوا يربحون به في الماضي اعتمادًا على أن منافسيهم متشرذمون يناطح بعضهم بعضًا، فتتشتت أصوات أنصارهم بينما تذهب أصوات أنصار الإخوان إلى أسماء مرشحيهم فقط، ولذا ربحوا رغم أنهم أقلية في الأوساط الطلابية. وهذا يعطي درسًا بليغًا للقوى السياسية المعارضة التي كثيرًا ما كانت تخوض غمار الانتخابات وهي منقسمة فتستفيد من تناحرها القلة ذات التنظيم الحديدي.

3 – الجيل الجديد: فنسبة مناصري الإخوان في صفوف الأجيال الجديدة من اليافعين والشباب أقل منها في الأجيال الأكبر سنًّا، ورغم أن الجماعة نشطت عقب وصولها إلى السلطة في تجنيد مزيد من الأعضاء فإن إخفاقها في إدارة الدولة قد أثر سلبًا على صورتها، وبالتالي علىً قدرتها في تحقيق هذا الهدف. وهذا الوضع يعطي أملًا عريضًا للقوى المدنية؛ نظرًا لأن التركيبة السكانية لمصر يغلب عليها الطابع الشبابي، الأمر الذي جعل عدد من لهم حق التصويت في الانتخابات يصل إلى 52 مليونًا تقريبًا في الاستفتاء على الدستور خلال شهر يناير الماضي بعد أن كان 46.5 مليون فقط في الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مارس 2011. وهذا معناه أن نسبة الشباب في الحجم الكلي للمصوتين ستزيد بمرور السنين، ليتقدم جيل ليس للإخوان نصيب كبير فيه قياسًا على ما كان في الماضي. وهذه فرصة جيدة على المعارضة أن تنتهزها وتبدأ من الآن في بناء شبكات اجتماعية حقيقية لجذب الأجيال الجديدة.

4 – مقدار النزاهة: فالانتخابات الطلابية، شأنها شأن انتخابات النقابات والأندية، تتسم بالنزاهة مقارنة بالتشريعية أو حتى الرئاسية، فابتداءً تتضاءل قدرة المرشحين على تزييف وعي الناخبين أو التلاعب بعقولهم وشراء أصواتهم بثمن زهيد، كما تتوافر شروط السلامة من حيث دقة جداول الناخبين وحياد المشرفين على عمليات التصويت والفرز أو تحييدهم، ووجود رقابة صارمة من المرشحين وأنصارهم على سير العملية الانتخابية. وهذا يعطي درسًا بليغًا لقوى المعارضة ويفرض عليها أن تناضل في سبيل تحقيق هذا القدر من النزاهة في الانتخابات العامة، بَدْءًا من تنقية الجداول الانتخابية حتى عملية الفرز، وقبل كل هذا تكافؤ الفرص بين المتنافسين.

5 – ملء الفراغ: فقبل الثورة كانت الانتخابات الطلابية تُزَوَّرُ بحرمان معارضي السلطة من خوضها أو تجميدها وتعيين أعضاء الاتحادات، وكانت طاقة المعارضين والغاضبين والحانقين تصب دومًا في مجرى التعاطف مع طلاب الإخوان، بعد أن ضُرب اليسار وتراجعت شعبيته بفعل سياسات السادات وتراخي أغلب قادته في عصر مبارك عن النضال من أجل استعادة ما سحب من تحت أقدامهم. أما اليوم فإن القوى المدنية تمكنت من أن يكون لها أنصارها وسط الحركة الطلابية، وتمكن هؤلاء من أن يحوزوا ثقة زملائهم في وقت سريع، مستفيدين من انعكاس الوضع العام للإخوان على طلابهم.

* * *

وسواء بالانتخابات أو بغيرها، فإن مسار «التمكين» محكوم عليه بالفشل الذريع؛ لأنه يحمل في باطنه بذور فنائه.

1 – ثبت أن الإخوان ليس لهم رصيد من الكفاءة، وأن كل ما صدَّروه للرأي العام طيلة

العقود الماضية، وعقب انتهاء الموجة الأولى من الثورة مباشرة، من أن لديهم فريقًا جاهزًا لإدارة الدولة، مجرد أوهام، أو دعاية سياسية استهدفت اصطياد الناخبين في عمليات الاقتراع المتتالية، لم تقم على شيء من الواقع، وليس لها رصيد من الحق والحقيقة. وتبين فيما بعد أن أغلب أعضاء «النخبة السياسية الإخوانية» من الأطباء الذين هجر بعضهم الطب قليلًا أو وضعوه في مرتبة ثانية من الاهتمام وانخرطوا في خدمة الجماعة وتنظيمها، ووظفوا عياداتهم ومستوصفات الإخوان في تكوين رصيد جماهيري نفعهم في الانتخابات البرلمانية المتعاقبة التي خاضوها، لكن ليس معنى هذا أن هؤلاء بوسعهم أن يكونوا «رجال دولة» وأن يحوزوا الكفاءة التي تمكنهم من إدارة السياسات في مستواها العلوي.

2 – لا يوجد لدى الإخوان «مشروع قومي» بالمعنى العلمي، له قوام وملامح، ويمكن أن يجد طريقه إلى التطبيق العملي بسهولة، وتكون ثماره مضمونة. فما يعرضه الإخوان، حتى الآن، مجرد كلام بلاغي إنشائي يقوم على «الينبغيات» والشعارات العامة الفضفاضة، ويعتقد أن الانتصار في المعارك اللفظية يعني التقدم إلى الأمام في الواقع، وأن الاعتقاد أو التوهم في «طهر المسلك» أو «صدق النوايا» أو التذرع بأن الحصول على الأغلبية في الانتخابات يعني في حد ذاته تحصيل النجاح، ويعني الثقة المستديمة من قبل الناس في امتلاك الإخوان القدرة على تقديم حلول لمشكلات الواقع، وليس مجرد وضع الجماعة في موضع اختبار، وعليها أن تثبت للشعب ما إذا كان بوسعها إدارة الدولة أو لا.

3 – هذه الرؤية الإخوانية الساعية إلى «التمكين» غير قابلة لشحذ الطاقات الوطنية وتوظيفها في شراكة تامة أو مشروع جامع؛ لأنها من المنبت هي مسلك فصيل واحد، تدور حول تصوراته وأفكاره هو، والتي بينها وبيَّن تصورات وأفكار المشروع الوطني المصري هوة واسعة، أو اختلاف بيّن. فالأغلبية الكاسحة من المصريين لا يعنيهم أن يتمكن الإخوان من اتخاذ بلدنا مَحطة انطلاق نحو تحقيق حلمهم، أو بمعنى أدق وهمهم، بـ«أستاذية العالم»، بينما يعيش جُلُّ الناس في فقر مدقع، ولا يبدو أمامهم أي أمل في تغير أحوالهم التعيسة.

كما أن القوى السياسية المعارضة، والنخب الفكرية والثقافية، والتنظيمات والروابط الوسيطة، وقادة الكتل الجماهيرية الغفيرة من الفلاحين والعمال، أو الأفكار السائدة في هذه الأوساط، تشعر بدرجة متعاظمة أن مسار التمكين يجري في كل الأحوال على حساب المصلحة الوطنية، أو يتناقض مع مشروع الثورة المصرية أو أهدافها، ومن ثَمَّ فإن التصدي له ضرورة، وتحديه واجب، وإسقاطه هدف حقيقي من أجل استكمال الثورة أو إعادتها إلى مسارها الأصلي الذي انحرفت عنه بفعل أفكار وسلوكيات الإخوان الغارقة في الأنانية المفرطة.

4 – رؤية أشبه بمخططات التنظيمات السرية أو العصابات، صعب تسويقها في ثقة ووضوح لدى الشعب. فوثيقة التمكين الحديثة، كما سبقت الإشارة، يغلب عليها «الطابع الأمني» وتحتاج إلى طرق خفية عن أجهزة السلطة كي تتقدم إلى الأمام، ورغم وصول الإخوان إلى الحكم فإنهم لا يدركون هذا بشكل كامل، وتسيطر عليهم هواجس ووساوس قهرية تصور لهم أن الكل يتآمر عليهم، وأن تحقيق «التمكين» يتطلب الكتمان؛ ولذا

يستمرون في السرية.

5 – التمكين رؤية قديمة واكبت نشأة جماعة الإخوان، لكنها لم تتطور مع الزمن، ولم تراعِ تغير الظروف وتبدل السياقات. فهذه الفكرة جاءت في ركاب الرغبة في استعادة «الخَلافة» التي أطلق عليها مصطفى كمال أتاتورك رصاصة الرحمة عام 1924، ووقتها كان الشعب المصري متعاطفًا مع «الإمبراطورية العثمانية» في وجه الاستعمار البريطاني، رغم أنها كانت قد ضعفت وتهالكت ولم تعد قادرة على حماية الولايات التابعة لها. لكن الأمر تبدل الآن، فلا المصريون يجعلون قضيتهم هي العودة إلى أي شكل إمبراطوري للمسلمين، إنما فقط تعاون وتنسيق بين الدول الإسلامية، لا سيما في المجالات الاقتصادية والثقافية، لكن الإخوان لم يتقدموا خطوات فارقة ومؤثرة تحول «التمكين» هذا إلى «مشروع للوطن» وليس مؤامرة عليه، سواء بقصد أو من دون قصد حال الإخلاص لفكرة لم تعد قابلة للتطبيق وتضييع وقت مصر وطاقتها في الجري وراء الأوهام، واعتبار أن تحصيل الإخوان للسلطة ليس فرصة لخدمة الوطن وتقديم نموذج مغاير بإضفاء طابع أخلاقي على الحكم، إنما هو خطوة على طريق تمكين الإخوان من «أستاذية العالم».

6 – لا توجد نظرية متماسكة أو إطار فكري قوي لمسار «التمكين» هذا، والاحتجاج بأنه نابع من «مرجعية إسلامية» غير مقنع؛ فالإسلام ليس حكرًا على الإخوان، والرؤى والاجتهادات الفقهية فيه متعددة، وهو حجة على أصحابه مثلما هو حجة لهم. علاوة على أن الادعاء بأن التمكين هو مشروع الإسلام، يُفقد هذا المسار المرونة المطلوبة للتفاعل مع الأفكار والأفراد والقوى المختلفة؛ لأنه يزعم الطهر والصواب التام ويدعي أصحابه أنهم «ملاك الحقيقة المطلقة».

7 – يفقد الحديث عن التمكين بريقه تباعًا، بإخفاق السلطة في حل المشكلات المعقدة التي يعانيها المجتمع، وتتهاوى مصداقيته مع تراجع الثقة في القائمين عليه، سواء في خطابهم الذي أصبح مشبعًا بالأكاذيب، أو في ممارستهم التي تسقط في أحابيل الأنانية والأثرة، ولا تتسق مع الخطاب الذي صدروه إلى الشعب في دعاية سياسية فجة سبقت الانتخابات والاستفتاءات المتتابعة.

8 – لا يعني سقوط خرافة التمكين أن أصحابه سيكونون بلا دور سياسي أو اجتماعي أو فكري أو حتى فقهي في المستقبل، لكنهم قد يتعلمون من هذه التجربة المريرة، ويعدلون الخطاب والممارسة، ويطرحون أنفسهم في إطار التعددية السياسية والفكرية في المجتمع بتواضع ظاهر، وبعيدًا عن التهويل والأوهام.

السقوط الأخلاقي

صعدوا إلى كراسي الحكم لكنهم هبطوا من عرش القلوب. قبل الثورة كان الناس يحدبون عليهم، ويحتفون بهم، ويعتقدون بصلاحهم، فلما وصلوا إلى الحكم رآهم الناس على حقيقة مغايرة. إنه السقوط الأخلاقي الذي طفح وسال في كل الجهات، ولم يعد خافيًا على أحد.

فإلى جانب الشرعية الدستورية وشرعية الإنجاز والشرعيات التقليدية التي تحوزها النظم الملكية، هناك شرعية منسية، لا يرتبها قانون ولا يتوقف المتلاعبون أمامها كثيرًا، لكنها الأمضى والأبقى أثرًا، وهي السيف البتار الذي يقطع رقاب الظالمين دون أن يعرفوا من أين أتتهم الضربة، ألا وهي «الشرعية الأخلاقية»، فما أسهل أن تفوز بالكراسى ومنافعها، وما أصعب أن تربح رضا الشعب واحترامه! وكما قال السيد المسيح عليه السلام: ما جدوى أن تكسب العالم وتخسر نفسك؟

في غمرة النهم إلى مزيد من السلطة، يتم - في الغالب الأعم - نسيان الكثير من المبادئ الأخلاقية والالتزامات الإنسانية والمقررات الوطنية، لاسيما إن كانت القاعدة الراسخة الصلبة التي تحكم التنافس السياسى غائبة، أو مغيبة، أو انفرد بوضعها طرف أو خطفها بليل.

فوجود الدستور يخفف من غُلوَاء طمع أي طرف راغب في الإمساك بكل الخيوط والسيطرة على كل الأمور، ويكبح جماح إنسان لا يوقف سعيه إلى حيازة مزيد من القوة سوى الموت، كما يقول الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز. ويزداد الأمر سوءًا مع وجود من يبرر التلاعب والكذب على الناس تحت ستار «التقية» أو «الحرب خُدْعة» أو «استحلال الآخر» أو ما تفرضه مرحلة «الصبر» أو «التمسكن» من تحايل حتى الوصول إلى «التمكن» أو «الهيمنة». ففي هذه الحالة سيصنع هؤلاء دومًا مبررًا أخلاقيًّا على مقاسهم، يتبناه أتباعهم الذين يساقون كما يراد لهم، ويحاولون تسويقه إلى المجتمع الذي يحيط بهم، مستعينين بالفقه الذرائعي الذي نشأ في أحضان بني أمية ليدافعوا به عن ملكهم العضوض واستمر مع العباسيين وبني عثمان حتى وصل إلينا، ولا يزال يعيش ليس فقط في بطون الكتب الصفراء إنما أيضًا في عقول كل أولئك الذين يعاندون الزمن ويضيعون وقتنا في أوهام وأباطيل، وينسون قول الله تعالى: ﴿وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الأَمْثَالَ﴾. ويتساوى هؤلاءَ معَ صنوهم ممن يحمون جشعهم وثرواتهم وقوتهَم الباطشة بسياج من الادعاءات الكاذبة حول «حماية الوطن» والدفاع عن «الأمن القومي» و«المصلحة العامة» وكل تلك المصطلحات التي توظف في غير موضعها.

هنا لا يكون الاهتمام بـ«شرعية الأخلاق» حاضرًا، وكل ما سيحدث هو تزيين الجري وراء القوة الغاشمة بقشرة من الفضائل، للتلبيس على الجماهير، أو تعمية عقولهم ولو لفترة من الزمن. لكن هؤلاء الذين يظنون أنهم يستغفلون المجتمع هم في الحقيقة يخدعون أنفسهم؛ لأنه سرعان ما تسقط عنهم الأقنعة المزيفة، لا سيما مع الثورة الرهيبة في وسائل

الاتصال والتفاعل، ويقفون عرايا أمام الناس، ووقتها سيحاسبون حسابًا عسيرًا، ويدركون أن الشرعية القانونية الشكلية لم تغنهم عن الاحتياج لرضا الناس واحترامهم.

إن الناس تشهد الآن أن الإخوان يمعنون في قول غير الحقيقة إلى أقصى حد، حتى بدا البعض يتهمونهم بأنهم يعتبرون «الكذب» ركنًا أو فريضة إسلامية، وقد سألتني صحفية كندية ذات يوم بعد أن التقت الكثيرين منهم: هل الكذب مبرر في الإسلام؟ فارتجف بدني وقلت لها: مفتاح الإسلام هو الصدق، والرسول الكريم ﷺ كان يلقب قبل بعثته بـ«الصادق الأمين»، ولولا هذا ما صدقه أحد حين أخبر مَن حوله بأن وحيًا من السماء نزل عليه بقرآن من الله. وفي الوقت الذي ينهر فيه كل صاحب موقع متقدم في الإخوان من يلونه قائلًا: «لا تجادل»، يمارس الإخوان «الجدال» مع غيرهم على أوسع نطاق، وبطريقة تتبع كل «المغالطات المنطقية» التي يعرفها الناس، ويزيدون على ذلك بممارسة «الإنكار» إلى أبعد حد، رغم أن الله سبحانه وتعالى أقسم بـ«النفس اللوامة» فلا اعتذار عن خطأ، ولا تراجع عن زلل، وكلما واجههم الناس بالحقائق راوغوا، وخرجوا من صلب الموضوع إلى دهاليز جانبية، معتقدين أن الانتصار في النزال اللفظي والمعارك الكلامية كفيل بحل المشكلات التي يجب أن تواجههم كسلطة بلا خبرة ولا كفاءة.

ويتوالى السقوط الأخلاقي في خرق مبدأ «الاستحقاق والجدارة» رغم أن «الحديث النبوي» ينبئنا بأن في هذا خيانة لله وللرسول، ورغم أن بعض الفقهاء ممن يتشدق الإخوان بأقوالهم يقرون بأن «الأصلح في كل ولاية بحسبها»، لكن التفكير الإخواني لا يخرج عن دائرة «الأهل والعشيرة». كما يتوالى السقوط في الحملات المسعورة التي تطلقها «كتائب الشتائم الإلكترونية» على كل المختلفين مع الإخوان في الرأي، بطريقة لا يقرها دين ولا حتى عقل ولا مصلحة.

* * *

لكننا في هذا المقام لن نستغرق طويلًا في الحديث عن النقائص الأخلاقية العامة للجماعة، إنما سأركز على سقوط الأخلاق السياسية، أو سقوط الشرعية الأخلاقية.

وأول سقطة هي المتاجرة بالشريعة. وحتى لا يساء فهمي في هذا المقام فأنا مع تطبيق الشريعة كما جاءت في القرآن الكريم بتفسيره الكلي ووفق الموضوع وكل ما لا يخالفه مما نُسب إلى الرسول الكريم ﷺ من أقوال، وكل ما تواتر عنه من أفعال، لكنني ضد «شريعة الخلق» التي يطرحها أغلب المنتمين للإخوان والسلفيين وأعوانهم ويزعمون أنها «شريعة الخالق» فمنحوا أقوال وتخريجات البشر قداسة وقدموها، دون أن يدروا، على وحي السماء، واستعاروا ما أنتجه الأوائل عبر إعمال العقل في مشكلات واقعهم على أنه «نقل»، شأنه شأن التنزيل. وبالطبع هم سينكرون ذلك من الناحية النظرية، ويقولون: حاشا لله. لكن من الناحية العملية لو قمت بدراسة خطابهم وخطبهم وفتاواهم وتخريجاتهم وآرائهم فستجد أنها كذلك بوضوح وجلاء.

الشريعة كما أفهمها لم تغب يومًا عن الشعب المصرى، فهي مطبقة كاملة، ومتجسدة في «قانون الأحوال الشخصية»، حيث أحكام الزواج والميراث.. إلخ، أما بالنسبة لـ«الحدود» فهناك درجة مطبقة منها تتمثل في «التعزير» الذي استبدل بقطع يد السارق،

وجلد الزانى وشارب الخمر بالسجن، وهذا من حق «الحاكم»، كما اتفق الفقهاء الأوائل، حتى لو لم نرد التعزير هذا، فإن الشروط الصارمة والقاسية التي وضعت في سبيل تطبيق الحد تكاد تقول لنا بوضوح: إن الحدود للردع. والقانون المصري الحالي لا يكافئ السارق، ولا يحتفي بالسكير، ولا يبارك فعل الزاني، إنما يعاقبه. علاوة على أن الشريعة «حقوق» قبل أن تكون «حدودًا» لكن المتعجلين والجهلاء وتجار الدين يتلاعبون بعقول بسطاء الناس، ويصورون لهم الأمر على أن الدين في خطر، وأنهم هم حراسه الأوفياء، وأن الأمر يتطلب نصًّا في الدستور على «الأحكام» وليس «المبادئ»، وينسون أن الشرع يُبنى في النفوس قبل النصوص، وفي الواقع المعيش وليس في بطون الكتب التي يسترزقون منها.

إن كل المصريين المسلمين يمتثلون للشريعة عن طيب خاطر، من دون تشدق ولا مظاهر كاذبة وفارغة، ودون أن يجلسوا طول الوقت ليتحدثوا عن اعتزازهم بالشرع؛ لأنه ذائب في نفوسهم وقلوبهم. لكن المشكلة فيمن يثرثرون ليل نهار ويذرفون دموع التماسيح على «الشريعة الغائبة» و«المجتمع الجاهلي» و«الدولة المشركة» التي يجب أن يفتحوها من جديد، ليحطموا أصنامها وينشروا فيها الإسلام الذي يحملون توكيله، ويعرفون - وحدهم - أركانه، ويحملون بمفردهم مفاتيح الجنة التي وعد بها الله المؤمنين. إن هؤلاء يذكرونني بالحكمة التي تقول: «احذر المرأة التي تتحدث كثيرا عن الشرف»، والآن أقول: «احذروا الذين يتحدثون عن تدينهم ويتباهون به»؛ فالمتدين الحقيقي يذوب الدين في سلوكه، ويلمسه الناس، ولا يكون في حاجة إلى الإعلان عنه.

يعلم كبار هؤلاء أنهم يكذبون، لكن يريدون أن يحصدوا أي مكاسب سياسية باسم الشرع، حتى لو على حساب الأخلاق التي بُعث الرسول عليه الصلاة والسلام ليتممها، أو على حساب حق الناس في أن يكتفوا من الغذاء والكساء والدواء والإيواء والتعليم والترفيه، وهو جوهر الشريعة وعينها، لكن هذا يتطلب أفعالًا لا أقوالًا، وهم مفلسون ليس لديهم سوى الكلام الفارغ، والبحث عن المناصب والكراسي والمغانم باسم الدين.

يقرأ هؤلاء القرآن الكريم، ويفهمون أنه «الأصل» وأنه «الوحي» وأنه «النص المؤسس» للإسلام، ويعلمون أنه كتاب هداية في المقام الأول، وأن التشريعات التي وردت فيه لا تزيد على 200 آية من بين 6236 آية تمثل «المصحف الشريف» كله، ويتلون «اليوم أكملت لكم دينكم» لكن يتناسونها ويكملون هم الدين زعمًا من عند أنفسهم، ويوهمون عوام الناس أن الدين مهجور، ويهملون قول أحد مَن يحيلون إليه دون فهم ولا وعي - وهو ابن قيم الجوزية - من أن الشريعة عدل كلها وقسط كلها ورحمة كلها، وأن أي شيء خرج من العدل إلى الظلم، ومن القسط إلى الجور، ومن الرحمة إلى القسوة، فهو ليس من الشرع وإن أدخل فيه بالتأويل. وصدق رب العزة حين قال في محكم آياته على من استبدلوا بكلامه كلام البشر، وغالوا في الدين وأوغلوا بغير رفق: (مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللهِ وَاللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ).

وبعد وصول الإخوان إلى الحكم ثبت للجميع أن شعار «الإسلام هو الحل» ما هو إلا دعاية سياسية تستغل الدين في دغدغة عواطف الناس ومشاعرهم، وها هم يستخدمون

عبارة «الدفاع عن الشريعة» حتى يحشدوا القوى السلفية والجماعة الإسلامية في خندقهم، بعد أن يوهموهم أن التيار المدني عدو للشرع ولا يريده، وفي الحقيقة هم غير منشغلين بشيء سوى السلطة، أو تمكين مشروعهم الذي يزعمون أنه هو «رسالة الإسلام»، وكأن وحيًا جديدًا قد نزل على مرشدهم الأول.

وهناك واقعة قد يكون ذكرها مفيدًا في هذا الشأن، تتعلق بالدعويين اللتين رفعهما المهندس حمدي الفخراني ضد الدكتور مرسي مطالبًا إياه بتطبيق الشريعة فيما يتعلق بـ«الخمر» و«الربا». وكان من الطبيعي أن يصفهما الإخوان بأنهما نوع من «المزايدة» وينعتوا صاحبهما بأنه «مبتز» لكن هذا لا ينفي الحقيقة الدامغة التي أراد الفخراني أن يبرهن عليها، وهي أن الإخوان إما أنهم يرفعون «الشريعة» كلافتة سياسية لا أكثر ولا أقل، وإما أنهم على غير عجل من أمرهم فيما يتعلق بالشرع الذي كثيرًا ما كسبوا به صولات وجولات سياسية، وأن أولوياتهم ترتبط بالسلطة أكثر من ارتباطها بالدين، أو أن لديهم خطابًا مزدوجًا، يختلف وهم في المعارضة عنه وهم في سدة الحكم.

وقد يكون الفخراني الذي حارب الفساد بضراوة في زمن مبارك وكسب دعاوى قضائية كبرى مشهودة لصالح الشعب، قد أراد من دعوييه هاتين أن يضع مرسي على المحك، أو يثبت لحلفائه – لا سيما من السلفيين والجماعة الإسلامية – أن نظرتهم للشريعة بتفاصيلها وحمولاتها تختلف في جوانب كثيرة عن تلك التي تتبناها جماعة الإخوان، وهو اختلاف في التأويل، وعليهم أن يدركوا هذا الآن قبل الغد. وبالتالي تذهب خطوة الفخراني في طريق «التكتيك السياسي» المشروع، والراغب في كشف مراوغات ومراوحات السلطة الجديدة التي ترفع شعار «الإسلام هو الحل» منذ ثلاثة عقود تقريبًا، وتقول: «القرآن دستورنا» منذ ما يربو على ثمانين عامًا.

أختلف – لأسباب دينية وحياتية – مع الفخراني في قضيته الأولى التي يرى فيها أن فوائد البنوك «ربا» مستندًا إلى آراء فقهية مشهودة، لكن الرجل انطلق في دعواه من كلام الإخوان أنفسهم، مما يعطيه العذر ابتداءً، فضلًا عن حقه في أن يرى عكس ما أرى في هذه الناحية فيما رفع من قضية استشهد فيها بآيات قرآنية أولًا، ثم بالمواد 2 و10 و219 في الدستور ثانيًا، ثم برفض الإخوان في البرلمان المنحل لما كان قد اتجه إليه رئيس الوزراء السابق الدكتور الجنزوري من إبرام اتفاق للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي ثالثًا. بل إن ما يلفت الانتباه في هذه الدعوى أن صاحبها يريد فيها أن يلغي الفوائد البنكية على المقترضين، لا سيما المتعثرين منهم.

أما القضية الثانية، والتي يستند رافعها إلى آيات قرآنية ومواد الدستور المشار إليها سلفًا، فتخص إغلاق محلات الخمور والمراقص أو الملاهي الليلية، بناء على الدستور نفسه، ومن دون حاجة إلى إصدار قانون، حيث إن الدستور الجديد ينص على «لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص دستوري أو قانوني» وهذا يعني أننا لسنا في حاجة لانتظار سن قانون أو تشريع يحظر بيع الخمور ويغلق محال الرقص. وهذه هي المادة التي مدحها بقوة لافتة الدكتور ياسر برهامي وأسندها لقريحة الدكتور العوا، وعول عليها في أن تدفع مرسي إلى أن يبدأ في تطبيق الشرع فور الموافقة على الدستور.

إن هاتين الدعويين اللتين رفعهما صاحبهما أمام «مجلس الدولة» ربما قصد منهما إثبات الهوة بين القول والفعل عند الإخوان، أو أراد أن يبين أن المواءمات السياسية لدى الجماعة لها الأولوية. ورغم أنني أرى ابتداءً أن المستعجل من تطبيق الشرع هو «العدل» بما يوفر حد الكفاية من غذاء وكساء ودواء وإيواء وتعليم لكل المواطنين؛ لأن الشريعة حقوق قبل أن تكون حدودًا، فإنني أتساءل مع الفخراني عن نية الإخوان واتجاهاتهم حيال قضية الشريعة التي تتعرض لتجارة رخيصة بها في مجال السياسة والصراع على السلطة الذي يستنفد الجزء الأكبر من طاقة الجماعة، بما أجبرها على التخفف من وظائف الدعوة والتربية، والتي نحن في أمس الحاجة إليها بغية الامتلاء الروحي والسمو الأخلاقي والعمل الخيري من أجل الله وليس من أجل صناديق الانتخابات.

* * *

والمظهر الثاني للسقوط الأخلاقي هو المتاجرة بدماء الشهداء. وقد رأينا جميعًا مرشد الجماعة وهو واقف إلى جانب مرسي في أحد مؤتمراته الانتخابية يهمس في أذنه: «القصاص .. القصاص»، فلما فاز كان أول ما نسيه وضحى به هو حق الشهداء. وحين اتخذ مرسي قرارًا بتحديد تعويض «مادي» لأسر الشهداء والمصابين وإعادة محاكمة من عبثوا بمصائرهم، نظر إليه أهل الضحايا وطالِبو القصاص على أنه قرار جيد، لكن كان على مرسي أن يتذكر وهو يتخذ القرار أن هؤلاء ضحوا بأغلى ما لديهم، ليس من أجل معاش استثنائي، إنما من أجل إنهاء الطغيان والانفراد بالسلطة وإعلاء دولة القانون، وأن النظام «البائد» ليس أشخاصًا نعاقبهم فحسب، إنما أفكار وسياسات لا تزال قائمة، بل تعززت بطريقة مخيفة، بعد أن استخدمت حقوق الشهداء والمصابين قنطرةً عبر عليها مرسي إلى الاستبداد والطغيان وانتهاك القانون والدستور بالإعلان الدستوري المشئوم الذي أصدره في 21 نوفمبر 2012، والذي كان بداية تفجر الصراعات الدموية في مصر، والتي سقط فيها شهداء جدد على أيدي الشرطة وميليشيا الإخوان.

لقد كان استعمال قضية الشهداء والمصابين هو بمثابة قنابل موقوتة انفجرت في وجه الجميع، بعد أن قدَّمها لنا مرسي مغلَّفة في علبة قطيفة مكسوَّة بالحرير. والقنابل هي «الحاكم الإله»، وما سيفعله ويُفعل به، والحرير هو مجرد إعلان، لم يكن هناك ضمان على تنفيذه كاملًا، بإعادة محاكمة قتلة الثوار، واستجابة لحقهم في إعانة مالية تأخرت طويلًا، ربما لسبب بسيط هو أن جماعة مرسي لم تقدم شهداء في هذه الثورة، يتناسبون مع حجم ادعائها بأنها راعية الشرعية الثورية.

* * *

والمظهر الثالث هو المتاجرة بالثورة نفسها. وقد جاءتني رسالة من الدكتور أنور عبد العزيز الذي كان عضوًا عاملًا في «جماعة الإخوان» وانفصل عنها، تحوي شهادته على معركة الجمل، وتبين رفضه لما تردد عن أن الإخوان قد حموا «ميدان التحرير» وأنهم شاركوا في الثورة بإخلاص.

ونظرًا لأهمية الرسالة وقوة دلالتها، فلا بد من أن أعرضها في هذا المقام كاملة، كما

وردت إليَّ منه، وها هو يقول:

«السيد المحترم الدكتور عمار علي حسن، ليتسع صدرك لرسالتي، وهي من وجهة نظري تصويب بعض أحداث الثورة المباركة، أسجل شهادتي عليها والله على ما أقول شهيد: كنت - والفضل لله - أحدَ مَن نسقوا لوقفة 25 يناير بمحافظة البحيرة، وكان الاتجاه الذهني للذين عزموا المشاركة بعد يوم الجمعة 14 يناير، والتي رحل فيها زين العابدين بن علي، هو: لماذا لا نحاول؟ ولنعلن أن خروجنا هو ثورة لإسقاط النظام ونستعير الهتاف الملهم: (الشعب يريد إسقاط النظام) وكنا ندرك أنه ربما من المستحيل، لكن لماذا لا نحاول؟.. كنت في حينها منتميًا لجماعة الإخوان التي أعلنت أنها لن تشارك، لكن بعض أفراد الجماعة، وأنا منهم، استجاب للمشاركة خاصة بعد تصريح المرشد العام أن الجماعة لن تشارك إلا أنها لن تمنع من يرغب في المشاركة من أفرادها.

ومر يوم 25 يناير، وكانت القاهرة والسويس والإسكندرية قد خلقت واقعًا جديدًا. يوم 26 كنت بالقاهرة نتظاهر في مجموعات صغيرة تطاردنا مجموعات من المخبرين ورجال الأمن بأعداد كبيرة وبشراسة. واتصل بي في هذا اليوم أحد أعضاء المكتب الإداري للإخوان بالبحيرة مستعلمًا عن حال القاهرة وأعداد المتظاهرين.

وكنت دائم الاتصال ببعض قياديي الإخوان مطالبًا إيَّاهم بالمشاركة في جمعة الغضب، وكان من بين هؤلاء الذين تواصلت معهم الدكتور محمد جمال حشمت. وليلة 27 يناير وحوالى الساعة الواحدة صباحًا جاءني تليفون من أحد قيادات المحافظة يبشرني أن الجماعة قررت النزول غدًا للتظاهر بوقفات أمام المساجد الكبرى لمدة ساعة.
وأوضحت له أن تلك المشاركة كارثية؛ لأنك إن وقفت ساعة أو اثنتين أو ثلاثًا وانصرفت، فهذا ما يريده الأمن، وأن ما يجري هو ثورة وليست مجرد مظاهرة.

وقد قمت بالسفر الى القاهرة فجر جمعة الغضب، واشتركت مع الآلاف من الجماهير الثائرة التي خرجت من مسجد الفتح. وكان الثوار مصريين بامتياز، لا تلمح تمايزًا بينهم، ولا يمكن تصنيفهم. ناضلنا طوال النهار حتى نجحنا أخيرًا في الوصول إلى الميدان من ناحية باب اللوق بعد الغروب أو عنده.

وبدأ الاعتصام مجموعات تملأ الميدان ليس لها لون إلا مصريتها.. كان عدد المعتصمين من وجهة نظري يقل عن 100 ألف، ولكن بعد الظهر توافد القاهريون ليزداد العدد الى مئات الآلاف، ثم تضاعف في أول مليونية يوم الثلاثاء 1 فبراير. وهذا اليوم تشرفت بلقائك يا دكتور عمار في الميدان والجلوس إليك في واقعة تذكرها جيدًا.

كنت خلال تلك الأيام على تواصل دائم مع قيادات إخوانية بعضهم يعرفني شخصيًّا وبعضهم لا يعرفني، راجيًا إياهم أن يتخذوا قرارًا بالمشاركة في الاعتصام؛ لأن معظم المشاركين لا يوجد رابط تنظيمي بينهم، ولذا نخشى أن يأتي وقت يغادرون لأي سبب فنفاجأ بالميدان فارغًا. وقلت لهم: إن حدث هذا وفشلت الثورة فنحن والإخوان سوف نعلق على المشانق. وقلت لهم إن أهم فاعلية في الثورة الآن هي الاعتصام.. فكان ردهم جميعهم: إن شاء الله.. ونحن ندرس، ثم يعقبون بالسؤال عن الميدان والاعتصام.

حضر الإخوان مليونية الثلاثاء في أول فبراير 2011، إلا أنهم غادروا الميدان آخر

النهار ولم يعتصموا. أما يوم 2 فبراير المعروف إعلاميًّا باسم «موقعة الجمل» فلي فيه شهادتان: الأولى، أنه لم يكن موجودًا في الميدان إلا المعتصمون الأساسيون، والذين لا يمكن تصنيفهم أو تحديد انتماءاتهم. بدأ الأمر بدخول مجموعة من المتظاهرين يحملون صورة للمخلوع مبارك ويهتفون له. وما إن ظهروا حتى حدث خلاف بين المعتصمين، فالبعض رأى أن من حقهم التظاهر، والبعض الآخر رأى طردهم، وأن عليهم أن يمارسوا حقهم في التظاهر بمكان آخر. وأصحاب هذا الرأي بدءوا في طردهم، فظهرت حين ذلك الأسلحة البيضاء وقطع الحديد ودار الاشتباك، ونجح الثوار في طردهم إلى مدخل عبدالمنعم رياض، وإلى اتجاه كوبري قصر النيل.

عند المغرب تقريبًا وجدت همهمات من بعض الإخوة في جماعة الإخوان، وقال لنا أحدهم إن مكتب الإرشاد أرسل يطلب من أي فرد إخواني في الميدان المغادرة لأن كارثة سوف تحدث. أيضًا أعلنت المنصة في الوقت ذاته أن الدكتور محمد البلتاجي سيحضر 11 ألف إخواني من شبرا الخيمة. فلما تعجبت من الاختلاف بين دعوة المغادرة والإعلان عن إحضار مَدد من الإخوان رحت أسأل الشيخ صفوت حجازي في ذلك فقال: هي فقط لتثبيت المعتصمين، لكن لا أحد يملك الدخول أو الخروج من الميدان.

من ذلك أستنتج أن ادعاء أن الإخوان هم من حموا الميدان في موقعة الجمل هو وليد إعلان المنصة الزائف عن مدد سيقوده البلتاجي ليس إلا، وأن الذين دافعوا عن الميدان هم معتصموه، كان فيهم قلة قليلة من الإخوان؛ لأن الجماعة حتى تلك اللحظة لم تكن قد أخذت قرارها بالمشاركة في الاعتصام من عدمه، وأن أي أحد لم يكن يملك تحديد الهوية الفكرية أو السياسية للمعتصمين، وأنه لم يكن هناك غلبة للون فكري، ولم يكن الجميع إلا مصريين، والثابت الوحيد هو طلب مغادرة الميدان.

الشهادة الثانية في حق الجيش المصري. فعند منتصف الليل ومع طرد المهاجمين والبلطجية إلى خارج الميدان، وجدنا أن هؤلاء لديهم إصرار شديد على العودة والقتال، وبدأ يقع شهداء في صفوف الثوار خاصة مع اقتراب المهاجمين من أسفل كوبري 6 أكتوبر في ميدان عبد المنعم رياض، ربما لأنهم أصبحوا في مرمى نيران قناصة. ولأن الميدان كان يشهد مبادرات عديدة، انسحبت من صفوف المقاومين، وتوجهت إلى رجال الجيش في داخل المتحف المصري، وكان معي اثنان لا أعرفهما. تقابلنا مع عقيد جيش وقلت له: علمنا أنكم قلتم أول النهار إنكم لن تتدخلوا، وأنكم ترون أن أنصار مبارك متظاهرون مثلنا، وهذا حقهم، ولكن الأمر الآن اختلف؛ لأنهم يطلقون النيران ووقع منا أكثر من 7 شهداء ودمهم ودمنا جميعًا في رقبتكم.

ثم تحدث أخ آخر وهاج في حديثه معه وشتمه، فقمنا بإخراج هذا الأخ، وتكلم الثالث وكان وقورًا وكبير السن وحمَّل ضابط الجيش المسئولية، فطلب منا الضابط الانتظار قليلًا ولم نعرف ماذا حدث في تلك المدة التي انتظرناها، لكننا وجدناه يخرج ويعطي أوامره لبعض جنوده بإطلاق زخات من النيران في الهواء ولكن في اتجاه بلطجية مبارك، واستمر الأمر حتى بدأت مجموعات كبيرة من البلطجية في المغادرة، ولم تتبق إلا أعداد محدودة أعلى الكوبري، وكانت الساعة بين الثالثة والرابعة صباحًا. وأنا شخصيًّا أعتبر أن ذلك التدخل هو المسئول الرئيسي عن انتهاء تلك الموجة القاسية جدًّا من مهاجمة

الميدان».

* * *

والمظهر الرابع هو الخروج على القانون، والمصادرة على أحكام القضاء السابقة والمنتظرة، بعد أن هلل لها هو وأهله وعشيرته حين أعلن القضاء فوزه بالرئاسة وفوز جماعته بمجلسي الشعب والشورى، فهل يمكن أن نلوم أي مواطن بسيط يخرق القانون فيما بعد، في أي اتجاه ولأي غرض؟ هل هذا هو المثل الذي يضربه الرجل الذي أقسم ثلاث مرات على احترام الدستور والقانون ثم راح يضرب بقسمه والتزامه عرض الحائط، ثم يزيد على ذلك بالتشكيك في القضاء؟

والمظهر الخامس هو جريان أفعال مرسي وجماعته على عكس أقوالهم. ومن العجب العُجاب أن مرسي يعتقد أننا أمة من الأسماك، لقد نسي أنه قال بملء فمه: «لا فلول بعد اليوم، أنا رئيس لكل المصريين، وسأطلق مصالحة وطنية»، ويومها كنتُ من الرافضين لقوله، ووصفته بالتحايل والهروب، وطالبتُ بعدالة انتقالية. ويتناسى مرسي أن نصف وزارة هشام قنديل الذي اختاره وعيَّنه، من الفلول. اعترضنا يومها فقالوا: لديهم خبرة. وينسى أيضًا مرسي أن اثنين من رجاله المقربين يتفاوضون مع رجال أعمال نظام مبارك للصفح عن فسادهم مقابل استرداد جزء من ثرواتهم التي نهبوها من الشعب. وينسى مرسي أيضًا أن بعض أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور هم من الحزب الوطني الذي ذهب غير مأسوف عليه، بل إن بعض من عيَّنهم هو بنفسه في «مجلس الشورى» ممن ينطبق عليهم العزل السياسي الذي حواه الدستور الإخواني.

* * *

والمظهر السادس هو التلاعب بالشرعية، فمما يثير الضحك والشفقة معًا أن مرسي يتعامل مع الشرعية الثورية على أنها «لعبة» يخبئها أحيانًا في دولاب ملابسه وينكر وجودها ويقول لمن يسأل عنها: نحن في زمن الشرعية الدستورية. هكذا قالت جماعته بعد انتخابات مجلس الشعب: الشرعية للبرلمان وليست للميدان، ثم عادت وقالت: واميداناه! قبيل إعلان نتيجة الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة، فلما فاز مرسي، قالت: رئيس منتخب، وسمعه العالم كله في الأمم المتحدة وهو يقول: دولة دستورية مدنية حديثة. وحين احتاج الثورة لتحقيق مصالح جماعته وتصفية خصومه، فتح الدولاب وأخرج «الشرعية الثورية» ورفعها في وجهنا وقال: أنا أمين الثورة المصرية، ثم راح يمارس الاستبداد على أوسع نطاق.

وقد دفعني هذا إلى أن أكتب ذات يوم رسالة من فرعون إلى مرسي يقول له فيها: «عزيزي مرسي: عمت صباحًا، بلغني أنك فعلت بعض ما فعلت أنا، ووصلت إلى ما بلغته، وهذا لا يغضبني، ولا يزعجني، بل يسعدني؛ لأنك بعد عشرات السنين من قراءة للقرآن الكريم الذي تؤمن به، ويقدحني لأني آذيت المؤمنين برسالة الله فأغرقني وجعلني آية، هاأنت تعود إليَّ ضاربًا بآياته البينات عرض الحائط، لتعطي نفسك صلاحيات وسلطات لم ينلها أي من خلفاء المسلمين، وتعتبر نفسك معصومًا مثل الرسول محمد

عليه الصلاة والسلام، بل إن النبي - وكما نعلم نحن في الآخرة كل ما يجري في الدنيا لأن أرواحنا تسبح في الكون وفق مشيئة خالقنا العظيم - كان يراجعه صحابته في بعض قراراته ويقولون له: أهو الوحي أم الرأي والمشورة؟ فإن كانت الثانية أشاروا عليه بغير ما رأى، مثلما حدث في موقعة بدر.

على أيامي كان الملك يقيم عبادة الآلهة ويرعاها، ويحرس البلاد، ويكفل رخاء أهلها، ويوحي لرعاياه بأنه الضمان الأكيد للاستقرار؛ ولذا نفذوا معه «السمع والطاعة» عن اقتناع تام، وشمروا عن سواعدهم في بناء قصوره ومعابده ومقره الأبدي على شاكلة تعبر عن مدى إيمانهم بعظيم منزلته. وعلى عكس جماعتك التي لا تملك أي مشروع حقيقي لبناء مصر، شيد الملوك في زماني حضارة عظيمة قامت على التقدم في الهندسة والطب والعمران والفنون وتجهيزات الحرب، وعلمت العالم من شرقه إلى غربه، حتى دان لها بالفضل في تقدمه».

ومنذ سنين سمعت مرسي، وقت أن كان مجرد عضو في جماعة الإخوان التي يصفها نظام المخلوع بـ «المحظورة» بلا رئاسة حزب ولا رئاسة جمهورية، يستشهد ببيت الشعر الذي يقول:

إذا كان ربُّ البيت بالدفّ ضاربًا فشيمةُ أهل البيت كلهم الرقصُ

كالعادة يردد مرسي آيات وأحاديث وأشعارًا وحِكَمًا وأقوال مأثورة وأمثالًا، لكنها تغادر لسانه وتذوب في الهواء، لا أمعَنَ النظر فيها قبل أن ينطق بها، ولا تدبَّرَ صداها الذي يرن ويطن في أذنه.

ويفترض أن مرسي يتبوأ أعلى «منصب سياسي» في البلاد، لكنه يتصرف وكأنه حديث عهد بالسياسة، حيث ينصرف ذهنه إلى الحلول الأمنية، ويتوهم أن فيها الرد الشافي الكافي، وينسى الحلول السياسية؛ لأنه يعرف ابتداء أنها ستتطلب التراجع عن كل الكوارث التي ارتكبها وفي مطلعها «إقرار» دستور الغرياني، والحنث بالعهد الذي قطعه على نفسه حين قال غير مرة: «لن أسمح إلا بدستور توافقي».

كان بوسع مرسي أن يكون «بطلًا قوميًّا» في لحظة ضيعها لأنه بلا خبرة ولا خيال ولا إخلاص إلا لمشروع جماعته، ألا وهي: لحظة تسلمه مسودة الدستور من الغرياني، لو شكر وقتها «اللجنة التأسيسية» على ما بذلته من جهد، ثم أكد أنه وعد، ووعد الحر دين عليه، بأنه لن يرضى إلا بدستور توافقي، ثم طلب من اللجنة أن تستدعي ممثلين للمعترضين على بعض مواد الدستور، وتستمع إليهم، وتعمل معهم على تغيير المواد الخلافية، ثم يشكل الطرفان معًا لجنة من الخبراء والفقهاء الدستوريين الحقيقيين لإعداد صياغة نهائية، بدلًا من هذه الصياغة الركيكة المضحكة في الكثير من المواد.

إن مرسي لا يجيد سوى اتباع سياسات ملتوية، فقد طبق نظرية «الهروب إلى الأمام» التي يعرفها العسكريون المهزومون، فحين أخفق في إدارة البلاد على نحو جيد، وأدرك أنه بلا مشروع حقيقي لمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة التي يعانيها المصريون جراء سياسات نظام مبارك، هرب في اتجاهين؛ الأول هو تحقيق ما تريده أمريكا لأمن إسرائيل عبر رعاية «هدنة» بين حماس وإسرائيل ستدفع مصر ثمنها، والثاني

هو إطلاق يده في الحكم بعد أن أرضى الأمريكيين. إنها سياسة مبارك ورؤيته القاصرة التي جعلته يتوهم أن مصيره بيد أسياده في الغرب، ونسي أن لشعبه إرادة وعزمًا وكلمة. وربما نسي مرسي الحكمة السابغة التي تقول: «تستطيع أن تخدع بعض الناس بعض الوقت، لكنك لن تستطيع أن تخدع كل الناس كل الوقت».

لكن يبدو أن مرسي لا يتصور أن مهمته هي إدارة الدولة إنما مساعدة جماعته للسيطرة عليها، ومن أجل هذا ينتهك الدستور والقانون بلا تردد، ويبدو أن لديه فتاوى أو آراء فقهية لتبرير كل شيء، الحنث في القسم، وعدم الوفاء بالعهد، والتلاعب والمخاتلة. إنني بقدر ما أدين انتهاك أي فرد في هذا البلد، صغر أو كبر، للقانون، بقدر ما أدين مرسي، وأضاعف له الإدانة؛ لأنه يجب أن يكون القدوة والمثل.

إن مرسي يحب جماعتين ويهجر الثالثة. الأولى هي زوجته التي قال عنها أثناء الحملة الانتخابية: «أحمد الله أنني تزوجت الفتاة التي علق بها قلبي». والثانية هي «جماعة الإخوان» التي يربطه بها ميثاق غليظ من الأفكار والتصورات والمصالح والمنافع والوقائع الموزعة على أفاريز الأيام. أما الثالثة التي يعطيها ظهره إلى الآن فهي «الجماعة الوطنية» بمختلف أطيافها واتجاهاتها، رغم أنها الأعرق والأكبر والأدوم، والأولى بالرعاية، لو صح الفهم والوعي والمقصد والعزم.

لا مجال للحديث عن الحبيبة الأولى، فهذا أمر خاص يمارسه مرسي بوصفه إنسانًا دق قلبه ذات يوم فهرول خلفه مدفوعًا بطاقة لا سبيل له عليها. والحديث عن الحبيبة الثانية لا يخلو من شجون وشئون وحواشٍ ومتون، ربما شغلته عمَّن وعما سواها. إنها الهيئة التي صنعته، ومن دونها كان سيصبح مجرد أستاذ عادي جدًّا يدرس مادة «الفلزات» في جامعة إقليمية، يخط على «السبورة» حالكة السواد بالطباشير الأبيض، ويوزع الكلمات والمعادلات على الرؤوس المثقلة بمواد دراسية أهم بكثير، ثم يذهب آخر الشهر إلى الخزانة، يبتسم في هدوء لموظفها ويتقاضى راتبه ثم يمضي صامتًا.

مرسي يدرك أهمية الحب الثاني في حياته، فلولاه ما جلس على «الكرسي الكبير»؛ لأن قدراته الذاتية البحتة ربما لم تكن تؤهله ليفكر أصلًا في التقدم للترشح للرئاسة، وحتى لو غامر فإن نصيبه كان سيكون بين الثلاثة الأواخر في قائمة الراسبين الطويلة، وحصاده بضع عشرات من الآلاف يحصيها من الصناديق المبعثرة على جسد الوطن من أقصاه إلى أدناه، ثم يتحول بعدها إلى معلق على الأحداث في الفضائيات، أو ينزوي في ركن قصي يروض الوقت، ويغالب النسيان، موصومًا بالندم والفجيعة.

الحبيبة الثانية أنفقت على عاشقها ثلاثة أرباع المليار من الجنيهات، وثمانين سنة من التنظيم والتدبير، وجهد الوسطاء من الترتيب والتجهيز تحت لافتة «عرس الديمقراطية» وجندت لها كل شيوخ البلد تقريبًا، ليلعبوا دور «المأذون» دون تردد. ومع أن الملايين التي حضرت الحفل كانت تظن أنها تزف مرسي إلى الجماعة الثالثة، لكنه راوغ وهرب بعد «عقد القران» وهرول لـ«يحضن» الثانية بشدة، في شوق ووله وتتيم وغرام مقيم.

الجماعة المهجورة تلملم بعض جراحها، وتتحدث عن «الخديعة» وتقص شعرها في «ميدان التحرير»، وتضرب خيمة أمام قصر الاتحادية، وتصرخ في وجهه وهو مدسوس

في سيارته الفارهة بين حراسه: «ارحل»، وتأتي صرختها زاعقة على قدر الأماني والآمال التي علقتها عليه في الأيام الخوالي.

لا يدرك مرسي الذي يؤمن أن الشرع يحلّل له «أربعًا» أن الثالثة التي نبذها وأعطاها ظهره هي «أم الأولاد» الحقيقية، وليست تلك السيدة التي يطلب منها في هزيع الليل أن تمنع أبناءها من أن يكتبوا على «مواقع التواصل الاجتماعي» ما يخجل الأب ويسبب له حرجًا بالغًا، ويرسل معها الحراس حين تنوي القيام ببعض الواجبات الاجتماعية حيال «الأهل والعشيرة».

تؤمن الثالثة أن الذين سيأتون لنصرتها ذات يوم أضعاف أضعاف عدد شعر رأسها الذي قصته غبنًا وغضبًا واحتجاجًا، وأن صرخاتهم هي حاصل ضرب صرختها المدوية في عدة ملايين، وتدرك جيدًا أنها «الأصل» وأنها هي التي تعطي القيمة والقامة لمن يقترب منها ويعشقها ويعطيها من فكره وجهده وولائه.

في اللحظة المناسبة، ولو بعد حين، قد ينهش المرض الحبيبة الثانية، فتقف على قارعة الطريق تستجدي الثالثة المنسية التي تعلمت الدرس جيدًا ولن تخدع أو تلدغ من الجحر مرتين، ووقتها لن يجد مرسي من سبيل سوى العودة إلى الحبيبة الأولى بخفي حنين، هذا إن عاد إليها أصلًا.

* * *

والمظهر السابع هو تبدل مواقف وتصرفات الإخوان مع القوى الوطنية المعارضة ومع الجماعات الثورية بعد وصولهم إلى الحكم، ونسوا الليمون الذي طالبوا الناس أن يعصروه على رءوسهم وينتخبوا مرسي. فبعد فوز مرسي راح الإخوان يتحدثون عن شعبيتهم وشرعيتهم وتغافلوا عن حقيقة تقول بوضوح وجلاء:

1 – رسب مرسي في القاهرة، العاصمة صانعة الثورات، والتي إن تحركت تبعتها المحافظات.

2 – رسب في الإسكندرية خلال الجولتين الانتخابيتين، أعرق مدينة مصرية، وأهمها وأكبرها بعد القاهرة.

3 – رسب في أهم محافظات في الدلتا.

4 – رسب في محافظات القناة الثلاث في الجولة الأولى، وفي إحداها خلال الجولة الثانية.

5 – نجح في الصعيد بشحن طائفي بغيض، ومخاطرة بأمن الوطن ومصلحته العليا.

6 – نجح في المحافظات الحدودية بشحن سلفي، كان له أيامها، ويمكن أن يكون عليه في أي لحظة.

7 – ثلثا من صوتوا لمرسي في الجولة الثانية لم يمنحوه أصواتهم اقتناعًا به ولا انتماءً إلى مشروع جماعته، إنما رغبة في عدم عودة نظام مبارك تحت عباءة منافسه أحمد شفيق.

8 – ثلثا من صوتوا لشفيق لم يقتنعوا به إنما فزعًا من مشروع الإخوان أو معارضة قوية له.

وهذا معناه أن مرسي نجح على مستوى «الشكل» أو الحساب الرقمي البحت، لكن على مستوى المضمون كان عليه أن يفهم أن شرعيته على المحك منذ اليوم الأول، وشعبيته ضعيفة جدًّا، وبحاجة إلى تعزيز، لكنه للأسف تصرف وكأنه زعيم ملهم والشعب كله وراءه.

أتذكر هنا ما كتبته قبيل انطلاق الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية مباشرة، وأجد من المناسب في هذا المقام أن أعيد طرح أهم ما جاء به في وجه المزايدين من الجماعة والمتعاطفين معها، وها هو: «ما إن حددت نتيجة الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة أن الإعادة ستكون بين مرسي وشفيق حتى بدأ كثيرون يقولون: «سنعصر على أنفسنا ليمونة وننتخب مرسي»، لكن الأفضل هو أن نعصر كل حدائق الليمون في مصر على رءوس قادة الإخوان لينتبهوا إلى أن «الشراكة الوطنية الكاملة» هي السبيل الوحيد أمامهم الآن لإنقاذ أنفسهم وجماعتهم، فازوا بالرئاسة أم خسروها، ناهيك بالطبع عن إنقاذ الثورة والوطن، إن أرادوا ذلك. وتعالوا نحسبها بالعقل.

لو فاز الإخوان بالرئاسة، فلن يكون بوسع رئيسهم أن يدير البلاد دون أن تتعاون معه القوات المسلحة وأجهزة الأمن وبيروقراطية الدولة ومجتمع المال والأعمال الذي تربى وسمن في زمن مبارك، وولاؤه لنظامه. وقد يعرقل المجلس العسكري وكبار رجال الأمن قرارات «الرئيس مرسي»، ووقتها لن يستطيع أن يواجه هذا إلا بتعبئة الشعب خلفه، وكيف له أن يفعل ذلك في ظل تراجع شعبية الإخوان، حسبما ظهر من نتائج الجولة الأولى؟ ومن ثَمَّ فإن قيادة «شراكة وطنية» هي السبيل الوحيد الآن لاستعادة هذا الزخم الشعبي والثوري، وإلا فسيواجه الإخوان العسكر وحيدين معزولين. وهنا لن يكون أمامهم إلا خوض صراع ضار يُمنّيهم بخسارة فادحة قد يكون أولها وليس آخرها حكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان الانتخابات البرلمانية، أو يضطرون إلى الدخول في صفقة مستخدمين أوراقًا تفاوضية بأيديهم هي الدستور والبرلمان وتهييج الشارع. لا حل إذن أمام الإخوان إلا «الشراكة الوطنية الكاملة» وهي كما قلت مرارًا وتكرارًا ليست اقتسامًا لغنائم؛ لأنها لا توجد أصلًا، إنما توزيع لأعباء جسيمة وأحمال ثقيلة تنتظر القوى الثورية في الفترة المقبلة».

ولأن الإخوان لم يُظهروا في أي لحظة إيمانًا بشراكة وطنية، وراحوا يتصرفون على أساس أنها لحظة تمكين مشروعهم بغض النظر عن مصلحة مصر، أبطلت صوتي في الانتخابات، وكتبت في الورقة: «الثورة مستمرة .. أين حقوق الفقراء يا ظلمة؟ أين حقوق الشهداء يا خونة؟»، وفور الإعلان عن فوز مرسي أعلنت أنني سأعارضه، ليس حبًّا في المعارضة، إنما كنت أعرف شيئين: الأول: أن مصر لا بد لها أن تمر بمرحلة الحكم الإخواني حتى تكتشف مسارها الصحيح مهما يكن الثمن والصعوبات، وذلك على حد قول الدكتور عبد الحليم قنديل «الإخوان شربة خروع لا بد لمصر أن تشربها حتى تطرد ما علق بها من ميراث الاستبداد والرجعية». والثاني هو: أنني كنت أرجح أن مرسي لن يتصرف كما وعد الثوارَ، إنما وفق الأفكار التي راكمها في رأسه عبر سنين طويلة، وهذا

ما حدث؛ لذا نقف اليوم في وجهه.

لكن الإخوان واصلوا سقوطهم الأخلاقي، وتصرفوا بطريقة فاشية، بلا أدنى تجنٍّ عليهم في هذا الشأن.

فكل من يتصرف على أنه ينتمي إلى طائفة معصومة، ويتوهم أنه فوق البشر، ويعتقد أن دمه أزرق، والنصر لا محالة له... هو فاشيٌّ.

وكل من يستعرض قوته في الشوارع، ذراعه تسبق حنجرته وسبابه يسبق الحكمة والموعظة الحسنة... هو فاشيٌّ.

وكل من يحاصر المحاكم ويمنع القضاة من ممارسة أعمالهم ... هو فاشيٌّ.

وكل من يصدر قوائم اغتيالات لمفكرين وكتاب وإعلاميين وساسة معارضين... هو فاشيٌّ.

وكل من يحاصر ويطارد وسائل الإعلام ويسعى إلى تكميم الأفواه لمنع الحقيقة من الوصول إلى الناس... هو فاشيٌّ.

وكل من يصمت ويرعى وسائل إعلام لا صناعة لها إلا الشتائم، ولا ضيوف عندها سوى اللعانين الطعانين السبابين الذين يكيدون لمعارضي السلطة، ويسكبون في آذان الناس الزيف والأكاذيب والتحجر ... هو فاشيٌّ.

وكل من يتهم الآخرين بالتآمر عليه، ويتصرف طيلة الوقت وفق هذا ليضيق عليهم ويحاصرهم من دون أن يقدم دليلًا ... هو فاشيٌّ.

وكل من يصم أذنيه عن مطالب الشعب ويتصرف كأنه نصف إله ويمهر قراراته بدماء الناس ... هو فاشيٌّ.

وكل من يملأ رأسه بأفكار مغلقة مصمتة لا يرى غيرها ولا يريد لمن يخالفها أن يظهر أو يعبر عن وجوده .. هو فاشيٌّ.

وكل من يستعين بميليشيات مسلحة لقمع معارضيه، وسفك دمائهم في الشوارع، دون أن يهتز له جفن .. هو فاشيٌّ.

وكل من يتودد إلى الناس ويداهنهم ويستجديهم حتى يرفعوه فوق الرءوس ثم يشيح برأسه بعيدًا عنهم في احتقار، ويعتقد أنهم مجرد أدوات ليصل بهم إلى هدفه الذي يتوهم طهره وقداسته وربما ربوبيته أو وطنيته وقوميته الخالصة... هو فاشيٌّ.

وكل من يركز السلطات في يده ويستخدمها وَفْقَ هواه أو وفق المصالح والمنافع الضيقة للمجموعة الصغيرة التي ينتمي إليها وينتصر لها... هو فاشيٌّ.

فاشيٌّ على طريق موسوليني أو نازيٌّ على درب هتلر الذي وصل إلى السلطة بالانتخاب، ثم أغلق الباب وراءه واستبد وطغى وألقى ببلاده إلى التهلكة.

لهذا نقول بملء الفم، وبمنتهى الصراحة، وبما استقر في القلب واليقين... هو فاشيٌّ فاشيٌّ فاشيٌّ.

* * *

والمظهر الثامن للسقوط الأخلاقي للإخوان هو إيهامهم للناس بأن لدى الجماعة مشروعًا للتنمية الشاملة أسموه «النهضة»، ملئوا الدنيا ضجيجًا حوله، ثم ثبت أنه ليس سوى «الفنكوش». فهذه خلاصة حديث نشرته بعض الصحف عن المهندس خيرت الشاطر الذي نعته أتباعه بيوسف العصر، وقال فيه - صوتًا وصورة لا تقبل التكذيب ولا التفنيد - إن مشروع النهضة ليس سوى أفكار أولية كان الإخوان يعتزمون طرحها للنقاش مع خبراء وساسة لبلورتها في صورتها النهائية، وأن الإعلام هو من فهم الأمر على نحو خاطئ وتصور أن الإخوان لديهم مشروع متكامل ومدروس لإدارة الدولة والنهوض بالمجتمع في المجالات كافة.

ونسي الشاطر، أو ربما يتناسى أو يستمرئ استغفال الناس، أن قادة في جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة ثرثروا طويلًا أمام الكاميرات والميكروفونات حول هذا المشروع، وصوروا للرأي العام قبل الانتخابات أنه مشروع متعين على الورق، ومتجسد أمام الأبصار، ومستقر في الأذهان، ونتائجه مضمونة لا محالة، وأن مرشحهم سيشرع في تنفيذه فور انتخابه. وكنا كلما انتقدنا ما يسمى بـمشروع النهضة، وقلنا إن قادة الإخوان يتحدثون عن شيء لم نره ولا نعرفه، وأن إدارة الدولة تختلف عن تصريف شئون الجماعة أو التنظيم، كانوا يقيمون الدنيا ولا يقعدونها، ناعتين كل من يحاول الاستفهام عن «النهضة» هذه بأنه لا يريد «الخير للناس» و«الخير لمصر» الذي يحملونه فوق أكتافهم منذ ثمانين سنة ويريدون فرصة ليقدموه إلى المصريين، ثم يصنعوا نموذجًا تحتذي به الأمم، أو ينفع فروع الإخوان في ثمانين دولة.

ونسي الشاطر أيضًا أن محمد مرسي نفسه، ظل يتحدث حتى كلت حنجرته عن هذا المشروع في كل المؤتمرات الجماهيرية الحاشدة، حتى إن الحيوانات سمعت هذا خلال المؤتمر الذي عقدوه أمام باب حديقة الحيوان بالجيزة، وستشهد يوم القيامة بما سمعت حين ينطقها الله سبحانه وتعالى الذي أخرسها.

وبعد فوز مرسي بفترة وجيزة، بانَ كل شيء، وتبين لماذا استعان الإخوان برجال النظام القديم، وعينوا ثمانية من أعضاء أمانة سياسات جمال مبارك وزراء في حكومة هشام قنديل، وعرفنا لماذا كان الشاطر نفسه يميل إلى استمرار الجنزوري في رئاسة الحكومة لكن مرسي اعترض خوفًا من اتهامهم بعدم المصداقية؛ إذ كانوا هم من ألحوا في طلب إقالة الجنزوري وتكليف المجلس العسكري لهم بتشكيل الحكومة. واتضح أيضًا لماذا يسير مرسي على نهج مبارك، في سياسة الاقتراض من الخارج، وتشجيع الاستيراد، وتقريب رجال الأعمال الذين سمنوا من المال العام قبل الثورة إليه، وكذلك في السياسات الخارجية حيال أمريكا وإسرائيل.

اتضح أن الإخوان كانوا يبيعون للشعب المصري «الفنكوش» فلا لديهم خطط متكاملة ولا كوادر حقيقية لإدارة الدولة، لا سيما أن أغلب نخبتهم من الأطباء الذين يضعون قدمًا في الطب وأخرى في السياسة، ويستخدمون الأولى لخدمة الثانية مستغلين انسحاب الدولة من تقديم الخدمات الصحية للمواطنين. كل هؤلاء شاركوا في صناعة هذا الفيلم

الذي نتذكره جميعًا، عن شركة الدعاية التي تورطت في بث إعلان عن سلعة غير متواجدة أصلًا، فلما ذهب الناس يسألون عنها، كان على الشركة أن تقدم الجواب، فلجأت إلى عالم اخترع لهم حلوى مسكرة. وهذا هو ما نأخذه من الإخوان، كلام مسكر ساحر يخدرون به وعي الناس، مستغلين ديننا الحنيف الذي نعتز به ونذود عنه في وجه من يتلاعبون به، أما الفعل فلا شيء، ويتوهمون أن المصريين سينتظرونهم راضين خاضعين حتى يخترعوا لهم الفنكوش.

* * *

والمظهر التاسع هو انكشاف الفروق الجوهرية بين «الورشة» و«المعرض» لدى الإخوان، فقد درج الإخوان على تصدير بعض الوجوه لإيهام الرأي العام، والقوى السياسية المنافسة، بأنهم جماعة إصلاحية تؤمن «بالشراكة» أو مخلصة لشعار «مشاركة لا مغالبة»، لكن سرعان ما يكتشف الناس أن هذه الوجوه كانت تمثل عليهم طيلة الوقت.

وسأضرب هنا مثلًا واحدًا، على هذا التصور، أصبح نموذجًا صارخًا يعرفه كل المصريين، ألا وهو الدكتور محمد البلتاجي، الذي ظنه كثيرون شخصًا مختلفًا. فها هو ضمير البلتاجي يستيقظ فيخرج عن النص، لكنه لا يلبث أن يعود هرولة إلى بيت الطاعة، لينطق بما هو مرسوم له بعناية فيتبعه شباب الجماعة وغيرهم وتسيل دماء في كل الاتجاهات. شهداء وجرحى يتساقطون في شوارع الألم، والبلتاجي ليس متواجدًا، فقد قال كلمته، أو أطلق أوامره، أو تفوه بما طُلب منه أن يُعلنه، ثم اختفى إلى حين، ليبقى السؤال الدائم: ماذا يقول البلتاجي الإنسان للبلتاجي الإخوان؟

أتذكر جيدًا يوم الجمعة 18 نوفمبر 2011، حين وقف هو بنفسه على المنصة الرئيسية في ميدان التحرير ودعا إلى الاعتصام. لكن الجماعة التي ألفت شعار «ثورة ثورة حتى العصر» سحبت أتباعها قبيل المغيب، وتركت الليل والهول والحرقة لأصحابها يهتفون: «اعتصام اعتصام .. حتى يسقط النظام» «يا طنطاوي قل لعنان .. الشرعية للميدان». ربما يومها كان البلتاجي يمثل نفسه، مثلما يعن له أحيانًا، ثم تأتيه الأوامر زاجرة ناهرة: «بلتاجي أعرض عن هذا»، فيصرخ من أعماقه: «سمعًا وطاعة».

بعد ساعات من دعوة الاعتصام تلك كان رجال الأمن القساة الغلاظ يجرون شابًّا قتلوه من بين المعتصمين إلى صندوق القمامة، فقامت الدنيا وانفتح باب جهنم في شارع محمد محمود لأسبوع كامل، بينما البلتاجي يستعد مع جماعته لانتخابات مجلس الشعب بإحصاء أجولة البطاطس وكراتين الزيت، ويصف ما يجري بأنه مؤامرة من المجلس العسكري لتأجيل هذه الانتخابات. للأمانة فقد حاول أيامها أن يدخل الميدان لكن الشباب طردوه، وسمعنا أنه تشاجر في مكتب الإرشاد، لكنه انهزم وصمت، ثم ترك كل كيانه للساقية العجوز تدور به كيفما شاءت. هكذا عهدناه حين يجلس مع أعضاء الجمعية الوطنية للتغيير فيقول ويقول كلامًا معقولًا يخرج من البلتاجي الإنسان، ويذهب إليهم ليعود بعد ساعات أو أيام البلتاجي الإخوان، شخصًا غير الذي ذهب، ينقلب الود إلى تجهُّم، والإقدام إلى إحجام.

ثم عاد البلتاجي قبيل «موقعة الحجر» ـ حين هاجم الإخوان الثوار في ميدان التحرير في أكتوبر 2012، منتهزًا فرصة الأحكام الصادمة بتبرئة المتهمين في «موقعة الجمل» ليقول إن الإخوان سينزلون إلى ميدان التحرير للاحتجاج على هذه الأحكام. وكأن الرجل قد نسي أنه وجماعته كثيرًا ما صرخوا في وجه من نادوا بأحكام ثورية واستثنائية وقالوا لهم بملء الأفواه: لا بد من القضاء الطبيعي. وكأنه أيضًا يتصور أن الناس سذج وسينطلي عليهم هذا، ولن يدركوا أن البلتاجي كان ينفذ أوامر «القلة المحتكرة» لجماعة الإخوان، والتي أرادت أن تتصدى لمن أطلقوا على أحد أيام الثورة «جمعة الحساب» قاصدين بها جرد ما فعله الرئيس مرسي في مائة يوم، حسبما وعد، ومستخدمين حقهم الدستوري في التظاهر السلمي.

لم يذهب البلتاجي إلى الميدان، ولم نسمع صوته بينما الأحجار تهوي على الرءوس والصدور، ولم تصل إلينا زفرته حيال قيام مجموعة من المحمولين أرضًا عبر الباصات بالهجوم على المنصة وتحطيمها. فالبلتاجي فعل ما عليه، كعادته، قال ما طلب منه واختفى، ليعود بعد أيام أو أسابيع مغتصبًا ابتسامة من أعماقه البعيدة ويطلقها في وجه الناس، راسمًا الوجه الذي يتمنى أن يكونه أبدًا، لكنه لا يستطيع، فيستمر في أداء دوره، دون أن يدري أن للناس آذانا وعيونًا وعقولًا وأفئدة. ثم أميط اللثام وانكشف كل شيء حين وقف البلتاجي قبل هجوم الإخوان على المعتصمين أمام قصر الاتحادية عن «ساعة الصفر».

وهناك مثل آخر أقدمه في هذا المضمار، وسأشرحه عبر حوار «عن بعد» دار بيني وبين القيادي الإخواني الدكتور حمدي حسن. فذات يوم كتب بصفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» معلومة قديمة ترددت كثيرًا في الشهور التي أعقبت سقوط حسني مبارك تقول إن نظامه تسبب في خسارة مصر على مدى ثلاثين عامًا نحو خمسة تريليونات من الدولارات. وكان هذا الرقم لا يتحدث عن النهب والفساد فحسب بل يشمل تضييع فرص بديلة على الدولة المصرية. لكن يبقى أن ما قيل هو مجرد تقدير، وإن كان الحديث عن الضياع والتضييع في العقود الفائتة لا يحتاج إلى برهان.

وما إن قرأت ما كتبه حتى أرسلت له رسالة على «الخاص» أقول له فيها: شكرًا يا د. حمدي على ذكرك معلومة الـ 5 تريليونات، والسؤال: ماذا فعلتم أنتم لاسترداد الأموال المنهوبة؟ .. أقول لك أنا: تتصالحون مع رجال أموال مبارك وتعرضون عليهم الشراكة. يتساقط السوق فتشترون مزارع ومتاجر بنصف ثمنها، مصر لن يصلح لإدارتها تجار، فالتاجر يهمه الربح مهما يكن الأثر على الناس، كفاكم كفاكم، أهذا «الإسلام هو الحل»؟! ربحتم كراسي ستزول قريبًا لكنكم نزلتم من عرش القلوب، وصلتم إلى السلطة لكن تمشون في الشوارع وخلفكم حرس خاص. يا للخسارة»!!

وبعد أسبوع تقريبًا جاء رده نصًّا على النحو التالي: «تحياتي د. عمار ، لم أر رسالتك إلا الآن للأسف الشديد وردًّا على رسالتك الكريمة:

1 – لا أتذكر ما موضوع الـ 5 تريليون الذي تتحدث عنه.

2 – نتصالح مع رجال أموال مبارك إذا ردوا الأموال المنهوبة ولم يكونوا متهمين في

جرائم الدم لتعزيز المصالحة الثورية، وهي إحدى وسائل رد الأموال الذي تتساءل عنه.

3 – نعم نحن تجار ونتاجر مع الله سبحانه تعبدًا، ونتاجر مع البشر بالحب والبذل والعطاء، وهذا أفضل وأربح على أي وجه، نقدم أرواحنا وأموالنا فداء لديننا وبلدنا وأهلها، وأنت أعلم الناس بذلك، وهي تجارة لن تبور.

4 – ربحنا كراسي نعم – عن طريق الصناديق اختارنا الناس عن حب وقناعة أو اختبار ونسأل الله التوفيق.

5 – السلطة عند البعض مغنم، وهي عندنا مغرم ورسالة وأمانة.

6 – يا دكتور عمار، نحن أصحاب رسالة وأصحاب دعوة، وهذا هو سر قوتنا الذي لن تنال أو ينال منه أو منها أحد ... دام ودكم.. وتحياتي.

وهذا الرد هو من وجهة نظري مثال على إصرار قادة الجماعة على أن يتحدثوا بلغة «الدعاية السياسية» التي مارسوها عقودًا من الزمن، والتي لم تعد تنطلي على أحد، بعد أن لمس الناس الهوة الرهيبة بين القول والفعل، أو بين الخطاب والممارسة. فالقول إنهم «أصحاب رسالة» يدعو للتساؤل: وهل لكم رسالة غير تلك التي نعرفها جميعًا ونتبعها وجاء بها الرسول الكريم محمد ﷺ؟ وكيف ظننتم أن تصويت الناس لكم في الانتخابات هو إقرار لمشروعكم إن كان هناك مشروع أصلًا، وليس لأن قطاعًا من الشعب اعتقد أنكم أهل لحمل الأمانة ولديكم كفاءة لإدارة الدولة وقطاعًا آخر استجاب لدغدغة مشاعره الدينية؟ وإذا كانت السلطة بالنسبة لكم ليست مغنمًا كما تقول، فلِمَ هذا التكالب الرهيب على خطف كافة المناصب المهمة في الدولة؟ وإذا كانت مغرمًا وعبئًا فلِمَ لم تشركوا الآخرين معكم في رفع هذا الحمل الثقيل؟ وأين حديثكم القديم عن المشاركة لا المغالبة؟ وأين قولكم المكرور: «لسنا طلاب سلطة»! وهل التجارة مع الله من ضمنها القتل أو السكوت عليه، وتعذيب شباب الثورة، وخيانة الثوار ومطالبهم، والإفراط في الكذب والجحود مع من نصروكم من السلفيين، والحنث بالقسم، ونقض العهود، ورهن المصلحة الوطنية لحساب مصالح أمريكا!!

من المؤسف أن يحدثني الدكتور حمدي وكأني تلميذ في المرحلة الإعدادية يريد أن يصطاده ليضمه إلى تنظيم الإخوان، وهي واحدة من وظائف الذين يقفون في المعرض الدائم ليُخْفوا قبح ما يجري في الورشة، لكن الناس لم يلبثوا أن اكتشفوا هذا النوع من السقوط الأخلاقي الإخواني.

* * *

إن نقد السقوط الأخلاقي للإخوان في هذا المقام لا يقف عند كونهم إخوانًا فحسب، إنما لأنهم الآن في موقع اتخاذ القرار والمسئولية عن الدولة برمتها، ولهذا فإن اكتفاءهم بتحقيق النجاح لجماعتهم، وأنا أراه عمومًا نجاحًا قصير النظر، مصيبة، لا سيما إن كان يتم على حساب الوطن برمته. فالناس لم تنتخب مرسي ليرفع أهله وعشيرته على أعناقهم، ويخصم منهم ويعطيهم، لكن ليعمل لصالح مصر كلها، ويستعمل جماعته رصيدًا مضافًا إلى المصلحة الوطنية، وليس العكس.

إن كثيرين قبل الثورة – وأنا واحد منهم – كانوا يطالبون بـ«مشروعية قانونية» و«شرعية سياسية» للإخوان، ويرفضون تحويل المدنيين منهم إلى محاكم عسكرية، وهذا لم يكن دفاعًا عنهم، إنما دفاع عن مبدأ آمن به هؤلاء ولا يزالون. لكن للأسف الإخوان يفعلون بمعارضيهم مثلما كان يفعل بهم، وكأنهم قد تماهوا نفسيًّا مع من حاصرهم، وأصبحوا الضحية التي تقلد الجلاد، أو تسير على خطاه.

العـــودة إلـــى الـــدم

بعد أن أعلنوا غير مرة أنهم طلقوه إلى غير رجعة، هل عاد الإخوان إلى العنف الدموي؟ .. إنه سؤال الساعة، لكن الإجابات عنه يجب ألا تقف عند حد الإخوان فحسب، بل من الضروري أن تمتد إلى أتباعهم وملحقاتهم، ممن يمارسون العنف الرمزي واللفظي والمادي إما لحساب الإخوان وبالتنسيق معهم، وإما من خلال الاحتماء بهم والاطمئنان إلى أنهم يؤدون دورًا في خدمتهم كسلطة، ومن ثم فإنهم ينتظرون المكافأة أو على الأقل التواطؤ معهم والصمت عليهم.

لكن مشهد ما بعد تولي مرسي الحكم، مثلما كان قبله، يبدو معقدًا، ولذا نحتاج إلى أن نتوقف عنده قليلًا قبل أن نذهب إلى تبيان نصيب الإخوان من العنف الذي دار منذ الاستفتاء على التعديلات الدستورية في 19 مارس 2011.

إن زجاجات المولوتوف وأيدي العابثين، شيئان مختلفان من حيث جوهر المادة والصورة، لكنهما شيء واحد من حيث الهدف أو الغاية، وهي شيطنة الثورة والثوار، والإمعان في اللعبة القديمة التي رامت منذ اليوم الأول للثورة إلى فصل الطليعة الثورية عن القاعدة الشعبية، ثم قتل أي قوة سياسية يراها الناس بديلًا لمن وصلوا إلى السلطة. هكذا فعل فلول نظام مبارك، وجاء الإخوان ليكملوا الطريق، وهو ما التقطه الثوار، في هتافهم الشهير:

«افرح افرح يا مبارك ... مرسي هيكمل مشوارك».

أو في هتاف أشد وطأة وأقوى دلالة، موجه إلى مرسي مباشرة:

«احلق دقنك بيّن عارك .. تلقى وشك وش مبارك».

هذا جانب من الحقيقة يجب ألا نغفله حين نجلس إلى تحليل المشهد على تعقيده وتركيبه، فيذهب المتعجلون والمغرضون معًا إلى القول بأن الثوار تحولوا إلى بلطجية وقتلة، وميدان التحرير ينزلق من «البقعة المقدسة» للثورة إلى «ملهى» أو «ماخور»، أما الراسخون في المعرفة أو الباحثون عن الحق والحقيقة، فيقولون بملء الأفواه: ما يجري قد يكون مدبرًا، والشك بداية العلم، ومن لا يتعلم مما سمع عنه أو رآه بعينيه غير مرة فهو لا شك غافل أو جاهل.

لنعد إلى البداية التي يريد الإخوان دومًا أن ننساها، ونجيب عن السؤال المهم في هذه اللحظة التاريخية من حياة بلدنا ألا وهو: كيف تعامل أهل الحكم ومعهم أداتهم المفضلة وهي أجهزة الأمن، مع الثورة؟ والإجابة: كان «الحزب الوطني الديمقراطي» الحاكم أيام مبارك يرسل متحرشين لينالوا من المتظاهرات المنضمات إلى الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية»، وبعضهم تحلق حول الصحفية نوال علي، رحمة الله عليها، وكادوا أن يجردوها من ملابسها، وهي تصرخ وتستغيث، وكانت حكايتها مادة للإعلام المقروء والمرئي والمسموع لأيام، ثم كالعادة طوينا الملف ونسينا لأن: «آفة حارتنا النسيان» كما يقول نجيب محفوظ في روايته الشهيرة «أولاد حارتنا».

وكنا نخرج في المظاهرات فنجد مظاهرات مضادة، المشاركون فيها من كادحي الأحياء العشوائية، يقفون حيالنا ويهتفون: «يا مبارك دوس دوس .. إحنا معاك من غير فلوس» وكانت ظاهرة لافتة، كتبت عنها في أيامها مقالًا بعنوان «متظاهر بالإيجار». وكنا نسمع عقب انتهاء المظاهرة صوت هؤلاء وهم يتشاحنون حول الأجر الذي اتفقوا عليه، بعد أن وجدوه قد نقص قليلًا؛ لأن من اتفق معهم وحشدهم اقتطع لنفسه جزءًا من أجورهم التي حصل عليها من أحد قياديي الحزب المنحل.

واندلعت الثورة في 25 يناير 2011، واستهدفت خلع مبارك والإجهاز على نظامه، رافعة شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، ولم يكن لدى مبارك سوى «جهاز الأمن» ليتعامل مع المتظاهرين، بعد أن أفلس في تقديم أي حلول سياسية للأزمة، فلجأت بدورها إلى ما تعرفه، وهو الاستعانة بالبلطجية. رأيت نحو مائة منهم دخلوا ميدان التحرير من شارع التحرير عند منتصف الليلة الأولى للثورة، أجسامهم فائضة وعيونهم تقدح شررًا وعلى وجوه بعضهم آثار جروح غائرة، وقفوا ونظروا إلى الميدان فوجدوه ممتلئًا عن آخره، فأدركوا أن الالتحام بالمتظاهرين لن يفيد، فانتحوا جانبًا، وبعد نصف ساعة تعامل عساكر الأمن المركزي مع الأمر بدفقات غزيرة من الغاز الخانق والمسيل للدموع فانفض الميدان في دقائق، قبل أن يعود للامتلاء عقب كسر جهاز الأمن بعد ثلاثة أيام في «جمعة الغضب» 28 يناير 2011. وبعد ساعات انفتحت السجون وأطلق البلطجية في الشوارع يخربون ويكسرون ويحرقون، واتضح فيما بعد أن هذا كان مقصودًا، على غرار ما جرى في تونس عقب هروب بن علي مباشرة، حتى يعود الناس إلى منازلهم، ونجحت هذه الخطة بعض الوقت، لكن تشكيل الناس لجانًا شعبية تدافع عن بيوتهم طمأن الثائرين فعادوا إلى الميادين مرة أخرى.

ذهب مبارك وبقي جهاز أمن الدولة، وتغير اسمه فقط إلى «الأمن الوطني» وكان جاهزًا بالأساليب نفسها، على ما يبدو، لخدمة حكم المجلس العسكري، فرأينا تحرشًا ممنهجًا واعتداء على ممتلكات مع كل مظاهرة حتى يقول الناس: الثوار مجرمون، وكتبت يومها عن «شيطنة الثورة». وبعد سنة ونصف ذهب المجلس وبقي جهاز الأمن بأساليبه هي هي، وجاء الإخوان، وربما وجدوا في هذه الأساليب ما يرضيهم ويفيدهم جدًّا في حرق أي بديل والاستمرار في تشويه الثوار وشيطنتهم، وأدركنا جميعًا كيف تناقض خطابهم تمامًا حيال الثوار، من «الشباب الطاهر» إلى «المخربين»، وبدا الإخوان متعطشين للدم، بأيديهم وبأيدي من تواطأ معهم من جهاز الشرطة، وعلى رأسه الأمن الوطني.

لذا يجب أن ننظر في وقائع «التخريب» و«الفوضى» على أنها في جانب منها تترجم استمرار الأسلوب القديم نفسه. ولا نتسرع في بلع طعم الإخوان، ومجاراتهم في سعيهم إلى حرق أي بديل لهم، وهو نفس أسلوب مبارك أيضًا، الذي كان كلما ظهر أي بديل سياسي، حزب أو تيار أو شخص، سارع إلى تشويهه وحرقه حتى لا يجد الناس بدًّا من القبول باستمراره، والاستكانة حيال سيناريو توريث نجله. فوصف جبهة الإنقاذ بـ«جبهة الخراب» ووصف الثوار بـ«المجرمين» ليسا تعبيرين دقيقين عن الواقع، إنما هما ضمن مساع لرسم صورة كريهة للمعارضين والشباب الراغبين في استكمال الثورة، مع استغلال بعض الأخطاء التي يقع فيها المعارضون. على المنوال ذاته أتساءل: ما الذي

يمنع أن يكون هناك من يؤجر البلطجية والمتحرشين لتشويه المشهد؟ ولعل الشهادات التي سمعناها عن كيفية بدء لحظة إلقاء زجاجات المولوتوف على قصر الاتحادية أو كيف يتم التحرش بالفتيات في ميدان التحرير، تفك جزءًا لا يستهان به من لغز ما يجري الآن.

أعرف أن هناك قطاعات من الشباب كفروا بالمسار السلمي للثورة وراحوا يرفعون شعار «خالتي سلمية ماتت»، معتقدة أن الهتاف لن يجدي في استكمال الثورة، ومستندة في هذا إلى تعمد السلطة عمل كل ما من شأنه أن يؤدي إلى انسداد الأفق السياسي، واستفزاز الثوار، بعد خيانتهم أو النصب عليهم من قبل جماعة الإخوان.

وأعرف أن هناك من يتبنى أفكارًا لا ترى غضاضة في ممارسة العنف تحت لافتة «جذرية التغيير تتعمق بقدر ما يراق من دماء»، علاوة على جمهور غاضب من إدارة البلد بطريقة فاشلة وسيئة، وكذلك قدرات لا تزال باقية للنظام القديم كي يربك المشهد، لكن كل هذا يجب ألا يجعلنا نتغافل عن مناقشة احتمال أن يكون جانب من الحرق والتحرش مدبرًا، على غرار ما كان يحدث أيام مبارك والمجلس العسكري.

وسوف يتساءل البعض: وهل يمكن أن يتدنى أسلوب الإخوان إلى هذا المستوى؟ والإجابة: ما الذي يمنع وقوع هذا من قبل جماعة سبق أن استحلت دماء المعارضين لها، قبل ثورة يوليو 1952، وارتكب «الجهاز الخاص» الذي أنشأه مؤسسها ومرشدها الأول حسن البنا أعمال عنف ضد ممتلكات وتبرأ هو منه بعد أن فقد السيطرة عليه. وكيف نستبعد هذا ورموز هذا الجهاز الخاص، المؤمنون بأفكار سيد قطب التي تُفسِّق وتُجهّل وتُكفِّر المختلفين في الرأي، هم من يتحكمون في الجماعة الآن، بعد أن تخلصوا تباعاً من أصحاب النزعة الإصلاحية الراغبين في الاندماج أكثر في الفكر المدني والتحديثي، أو أولئك الذين يعتقدون أن الجماعة انحرفت عن مسار البنا ويطالبون بالعودة إليه؟

وها هي الجماعة تمارس العنف الرمزي في شعارها الأثير، الذي يضع سيفين إلى جانب المصحف الشريف، وها هي تمارس العنف اللفظي على أوسع نطاق فيما يسمى «كتائب الشتائم الإلكترونية»، التي لم يعد خافيًا على أحد أن الجماعة تمتلكها وتوجهها لتبث شتائمها ضد المخالفين لها في الرأي والموقف، وتصل في هذا إلى حد لا يرضاه دين، ولا تقبله أخلاق، ولا يمكن لسلطة رشيدة أن تصمت عليه أو تفكر في استغلاله واستحلاله وكأنه من قبيل الجهاد الذي ينتظر من يقوم به ثوابًا من الله.

وقد لاحظ كتاب ومفكرون ومثقفون وساسة وحقوقيون وعاملون في مجال المجتمع المدني وغيرهم أن شتائم منظمة وممنهجة تُكال لهم، وترمي إلى الحط من قدرهم، عبر إطلاق الشائعات المسمومة، والسباب الجارح، وحرف متابعي ما يكتبون وما يقولون عن جوهر الكتابة إلى قضايا فرعية أو حارات جانبية لا علاقة لها بمجرى الكلام، وذلك كله في عملية «جدل سوفسطائي» من نوع غريب، تمارسه جماعة تقول لمن ينضم إليها: «لا تجادل» ثم تذهب لممارسة الجدل في أوسع نطاق وأفظع صورة.

وكنت من بين من لاحظوا هذا في ركاب المشاحنات السياسية التي واكبت الاستفتاء على التعديلات الدستورية في 19 مارس 2011، ونقلت ملاحظتي تلك وقتها إلى قيادي إخواني كبير، وقلت له: ألف باء الفهم تبين أن هذه الشتائم ممنهجة وهي منكم. فقال لي:

هي مدسوسة علينا. فقلت له: وهل هناك من لديه هذه الرغبة الدفينة في بذل الجهد وتخصيص المال من أجل الدس عليكم؟ إن ما يتم وراءه تنظيم واضح. فابتسم وقال: الأمن الوطني. فقلت له: لا تنس أن من ضمن اهتماماتي تحليل النص والخطاب، وإمعان النظر في مضمون ما يكتب من شتائم يبين أن من يفعلها ينتمي إلى الإخوان، فالكلمات وبنية الجملة والأسلوب والإحالات والاقتطاف والاصطلاحات كلها منكم. فابتسم وقال: في الحقيقة لسنا نحن، إنما هم السلفيون. فضحكت وقلت: أنتم الآن حلفاء، ومع هذا لا أظن أنهم هم؛ لأن خصائص ما يُكتب وما نطالعه أقرب إليكم منهم، فأنا أعرف مفرداتكم ومصطلحاتكم جيدًا.

كان يكذب كالعادة، وظهر هذا في عينيه ومراوغاته، وراح كتاب كثيرون يشيرون إلى منصة إطلاق الشتائم ويحددون مكانها ومن يحركها، ويتحدثون عن أجور منتظمة تدفع لمن يقومون بهذا العمل الكريه. لكن كل هذا ظل من قبيل التكهنات أو التسريبات الخفيفة التي لا تقيم دليلًا دامغًا، ولذا بقيت الفرصة سانحة أمام جماعة الإخوان للإنكار كالعادة. لكن الدليل لم يلبث أن أتى ناصعًا في ركاب تحقيق استقصائي قام به مصطفى زكريا المحرر بجريدة الصباح، بعد أن قدم نفسه للإخوان باعتباره شابًّا كارهًا للتيار المدني وراغبًا في أن يدافع عن الإسلام، وعبر وسطاء تمكن أن يعمل ضمن إحدى كتائب الشتائم تلك، وظل في موقعه بضعة أشهر، خرج بعدها ليكتب تجربته كاملة، ولم يجرؤ أحد من الإخوان أن يكذبه؛ لأن ما كتبه جاء مشفوعًا بصور وشهادات من الصعب إنكارها.

إن هذا معناه أن جماعة الإخوان تمارس العنف اللفظي بطريقة ممنهجة، لم تكتف فيها بالغمز واللمز الذي تحمله تصريحات قادتها في حق كثيرين من المختلفين معها، بل راحت تضع لها قوامًا منظمًا، من يطالع ما ينتجه قد ينعقد لسانه من الدهشة عن حجم البذاءة التي تخرج من أولئك الذين يدعون أنهم ربانيون، يكرسون حياتهم لنصرة الشريعة، وإعادة البشرية إلى القيم التي حملتها رسالة الإسلام في نصاعتها الأولى.

وانتقل العنف الرمزي واللفظي إلى عنف مادي ظاهر وطافح. فتنظيم الإخوان هو الذي أرسل كوادره إلى قصر الاتحادية ليهدموا خيام المعتصمين، ويقبضوا على بعضهم ويتولوا استجوابهم نيابة عن أجهزة التحقيق، وتعذيبهم كما تفعل أجهزة الأمن القاسية، لكن افتضاح هذا الأمر والضغوط التي تعرضت لها السلطة من الداخل والخارج حيال هذا الفعل الشنيع، ربما جعلها تفكر في أن تبحث عن وكلاء للعنف.

إن عنف السلطة في زمن الإخوان لا يقتصر على الجماعة فحسب، بل غيرها من التنظيمات المتأسلمة المتواجدة في الساحة وبعض الشخصيات التي تقوم بالوعظ والدعوة، والمتحالفة مع الإخوان أو التي تتواطأ معهم، وتتصور أن الدفاع عنهم واستباحة أموال وأعراض المختلفين معهم في السياسة أو في الفكر عمل شرعي واجب دفاعًا عما يسمونه «المشروع الإسلامي». والأمثلة عديدة عن تجمعات وكيانات وتنظيمات وأفراد.

أحد هؤلاء الأفراد، الذي أعرضه هنا كمثل واحد فقط تكرر عشرات بل مئات المرات،

هو الدكتور محمود شعبان أستاذ البلاغة بجامعة الأزهر، والداعية المعروف بمهاجمة المخالفين للإخوان في الموقف السياسي والاتجاه الفكري.

فشعبان انحرف بالآيات البينات، والأحاديث المنسوبة إلى الرسول الكريم ﷺ، عن مقصدها المستقيم، وراح يحرض على قتل قادة «جبهة الإنقاذ الوطني»، في وصلة من التهور والرغبة في الذيوع، لم تلبث أن تبددت وذابت كما يذوب الليل في النهار حين واجهه الجميع باعتراض، وفي مقدمتهم من وصلوا إلى السلطة، الذين ظن أنه بقوله هذا يتقرب إليهم أو يسدي إليهم نفعًا. ولا أعرف كيف يمكن لمتخصص في البلاغة أن يقع في أخطاء ساذجة، فيوظف «نصًّا» لخدمة غرض إجرامي، أو يحيله إلى ما يدور في رأسه، فيلوي عنقه، وهذا ما نعانيه حيال «الحفظة المتعالمين»، الذين يرددون ما قرءوه بلا تدبر ولا روية ولا ورع.

فالرجل استخدم في مسعاه هذا الآية الكريمة التي يقول فيها رب العزة سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلاَفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

فيقع هنا في استبدال عجيب، وكأنه يضع مكتب الإرشاد موضع «الله» والعياذ بالله، ويضع محمد مرسي موضع الرسول، وهذا ضرب من الخبل، وبالتالي فإن الوقوف ضدهما يستوجب القتل. كما أن الذين يعترضون على مرسي وجماعته، لا يحاربونهم بالمعنى والطريقة المتعارف عليها في الحرب والقتال، إنما ينافسونهم سياسيًّا، وإن احتدَّت المواجهة فتنزلق من المنافسة إلى الصراع، وليس حمل السلاح، بل إن الذين يهددون بحمل السلاح هم مناصرو مرسي، ولنعد إلى تصريحات خيرت الشاطر قبل إعلان نتيجة الجولة الثانية من انتخابات الرئاسة، ولنعد إلى تهديدات «حازمون» ومن لف لفهم.

كما أن استشهاد شعبان بحديث نبوي عن درء الفتنة وقتل مثيريها، ينطلق من مقدمة خاطئة؛ وهي أن مرسي هو «ولي الأمر العادل» بالمعنى الذي اصطلح عليه الفقهاء، وبالتالي لا ينبغي الخروج عليه، أو تجب مبايعته على المنشط والمكره. فمرسي حاكم لا ولاء له إلا لمشروع جماعة الإخوان، والذي يثبت كل يوم أنه لا يمثل الإسلام تمثيلًا صادقًا وأمينًا، فمفتاح الإسلام هو «الصدق» و«الأمانة» وهما الفضيلتان اللتان كان يتسم بهما الرسول ﷺ قبل أن يوحى إليه، ولا يمكن لمن يكذبون كما يتنفسون، ويحولون الدين إلى مجرد أداة للتسويق والتعبئة السياسية أن يشكلوا رافعة للإسلام، وحتى لو تعاملنا مع ما عليه الإخوان بوصفه «اجتهاد في الإسلام» فهو اجتهاد ينكشف الآن خطؤه.

والآية التي استخدمها الدكتور شعبان هي رقم (33) من سورة المائدة، اقتطعها من بين أخواتها متعجلًا أو مغرضًا، ولو عاد إلى الآية (32) لوجد أن الله تعالى يقول فيها: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾. وليسأل نفسه: من الذي يقتل الأنفس الآن

في شوارع مصر؟ ومن الذي يخون الأمانة والعهد ويخرج عن التعاقد؟ وليعرف شعبان وأمثاله أن أخذ الروح هي منازعة لله في مشيئته، فالذي يعتزم قتل شخص ويقول: سأقتله في اللحظة الفلانية، ويتربص له لتحقيق هذا الغرض الدنيء، يتصور أنه هو من يحدد أجله، وهذه مسألة من الغيبيات التي احتفظ الله تعالى بها لنفسه، وإن توهم الساعي إلى القتل أنه مجرد أداة لله في هذا الفعل، فالله طيب لا يقبل من الأعمال إلا الطيب، والقتل من أخبث الخبائث وأكبر الكبائر.

إن شعبان مستسلم فيما تفوه به، وتقهقر عنه في انسحاب خجول، للرؤية السياسية التي كان يروجها من حولوا «الخلافة الراشدة» إلى «ملك عضوض» إذ كانوا ينعتون كل من يتصدى لظلمهم بأنه «مرتد» حتى يستبيحوا دمه؛ لأنهم لو قالوا عنه «متمرد» مثلًا، لخلعوا عليه شرعية أخلاقية وسياسية، وبذا استعملوا الدين سيفًا لإطالة عمر ملكهم بقطع رقاب فاضحيهم ورافضي جورهم، وهذا هو المعين الذي يغرف منه شعبان، بوعي أو من دونه.

لكن هل فتاوى القتل جديدة؟ والإجابة بالطبع لا، إنها قديمة قدم الاستبداد والطغيان والتعصب في حياة البشر، عانتها كل المجتمعات الإنسانية، وأتباع الأديان السماوية، حيث سعى السلاطين المستبدون والملوك الجائرون إلى تكفير من عارضوهم وتصدوا لظلمهم، وحرضوا الناس ضدهم، وكانت أدواتهم في التكفير رجال دين أو علماء دين، فعُذبت أبدان، وأُزهقت أرواح، وسُجنت أنفس، وحُرقت كتب، وشُوهت سمعة أطهار أبرار، لكن التاريخ طمس سير الظالمين بينما سجل قصص المدافعين عن الحق والمتصدين للباطل والمنحازين إلى أشواق الناس إلى العدل والحرية والكفاية والمساواة.

وكنا قد ظننا أن التكفير والعنف النابعين من تصورات وفتاوى دينية قد ذهبا إلى غير رجعة، بعد أن عانيناهما طويلًا منذ أربعينيات القرن العشرين على أيدي جماعة الإخوان ثم مطلع الألفية الثالثة على أيدي الجماعة الإسلامية ومختلف التنظيمات الجهادية، إثر سعي جماعات وتنظيمات اتخذت من الإسلام أيديولوجية لها إلى تطبيق ما سبق أن قاله فقيهها الميت الحي ابن تيمية: «أي من طائفة امتنعت عن تطبيق شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة والمتواترة، قوتلت عليها، والقتال لمجرد المنع لا على جحد الوجود».

وظن البعض أن انخراط أتباع التنظيمات والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية من بابها المشروع، سيقضي على ما تبقى من احتمال لوقوع العنف، لكن فُجعنا بعودة الإخوان أنفسهم، بعد أن تباهوا طويلًا وكثيرًا بتطليق العنف إلى غير رجعة إلى الاعتداء على معارضيهم، بقتلهم واعتقال بعضهم واحتجازهم وتعذيبهم واستجوابهم في سماجة وقسوة ضارية، ثم توالي الاتهامات لهم بخطف شباب الثورة والاعتداء عليهم بإفراط، وتهديد آخرين بالسحل والقتل، بل وصل الأمر إلى حد تعزز الشكوك في أن فرق الإخوان، التي سمع الناس هديرها بهتاف «قوة .. عزيمة .. إيمان»، تدبر أعمال عنف من قبيل الحرق والتحرش الجنسي الممنهج بالفتيات لتخويف النساء من المشاركة في الاحتجاجات على حكم الجماعة، وكذلك شيطنة الثورة. وهذا العنف أوجد عنفًا مضادًّا، بعد أن كفر قطاع من شباب الثورة، للأسف، بالمسار السلمي.

ومع الإخوان أو إلى جانبها علينا أن ننظر إلى حلفاء الجماعة الذين كنا نظن أنهم قد طلقوا العنف إلى غير رجعة، لكن ها هي الأيام تثبت أنهم أوقفوا العنف ضد السلطة لكنهم لم يتخلوا عنه حيال المجتمع بشتى أطيافه.

فعلى مدى السنين التي سبقت ثورة 25 يناير، لم يفلح العنف المضاد في وأد الجماعات والتنظيمات الإسلامية المتطرفة أو تحجيمها وإضعافها إلى الدرجة التي تخرجها من حيز الفاعلية إلى هامش الخمول والخمود، الذي تفقد فيه القدرة على تعبئة تأبعيها وتجنيد غيرهم، وتعجز عن تحدي السلطات والحكومات، سواء عبر الخطاب والرموز أو من خلال الحركة في الواقع، والتي تبدأ من «المنشورات» المعادية لتنتهي عند ارتكاب أعمال العنف في أقصى صورها.

وطيلة العقود التي خلت والحركة الإسلامية الراديكالية، بشكل عام، تسير بشكل حلزوني متصاعد، يتشكل من حلقات متتالية، تتسع كلما تقدمنا في الزمن، وهي إن هبطت أو تراجعت إلى الخلف بفعل الضربات الأمنية الكاسحة، فإنها تدخل مرحلة كمون، تقصر أو تطول حسب الأحوال، ثم تعود أقوى مما كانت، إما على اسمها القديم وهيئتها السابقة، أو في صورة جماعات جديدة تحمل أسماء أخرى ويتزعمها قادة آخرون، لكنها تتبنى الأفكار نفسها، وتقدم على التصرفات ذاتها، وكأن شيئًا لم يحدث.

وهذا النمو المتصاعد لهذه التنظيمات والجماعات، المصحوب بعودة بعضها إلى المربع الأول في الفكر والحركة، جعل بعض الحكومات العربية على اختلافها، تؤمن بثلاثة أمور رئيسية: أولها أن هناك ضرورة لعدم ترك المجال الديني بمعناه الواسع حكرًا على الجماعات والتنظيمات السياسية ذات الإسناد الإسلامي، أو التي تتعامل مع الإسلام بوصفه أيديولوجية سياسية تساعدها في كسب الشرعية والتمدد الاجتماعي وتبرير سلوكها وتفسيره. ومن ثم فإن الحكومات العربية راحت تزاحم هذه الحركات في استغلال الحيز الديني، بل تصارعها من خلال تبني خطاب ديني مضاد، أو إنشاء كيانات موازية تنتج مثل هذا الخطاب وترعاه، وتسعى في الوقت ذاته إلى تعبئة قطاعات من الجماهير حول السلطة، ودحض أي اتهامات ترمي بها الجماعات الإسلامية النظم الحاكمة لتصورها بأنها نظم مغالية في العلمانية وتعمل ضد الدين، أو لا تعطيه وزنه الحقيقي في الأمور السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

والأمر الثاني هو دخول بعض الأنظمة، وفي مطلعها النظام المصري، في حوار مع الجماعات الإسلامية التي طرحت نفسها بوصفها «معتدلة»، وتمكين بعضها من الاندماج في الحياة السياسية المدنية، عبر تكوين الأحزاب والمشاركة في النقابات المهنية والجمعيات الأهلية. وهذا التصرف استهدف تحويل هذه الجماعات إلى قوة مضافة وإيجابية، وقطع الطريق على تطرفها، أو لجوئها إلى العمل تحت الأرض، وتخطيطها لارتكاب العنف ضد السلطة والمجتمع.

أما الثالث فهو فتح الباب أمام الجماعات المتطرفة للعودة عن نهجها العنيف، والتوبة عما ارتكبته في الماضي من أعمال يجرمها القانون ويحرمها الشرع الحنيف، ومراجعة الأفكار والأطر والتخريجات الفقهية التي بررت لها العنف، وصورت لها المختلفين معها

في الرؤى على أنهم فاسقون أو جاهلون أو كافرون، وجب الضغط عليهم، بدءًا من النصيحة وانتهاءً بالقتل.

وقد بدأت محاولات إقناع المتطرفين الإسلاميين بالتخلي عن أفكارهم ومراجعة مواقفهم مع محاكمة «جماعة المسلمين» المعروفة أمنيًّا وإعلاميًّا باسم تنظيم «التكفير والهجرة» فقد دخلت هيئة المحكمة في حوار فقهي عميق مع أفراد هذه الجماعة لتفنيد آرائهم وفضح مواقفهم وتعريتهم أمام الرأي العام، وكان الهدف من هذا الحوار، ليس فقط الوقوف على أفكار هذه الجماعة بما يظهر مخالفتها للقانون، بل هزيمتها فقهيًّا، بما يخلع عن تصوراتها البريق الذي كانت تحمله وقتها، من جرأة على السلطة والمجتمع، وتقديم حلول بسيطة لبعض المشاكل الاجتماعية، وجني فضائل المغامرة، أو إتاحة الفرصة للتمتع بلذة العيش في خطر، التي يرومها بعض الشباب. لكن هذه المحاولة تكسرت أمام إصرار شكري مصطفى وأتباعه على مواقفهم، وأمام أوهامه التي صورت له حتى لحظة صعوده إلى المشنقة أنه نبي آخر الزمان، ولذا لن يستطيع أحد أن ينال منه، وأن أفكاره ولدت لتعيش وتنتشر، لأنها تحاط بحماية الله ورعايته.

والخطوة الثانية تمثلت في حملات الوعظ والإرشاد التي رعتها السلطات المصرية أيام حكم مبارك وقامت على أكتاف رجال من الأزهر والأوقاف، وتوجهت مباشرة إلى «الجماعة الإسلامية» التي نشطت بشكل ملحوظ أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن المنصرم حتى أصبحت تشكل تحديًا كبيرًا للنظام الحاكم. وكانت هذه الحملات تستهدف سجناء الجماعة وطلقاءها على حد سواء، لكنها لم تثمر شيئًا ذا بال، فالجماعة الإسلامية كانت وقتها تعيش أزهى مراحلها، بعد أن اشتد ساعدها، بشكل ظاهر، وكانت تتوهم أن بوسعها أن تصل إلى السلطة في زمن يسير؛ ولذا تعاملت مع مسألة الوعظ هذه باستهتار شديد. كما أن أغلب من قاموا بعملية الوعظ هذه كانوا مرتبطين بالسلطة، أو غير مشهود لهم بالكفاءة الفقهية والاستقلالية والنزاهة والورع.

لكن الجماعة تفاعلت بإيجابية مع هذا الحوار بعد هزيمتها في الصراع المسلح ضد السلطة، الذي امتد من عام 1988 إلى عام 1997، ثم افتقادها التعاطف الشعبي بعد امتداد عنفها إلى المجتمع، فضلًا عن شعور قادتها أنهم قد يقبعون في السجن حتى توافيهم المنية، في ظل قانون الطوارئ الذي لا يحترم انقضاء فترات محكومية السجناء السياسيين، ممن ترى السلطة أن تواجدهم طلقاء بين الناس يشكل خطرًا جسيمًا عليها. وتجلى هذا التفاعل الإيجابي في المراجعات التي أعلنها قادة الجماعة، وتضمنتها كتيبات ستة، صدرت عن دار نشر مصرية، وخرجت إلى الناس، ليقرءوها، ويكتشفوا من ثنايا سطورها أن الجماعة الإسلامية تخلت عن أفكارها القديمة التي حواها كتابها الأساسي «ميثاق العمل الإسلامي» الذي أصدرته في مطلع الثمانينيات، وعرف الناس منه إطارها الفكري والفقهي، وأهدافها، ووسائل عملها.

ووصل الأمر إلى ذروته في البيان الذي أصدره منظر وفقيه القاعدة الأول سيد إمام عبد العزيز، المعروف باسم الدكتور فضل، من أحد السجون المصرية، وطرح فيه مبادرة تحرم التوسع في القتل باسم الإسلام، وتستنكر إزهاق الأرواح على خلفية الجنسية أو اللون أو المذهب، وترفض استحلال أموال المعصومين، وتخريب الممتلكات.

ثم جاء البيان السياسي الذي أصدره القياديان البارزان في تنظيم الجهاد عبود وطارق الزمر، وأعلنا فيه تأييدهما للمراجعات الفقهية التي بدأها الدكتور فضل، وانطلقا من اقتناع بأن «حالة الصراع التي مرت بها مصر في التسعينيات قد أضرت كثيرًا بالبلاد على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وحقوق الإنسان؛ ولذا بات على التيار الإسلامي تحمل المسئولية وترتيب الأولويات والنظر في مصالح العباد ومد يد العون للخروج من هذه المحنة وتلافي أسبابها وآثارها وطرح متوازن يحقق الوجود السلمي المشروع للتيار مع كف الأيدي عن الاقتتال الداخلي والصراع الدامي بين الأطراف».

وبغض النظر عن مدى مصداقية ما نسب إلى فضل والأخوين الزمر من عدمه، فإن اقتناع السلطات بفتح باب الرجوع والمراجعة أمام العناصر المتطرفة كان يتنامى كل يوم، رغم تخوف البعض من أن تكون هذه المراجعات مجرد تكتيك يتبعه المتطرفون، ليتحرروا من السجون، ويعدوا العدة للعودة إلى المواجهة المسلحة من جديد. وكان هناك داخل دولاب السلطة من ظل يعتقد دومًا في كل الأحوال أن ترك باب الرجوع مفتوحًا أمام المتطرفين ليندمجوا في المجتمع من جديد، مصحوبًا بتمكين «الإسلاميين» المعتدلين من العمل في إطار الشرعية السياسية والمشروعية القانونية، يفيد كثيرًا في تضييق دروب التطرف، بعد أن أظهرت الحلول الأمنية الصِّرف عجزها عن وضع حد له.

وزادت هذه القناعة بعد دخول تنظيم الجهاد على الخط بمراجعة الدكتور فضل. وكان شيئًا حميدًا وقتها أن يدور حوار ونقاش علمي عميق، متكامل الأركان، حول الوثيقة التي أطلقها هذا الرجل ووسمها بـ «ترشيد الجهاد في مصر والعالم». وكان من الطبيعي أن يمتد هذا الحوار إلى مضمون الوثيقة وشكلها والسياق الزماني والمكاني التي رأت فيه النور.

وقد دافع كثيرون من المفكرين والمثقفين وقتها عن هذا المسلك، ورأوا أنه من الضار بالمصلحة العامة أن ينزلق النقاش إلى «التصيد» أو «التشكيك الكامل» أو «المصادرة» على الثمار المنتظر أن نجنيها من المراجعات الأخيرة، بدا الاهتمام بالبناء على ما جرى، والاستفادة منه، والتعبير عن الأمل في أن يكون ما جاء في هذه الوثيقة هو بداية، وأن تتوافر للمراجعات المقبلة كل عوامل العدل والنزاهة والقوة والديمومة، وأولها أن تتم في الهواء الطلق بين الناس، وعلى مسمع ومرأى منهم، فتخرس ألسنة المشككين، وتبطل حجج المرجفين، وينفتح الباب على مصراعيه أمام جراحة كاملة للأفكار المتطرفة التي ابتلي بها الإسلام والمسلمون قرابة أربعة عقود من الزمن على الأقل، والتي عاناها المجتمع المصري طويلًا.

لكن كان من الضروري وقتها ألا نقف عند حد مراجعة أو تراجع يتأسس على المعاني والأفكار والإحالات والاقتباسات القديمة، يقلبها على وجه آخر من وجوهها المتعددة، مستفيدًا من غزارة ما يحويه علما الفقه والتفسير من اختلافات، بل كان يجب أن ننطلق إلى صناعة «قطيعة معرفية» واضحة المعالم مع الكثير مما تختزنه بطون الكتب الصفراء. فعند تلك المرحلة كان يمكن أن نقول بثبات وثقة إننا انتهينا من تفاعل خلاق وهجوم إيجابي مدروس على التراث، فمحصناه وغربلناه وساءلناه بوصفه منتجًا بشريًّا

يحتمل الخطأ، وليس شيئًا أو معنى مقدسًا يمكن أن يتصور بعض المخبولين أنه قد يزيح أو يجور أو حتى يتقدم على الأسس الثابتة التي رسخها القرآن الكريم والصحيح من الأحاديث التي نسبت إلى الرسول ﷺ.

وكان من الضروري أيضًا ألا يقتصر النقاش على «علم الدين» الذي يُعنى بكل ما أسفر عن استخدام المنهج العلمي في التعامل مع النص الإلهي والحديث النبوي، فأنتج «العلوم الشرعية»، بل يمتد إلى «التدين» باعتباره السلوك النابع من الدين، والمتأسس عليه، بشكل أصيل لخصه قول مأثور هو: «الدين المعاملة»، أما «الدين» نفسه فيبقى خارج ادعاء أي طرف باحتكاره، مهما بلغت درجة إلمامه بعلوم الشرع، ومهما ارتقى تدينه.

وما أنتجه سيد إمام عبد العزيز هو من قبيل «علم الدين»، بل الرجل بارع في هذا الشأن ويضاهي الفقهاء والعلماء الثقات، وآن الأوان أن ننتقل إلى معالجة أمور «التدين» ودفع كل الفرق الدينية وعلماء الدين إلى الاقتناع بأن الصواب مسألة نسبية، وليس هناك من يحتكره على الإطلاق.

ومن حسن التصرف أن كثيرًا من المناقشات والمداولات التي دارت حول الوثيقة انصبت بالأساس على جدواها في هذه اللحظة، ومدى تأثيرها المنتظر، وموقع صاحبها بين نظرائه وأقرانه وأتباعه وتلاميذه والسامعين لكلامه والمؤتمرين بأمره، ثم محاولة مضاهاتها بما جاء في كتابيه المؤسسين «العمدة في إعداد العدة» و«الجامع في طلب العلم الشريف»، لتقف على مقدار التطور الذي طرأ على الرجل، والتعديل الذي أدخله على أفكاره. لكن أغلب المناقشين والمهتمين لم يصوبوا أهدافهم إلى ما هو أبعد من «وثيقة» تدور في فلك المعاني الماضية، وتتخذ من طريقة الأسلاف في التفكير والتدبير مسلكًا أساسيًّا، قد يجعلها برمتها منتمية إلى زمن غابر، أكثر من انتمائها إلى القرن الحادي والعشرين الذي يحتاج إلى رؤية مغايرة للتيارات المسيسة التي ترفع من الإسلام شعارًا لها، أو تحوله إلى أيديولوجية، أو إطار للحركة الاجتماعية.

وكان الأولى إلى جانب ما تناولته أقلام المتبارين حول الوثيقة مدحًا وقدحًا، يتدرج من السطحية إلى العمق ومن العرضي إلى الجوهري، أن يُعطَى اهتمام كاف بالبحث عن سبل أكثر نجاعة تجذب التفكير السياسي للإسلاميين، المعتدلين منهم والراديكاليين، إلى مستوى ملائم لزماننا هذا، بل كان من الأفضل أن نشجع الجميع على التمعن في إمكانية «تديين السياسة»؛ أي منحها إطارًا أخلاقيًّا يبعدها عن الغش والخداع والمخاتلة الملتصقة بها في أذهان القاصي والداني، وليس في مواصلة «تسييس الدين»، وهي الطريقة التي لا يزال سيد إمام عبد العزيز، وكل من يلف لفه، يدور في فلكها حتى بعد قيام ثورة يناير.

وكان من المهم ألا يشارك كل من ناقش هذه الوثيقة وتدبرها، شفاهة أو كتابة، في التسويق لوهم يعتقد في أن مثل تلك المراجعة أو مراجعات الجماعة الإسلامية من قبل ستقود حتمًا إلى القضاء على التطرف الديني، وستمنع انزلاقه إلى ممارسة العنف ضد السلطة والمجتمع. فهذا لن يتم إلا بمعالجة الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى التطرف، ومن ثَمَّ الإرهاب، سواء أكانت مادية أم فكرية.

وها هو الزمن قد طوى هذه الوثيقة، وتراكم الغبار على الكتاب الذي حواها ودفع به إلى سوق المطالعة والقراءة، لكن ها نحن نعود إليها وإلى مراجعات الجماعة الإسلامية كلما لاح في الأفق تطرف فكري أو إرهاب مسلح أو تهديد بالعنف ضد القوى السياسية والكتاب والإعلاميين.

ففي الحقيقة كان الأهم من هذه المراجعات دومًا والأشد تأثيرًا منها هو إيجاد قطيعة مع الأسباب التي تغذي التطرف، وتدفعه دفعًا ليصير إرهابًا ممقوتًا. أما معالجة العَرَض دون المرض، والتهليل لبعض صفحات تصدر هنا أو هناك، ودفن الرءوس في الرمال حيال تجريف القيم الإنسانية والمدد الروحي وإشاعة الظلم والفقر والاستبداد، فلن يخرج بلادنا من هذه الدائرة الجهنمية.

لكن كل هذه المحاذير راحت هباء أمام فرحة الجميع بمراجعات «الجماعة الإسلامية» وتراجعات مفتي تنظيم الجهاد، لنستيقظ عقب ثورة يناير على دق طبول حرب جديدة من قِبَل هؤلاء على المختلفين معهم.

فالدكتور فضل لم يلبث أن عاد إلى التكفير، وهذه المرة كفر مرسي نفسه، في حوار مطول نشرته صحيفة «التحرير» بعدديها الصادرين يومي 30 و31 مارس 2013.

وفي هذا الحوار رأى إمام أن «الدستور والقانون عمل كفري، وميليشيات الإخوان طواغيت، ومعظم أعضاء مكتب الإرشاد مرتدون، وقتلى الجماعة كفار وليسوا شهداء؛ لأنهم سقطوا في سبيل الطاغوت، بينما ضحايا مرسي من المعارضة شهداء، وكل من انتخب مرسي أو أيده ولو بكلمة أو بقرش مرتد، ومعارضة مرسي واجب شرعي، ومقرات حزب الإخوان مثل بيوت عبادة الأصنام، والجماعة تضمن حكم الكفر في مصر لكي ترضى عنها أمريكا. والبرلمان مجلس شرك».

ويتطابق هذا مع ما ذهب إليه محمد الظواهري، زعيم السلفية الجهادية، حين قال: «يمكن أن نلجأ إلى الجهاد والعنف داخل المجتمع، إذا خرج الحاكم عن الشريعة الإسلامية، مثلما فعل مبارك وبشار الأسد .. نحن عبيد، نفعل ما أمرنا الله به .. وتصورنا عن الحكم الإسلامي لم يتحقق بعد صعود جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم، وليس بيننا وبين محمد مرسي ولا جماعة الإخوان المسلمين اتصال، ولا نسعى له، ولكننا نرحب بأي دعوة للحوار».

وقبل حوار فضل وتصريحات الظواهري كان هناك من هتفوا: «يا شريعة فينك فينك .. حكم الإخوان بينا وبينك» .. أعتقد أن الذين صرخوا بهذا الهتاف لم يصل إلى أسماعهم أنين مرسي وهو يقول لمن التقاهم من كبار رجال جماعة الإخوان أخيرًا: «رؤية الأمور من نافذة الرئاسة تختلف تمامًا عن رؤيتها من نافذة التنظيم»، لكنهم بالقطع أنصتوا إليه وهو يقول من طرف لسانه: «دولة دستورية وطنية ديمقراطية حديثة»، وربما تعجبوا وقتها، لكنهم كظموا غيظهم وقالوا في أنفسهم: «لكل حادث حديث».

فمرسي الذي أفرط في الكلام عن «تطبيق الشريعة» في حملته الانتخابية، من دون أن يُعرّف سامعيه ماذا تعني الشريعة لديه، أتى الوقت الذي يجد فيه من يحاسبه على «الدعاية الانتَخابية» التي غالبًا ما تكون مذيلة بالأكاذيب والحيل، وموشاة بالوعود البراقة، بل يمتد

الحساب ليس على ما قصد مرسي وما كان يدور في رأسه وهو يطلق كلامًا زاعقًا لجذب الكتلة السلفية إلى جانبه في مواجهة منافسيه، لكن على ما فهم هؤلاء وما علقوا من آمال على رجل ينتمي إلى جماعة كثيرًا ما رفعت شعار «الإسلام هو الحل» وربحت به بعض معاركها، من دون أن تحدد أيضًا ماذا تقصد بذلك، أو تقدم تصورًا موسعًا يبين للناس كيف تترجم الشعارات إلى برامج في المجالات كافة، واكتفت أيامها بالهمس في أذن كل من سأل: أين البرنامج؟ مجيبة: الشيطان يسكن في التفاصيل.

جاءت لحظة التفاصيل، واستيقظت كل الشياطين، ولا مهرب من هذه الحقيقة بمزيد من الوعود والعهود والأكاذيب السياسية، فأنصار مرسي من غير جماعته التي لا تزال تسمع وتطيع، يتوزعون على فريقين، الأول صغير يكفِّره ولا يرى فرقًا كبيرًا بينه وبين «مبارك العلماني»، والثاني يطالبه بـ«شرع الله» ونظم مليونيات في سبيل هذا، غير معني بأي حسابات سياسية يضعها مرسي في رأسه، مثل العودة مرة أخرى من «القفز» إلى «التدرج» الذي كثيرًا ما سلكه الإخوان في تمهل وتؤدة، لأن الظرف قاهر و«الضرورات تبيح المحظورات»، أو خوف الإخوان من نقد الخارج لأسلوب حكمهم، لاسيما حليفتهم الحالية وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي رتبت أوراقها الجديدة في منطقة الشرق الأوسط برمتها على أكتافهم، وهم يدركون جيدًا أن واشنطن لم تعطهم إلا لتأخذ، وأن إغضابها ليس في صالحهم، فضلًا عن تخوف الإخوان من الإجابة عن السؤال الحتمي والضروري الذي تتهرب منه كافة القوى التي تتخذ من الإسلام أيديولوجية سياسية لها: كيف يمكن تطبيق «الحدود» في ظل عجز فادح وفاضح عن توفير «الحقوق»؟

لكن كثيرين ممن ناصروا الإخوان ووقفوا إلى جانب مرسي لا ينشغلون بكل هذه الحسابات، لكنهم مشغولون الآن بالإجابة عن سؤال مهم بالنسبة لهم: هل مرسي أيضًا علماني كمن سبقوه؟ وهنا لن تجدي معهم أقوال يطلقها البعض من قبيل «في السياسة لا يتناقض الإسلام مع العلمانية الجزئية التي لا تفصل الدين عن الحياة» أو «مرسي يقدر أفكار سيد قطب التي تتفاعل بإيجابية شديدة مع الرؤية السياسية للسلفية الجهادية»، كما لن يستطيع أحد أن يقنعهم بأن «الشريعة» كانت مجرد لافتة رفعها الإخوان ليجمعوا السلفيين حولهم.

لكن حين بدأ قطاع من الجهاديين يكتشف هذه الخديعة عادت نبرة «تكفير السلطة» التي لا شك أنها تنطوي على «عنف لفظي ورمزي» لا يلبث أن يترجم إلى عنف مادي، جنبًا إلى جنب مع العنف الذي تمارسه جماعات وتنظيمات مسيسة تتخذ من الإسلام أيديولوجية لها ضد المخالفين لها في الرأي والاتجاه السياسي.

ومن يطالع كتاب منير أديب «الجماعات الإسلامية والعنف .. العودة إلى العمل المسلح» قد يجد إجابة عن السؤال المخيف الذي يتداوله البعض حاليًّا وهو: هل يمكن أن تعود بعض التنظيمات الجهادية وغيرها إلى ممارسة العنف المسلح والإرهاب من جديد ضد السلطة أو المجتمع؟ وهنا يجيب: «المشهد الذي جرى في العباسية ضد المجلس العسكري، وتجمع فيه بعض القطبيين والسلفية الجهادية وأصحاب الرايات السوداء لهو خير دليل على أن بذور العنف لا تزال موجودة.. فهؤلاء جمعوا معهم الآلاف من الشباب بشعار: الموت في سبيل الله أسمى أمانينا، فكان هذا بمثابة ما قبل البركان». بل يفاجئنا

المؤلف بقوله: «البعض من الجماعات الإسلامية ما زال يؤمن بأفكار التكفير والهجرة، ولكنهم يفتقدون مفكرًا ومنظرًا وقياديًّا يحملهم لتنظيم يعمق هذه الفكرة لدى المجتمع ويؤصلها ويدفع نحو تطبيق قواعدها».

لكن أي رصيد لا يزال متواجدًا بيننا لأفكار شكري مصطفى التي لم تكُفَّ عن التناسل والتوالد في ركاب التنظير الأعمق والأشمل لسيد قطب وأبو الأعلى المودودي؟ يجيبنا منير في كتابه الذي ينطوي على لقاءات معمقة أجراها مع جهاديين متقاعدين أو مترقبين، قائلًا: السلفية الجهادية تيار جديد يحمل لواء العنف وله أنصار كثر يميلون إلى هذا الأسلوب، وهو يستمد قوته من التيار السلفي عمومًا في مصر، وأغلب أعضائه مروا بتجربة السجن الأليمة فازدادت أفكارهم تطرفًا بين شقي رحى التعذيب والاضطهاد، فأصبحوا أكثر إيمانًا بجدواها، ولهم شيوخهم الذين يبررون لهم هذا المسلك.

لكن ماذا عن المستقبل؟ هنا يتوقع المؤلف أن تعود «المجموعات القتالية» التي تكفر الحاكم وتكفر من لا يكفره، وبالتالي ترمي المجتمع كله بالكفر وتستبيح أموال وأعراض المسيحيين، إلى العمل من جديد، ويعزو هذا لأسباب منها محدودية تفكير أتباعها وعدم وجود روابط تنظيمية كبرى تجمعها وتمكن من السيطرة عليها.

وبعد أن يستعرض الكاتب تاريخ العنف الذي مارسه تنظيم الجهاد والجناح العسكري للجماعة الإسلامية ينتهي إلى المعضلة التي نواجهها حاليًّا وهي «السلفية الجهادية»، وهؤلاء يعتبرون أنفسهم امتدادًا لتنظيم القاعدة وحركة شباب المجاهدين في الصومال، وحركة طالبان في أفغانستان، وقد رفضوا المراجعات الفكرية كافة؛ سواء التي قام بها قادة الجماعة الإسلامية أو مفتي الجهاد الدكتور سيد إمام عبد العزيز، ووصفوا أصحابها بأنهم «تراجعوا عن فريضة الجهاد» التي يتمسكون بها، وهم «ليس لهم تنظيم واضح أو إطار يتحركون من خلاله، لكن... لهم شيوخ يأخذون عنهم .. وهم ينتشرون في كل أنحاء مصر، لا سيما في سيناء».

وبعد مقابلات ودراسات وغوص في التاريخ القريب للعنف الذي مورس على خلفية رؤى فقهية ملتوية تحاول أن تسند مضمونها إلى النص الإسلامي ينتهي الكاتب إلى قول خطير يعرضه في ثقة قائلًا: «الفترة القادمة سوف تشهد عملًا مسلحًا ربما يكون ضعيفًا أو محدود الأثر من الناحية المادية، ولكن أثره المعنوي سيكون كبيرًا. وهذه العمليات ستكون عشوائية».

وقد عثرت أجهزة الأمن المصرية بعد قتل واعتقال أعضاء مجموعة إرهابية أُطلق عليها «خلية مدينة نصر» في سبتمبر 2012 على وثيقة تسمى «فتح مصر» تبين تواجد نية مبيتة لديها لممارسة العنف على نطاق واسع ضد الجميع، فقد نصت على أن «رئيس الجمهورية محمد مرسي كافر، ومؤسس جماعة الإخوان حسن البنا كان عميلًا للسفارة البريطانية، والإخوان لا دين لهم ولا شرع، ويستقوون بالأمريكان، وليسوا جادين في تطبيق الشريعة، بل إنهم على استعداد لوضع أيديهم في يد إبليس للحفاظ على السلطة وتمكين تنظيمهم من مصر، وهم لا جهادًا صنعوا ولا معاهدات قطعوا، ويعملون على تفتيت قوة المجاهدين، ولديهم القدرة على هذا؛ ولذا يجب الاستعداد لمواجهتهم بالقوة».

ولم تقصر الوثيقة القتال ضد الإخوان فحسب بل رأت أن «قتال الجيش والشرطة واجب، وقتل الإعلاميين حلال، وقتال الصوفية واجب أيضًا؛ لأنهم مشركون بالله».
ووضعت الوثيقة ستة بنود رئيسية لأتباعها، بعد استشهادات بآيات وأحاديث الْتَوى تأويلها وآراء فقهية نُزعت من سياقها. ويمكن ذكر ذلك على النحو التالي:

1 – اكفروا بالطواغيت وعادوهم وأبغضوا من أحبهم أو جادل عنهم أو لم يكفرهم؛ لأن مثل هذا قد كذب على الله وافترى، إذ فرض الله عليه الكفر بهم والبراءة منهم ولو كانوا إخوانه وأولاده.

2 – اقتلوا من أعان كافرًا من المسلمين حتى لو صلى وصام، وكائنًا من كان وحيث كان، سواء حاكمًا أو محكومًا.

3 – إن الإنسان إذا أظهر للمشركين الموافقة على دينهم، مداراة لهم ومداهنة لدفع شرهم فإنه كافر مثلهم، وإن كان يكره دينهم ويبغضهم ويحب الإسلام والمسلمين.

4 – تولي الكفار كفر أكبر، وهم أربعة أنواع: المحب للكفار من المنادين بالديمقراطية أ الحداثيين، ومن أعان الكفار على المسلمين كالذي يعين النصارى واليهود، وكل من تحالف مع الكفار وعقد معهم حلفًا لمناصرتهم ولو لم تقع النصرة، ومن صنع ما يصنعه الكفار في السياسة من تكوين برلمانات وهيئات ولجان كتلك السائدة في بلاد الغرب.

5 – لا يجوز تولية الكفار والنصارى مناصب مهمة، لا سيما بعد أن انقلبت الأحوال في هذا الزمان باتخاذ أهل الكتاب وزراء.

6 – كل أعوان الحكام من علماء الدين والكتاب والمفكرين والإعلاميين كفار؛ لأنهم يدعون دومًا إلى التصالح مع الحكومات الخارجة على الشريعة.

إنها ذات الأفكار التي يتغنى بها «تنظيم القاعدة»، فهل للقاعدة تواجد في مصر عقب ثورة يناير منتهزة فرصة وصول الإخوان إلى السلطة؟

والإجابة تتطلب منا أن نعود قليلًا إلى الوراء، حيث أيام حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك. فوقتها كان جنرالات الداخلية كثيرًا ما يصنعون قضايا خطرة، ليستمروا في مناصبهم وتزيد منافعهم وتقوى حاجة الحاكم إليهم. فقد كنا نقرأ في الصحف أخبارًا عن ضبط إرهابيين بين حين وآخر، بعضها كان يبدو حقائق دامغة، من زاوية ما يقدم في ركابها من شواهد ودلائل، وبعضها لا يحمل برهانًا ناصعًا وساطعًا على ما به من مضمون، ويشوبه التصنع والاختلاق.

وذات يوم قرأت خبرًا من هذه النوعية في صدر الصفحات الأولى لصحف عدة، وأعملت فيه عقلي وما لدي من معلومات وخبرة بالتنظيمات المتطرفة، فكرًا وحركة، فوجدت أن الفساد والزلل والخلل يضربه من كل جنباته. وبالمصادفة قابلت المحرر الذي كتبه في اليوم التالي، وكان هو يحظى بوضع مميز في تغطيته لأخبار وزارة الداخلية، فسألته على الفور:

– هل الخبر الذي كتبته بالأمس عن ضبط خلية إرهابية في حي شبرا صحيح أم مصطنع؟

فابتسم وقال:

- ماذا تعني بالاصطناع؟

فقلت له:

- هناك قيادات في وزارة الداخلية استمرت في مواقعها، وحازت ثروات طائلة ومكانة هائلة ونفوذًا واسعًا على خلفية محاربة الإرهاب. وهذا وضع بدأ منذ شرارة الصدام بين «الجماعة الإسلامية» في أكتوبر 1988 واستمر حتى حادث الأقصر في يوليو 1997. وبعد مراجعات الجماعة، واندماج الجهاد في «القاعدة» وكفه عن استهداف مصر بعد أن انحاز إلى بن لادن في قتال العدو البعيد؛ أي الولايات المتحدة وإسرائيل، على حساب العدو القريب؛ أي الأنظمة الحاكمة، لم يجد هؤلاء الجنرالات لهم وظيفة، ويخشون من تهديد مصالحهم ومنافعهم، وبالتالي يمكن أن يصطنعوا قضايا إرهابية، أو يهولوا مما يفعلونه، ليقتنع من بيده الحكم أن البلد مستهدف، وأنهم حماته؛ ولذا يطلق لهم العنان يفعلون ما يشاءون، ويُغدق عليهم العطايا.

وعندها أطرق برهة، ثم قال:

- سأبين لك حقيقة الأمر، وأنا واثق من أنك ستتفهم موقفي، وتعذر ضعفي.

- تفضل، وأنا مقدر الأمور.

- هذا الخبر أملوه علي وعلى كل محرري الداخلية أمس الأول، وطلبوا بأنفسهم أن يوضع في صدر الصفحة الأولى، لم يصطحبنا أحد معه لنرى شيئًا على مسرح الأحداث، وليست لدينا معلومات من مصادرَ مستقلة. ومثل هذه الأخبار لا مهرب منها، ومقابل هذا يتركون لنا حرية تمرير أخبار أخرى صحيحة بعضها يدين وزارة الداخلية وأفعالها على خلفية أخبار مختلفة.

أتذكر هذا وأنا أرى إفراطًا في الحديث عن ضبط خلية لتنظيم «القاعدة» في حي مدينة نصر، وأتمنى ألا يكون الأمر اصطناعًا جديدًا، وأن تكون أجهزتنا الأمنية يقظة لحفظ أمن البلاد، لا للتدليس على الناس والرئيس فيزداد خوفًا وانكماشًا ويسرع إلى فرض قوانين استثنائية تصفي الثورة تمامًا، وقد يكون الرئيس نفسه على علم وفهم لما يجري، ويسعده أو يحقق مصلحته عودة القبضة الأمنية الباطشة؛ نظرًا لأنه لا يمتلك حلولًا واضحة - على الأقل حتى الآن - للمشكلات الحياتية المزمنة، ولا يعرف كيف يتصرف حيال التركة الثقيلة الموحشة التي خلفها مبارك ورحل.

كان هذا فيما سبق، أما بعد الثورة فقد جاءت الفرصة السانحة للقاعدة وملحقاتها من مختلف تنظيمات السلفية الجهادية تتسلل إلى مصر وتوقظ خلاياها النائمة داخلها؛ ولذا أطلت عناصر تكفيرية برأسها على الساحة وظهرت بيارقها ومواقفها في أحداث عدة وفي جُمَع متلاحقة بميدان التحرير وأمام السفارة الأمريكية وقت الاحتجاج على الفيلم المسيء للرسول عليه الصلاة والسلام، وبانت خطورتها جلية في سيناء الحبيبة الغالية، واستغل بعضها الإرباك الذي أعقب اندلاع الثورة في ليبيا وزحف إلى مصر قادمًا من أماكنَ عدة.

لكن هذا الظهور لم يؤخذ في البداية على محمل الجد، أو كان محل ريبة حتى من بعض

القوى المدنية التي رأت أن هذا الأمر يجب أن يأخذ حيزه الطبيعي، ومكانه الصحيح، واتجاهه الحقيقي، بعيدًا عن التهوين والتهويل، أو حرف الخط البياني للحدث والواقعة لينزلق إلى مساحات أخرى عهدناها وعرفناها أيام مبارك، وكانت تقود إلى تجديد العمل بقانون الطوارئ، وفرض محاكم عسكرية، وإطلاق يد رجال أمن الدولة ليفعلوا ما يشاءون دون رقيب ولا حسيب، ولفت انتباه الناس بعيدًا عن قضاياهم الأَوْلى بالرعاية، ومشكلاتهم الملحة الواجبة الحل.

ومن الطبيعي أن نرى أن من بيده السلطة عليه أن يؤمن إيمانًا جازمًا باتًّا بأن مواجهة التكفير والعنف ليست أبدًا بالإفراط في القمع والقتل والتعذيب البشع، بل بتشجيع الخطاب الديني المعتدل الذي يروم تحقيق الامتلاء الروحي والسمو الأخلاقي والعمل الخيري، وليس حصد الكراسي والمناصب وإذكاء الصراع السياسي.

ومن الطبيعي أيضًا أن نرى أن هذه المواجهة تتطلب تعزيز التفكير العلمي، وتمتين المسار المدني في السياسة والاقتصاد والاجتماع والعمران، وإطلاق مشروع وطني هائل، يقام في ظله العدل الاجتماعي وتعلو الحريات العامة وترتفع كرامة المصريين، وتستوعب طاقة الشباب فلا يصبحون فريسة للتنظيمات الإرهابية سواء كانت داخلية نبتت كالهالوك في هذه الأرض، أو حملتها الريح إلينا من الخارج شظى وقذى.

وكان من الطبيعي أيضًا أن نُذكِّر كل من تسول له نفسه أن يلجأ إلى سفك الدماء أن من حملوا البنادق لم يهزوا شعرة في رأس مبارك ورجاله، بل أطالوا عمر نظامه حين منحوه دعمًا محليًّا ودوليًّا، بينما هم اندحروا واستسلموا في النهاية، لكن الذين صرخوا بحناجرهم: «سلمية سلمية» ودقوا الهواء بأياديهم الغاضبة في ساحات الحرية، هم من أسقطوه، وقادوه في النهاية إلى قفص المحاكمة وغيهب السجن.

لكن هذه الينبغيات التي سيطرت على جانب كبير من الخطاب السياسي أو النقاش حيال ظهور تباشير القاعدة في مصر، لا تمنع حقيقة توافر البيئة المناسبة للتنظيمات التكفيرية في ضوء عدة معطيات تظهر حاليًّا عيانًا بيانًا، ولا مجال لإنكارها، يمكن ذكرها على النحو التالي:

1 - إن شعارات وهتافات وآراء السلفية الجهادية المقتربة من القاعدة أو المتماهية فيها والمتحالفة معها ملأت الأسماع والأبصار في قلب القاهرة، ومارس أصحابها أدوارًا في وضح النهار، فظهروا في برامج متلفزة، وخطبوا في المصلين بالمساجد وفي المتظاهرين في الساحات والميادين، وعقدوا المؤتمرات الصحفية، وأطلقوا التصريحات المعادية لقوى المعارضة والمساندة للسلطة في بعض الأحيان، ثم المنتقدة للسلطة نفسها في أحيان أخرى، مع رفض هؤلاء للمسار السياسي الحالي برمته، من منطلق الاعتقاد بأن الديمقراطية عملية كفرية وكل ما ينتج عنها من مؤسسات وقرارات وتشريعات مخالف للشريعة.

2 - إن محمد مرسي أصدر عفوًا عن بعض هؤلاء خرجوا بمقتضاه من السجون، وبعضه راح لينضم إلى الإرهابيين في سيناء، وبعضهم أراد ذات يوم أن يقتحم مبنى وزارة الدفاع، لكن الجيش لقنهم درسًا قاسيًا.

3 – إن الإخوان يطلقون أحيانًا تهديدات مبطنة، إما باستخدام هؤلاء عصا غليظة ضد منافسيهم السياسيين، وإما باستعمالهم فزاعة للخارج طمعًا في أن يناصر الجماعة في مواجهة هذه التنظيمات الإرهابية وذلك الفكر التكفيري، ويؤمن بأن لها دورًا في الدفاع عن المصالح الغربية. وهناك دومًا تلميحات بأن الجماعة قد يريحها دخول الجيش في معارك استنزاف ضد السلفيين الجهاديين، بما يشغله عن متابعة ما يجري في الداخل، ويعطي الفرصة كاملة للإخوان أن يتمكنوا من مفاصل الدولة ويمسكوا برقاب الناس ويهندسوا العملية السياسية على مقاسهم غير عابئين بتردي الاقتصاد أو غياب الأمن، ثم يستديروا فيما بعد على الجيش بعد تغييبه أو تحييده أو إشغاله، ليؤخونوه أو يحولوه إلى مجرد سوط في يد الجماعة يدافع عن سلطتها وثروتها.

4 – إن ما لا يمكن إنكاره أن كل هذه التنظيمات والتجمعات والجماعات المسيسة ذات الإسناد الإسلامي، العنيف منها والمؤمن بالمسار السلمي الطبيعي في التغيير، خرجت من عباءة جماعة الإخوان، إما رغبة في منافستها ومضاهاتها، وإما تذمرًا من مسلكها، لا سيما بعد رميها بمداهنة السلطات المتعاقبة على مدى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وإما سعيًا إلى دفع ما يسمى بـ«مشروع الإحياء الإسلامي» نحو طرق أقصر وأسرع إلى الهدف وهو حيازة السلطة.

5 – إن هناك نقاط التقاء وتقاطع في التفكير بين هذه التنظيمات على غلوها ومن يتحكمون الآن في رقبة جماعة الإخوان نفسها؛ إذ يحتفي هؤلاء بأفكار سيد قطب التي ترمي المختلف معها بالجاهلية والكفر، وترفض التعددية السياسية، وتزعم أنها طرح لوجهة نظر الله في الواقع المعيش حاليًّا.

6 – إن مراهنات السلطة على بعض فصائل السلفية الجهادية تعد مقامرة ثمنها فادح على أمن مصر ومستقبلها؛ لأنها ستفتح بابًا لا قبل لنا به، للتدخل الخارجي في شئون بلادنا، أكثر مما هو عليه، وبطريقة خشنة وليست ناعمة مثل ما هو الحال الآن. بل إن هذا الخطر سيمتد إلى من هم في الحكم، فتجربة التعامل مع التكفيريين غير مأمونة العواقب، وقد ترتد إلى نحر من يتوهم أن بوسعه أن يستعمل هؤلاء مؤقتًا كأداة في كسب الصراع على الكراسي.

والدليل على النقطة الأخيرة أن بعض السلفيين الجهاديين كفروا مرسي نفسه. ففي الرابع والعشرين من سبتمبر 2012، سمعنا صراخًا: «مرسي كافر وكل من يتبع ملته كافر». هكذا هتف أحد المحكوم عليهم بالإعدام من بين جماعة «التوحيد والجهاد» المتهمة بقتل ثلاثة ضباط شرطة وضابط جيش ومدني في هجمات إرهابية وقعت في يونيو ويوليو 2011 بسيناء. وبينما كان هذا المتهم يصرخ بتكفير «رئيس الجمهورية» كان زملاؤه يكبرون داخل القفص، ويحملون مرسي مسئولية هذه الأحكام الجائرة من وجهة نظرهم، بعد أن ظنوا أنهم سيفلتون بجرائمهم إثر وصول عضو مكتب إرشاد جماعة الإخوان إلى سدة الحكم، لا سيما بعد أن قام بالإفراج عن أمثالهم قبل أسابيع من تلك المحاكمة، رغم أن محكومية بعضهم لم تكن قد انقضت بعد.

فتكفير مرسي وغيره من أعضاء مكتب الإرشاد يفتح بابًا جديدًا للصراع بين «السلفية

الجهادية» ومؤسسات الدولة والمجتمع، وفي مطلعه جماعة الإخوان التي تبدو في نظرهم «ضالة ومضلة»، بينما يبقى جموع المسلمين بمن فيهم المنتمون إلى التيار اليساري والليبرالي من «الجاهلين»؛ ولذا فعقوبتهم عند «التكفيريين» أخف من عقوبة الإخوان الذين هم في نظرهم قد عرفوا الحق وكفروا به، بينما عوام الناس وأتباع الأيديولوجيات الأخرى لم تصلهم بعد «رسالة التوحيد»، ولذا فيعذرون بجهلهم، وعلى عناصر التوحيد والجهاد عبء التبليغ ليكون الناس من المكلفين.

إنه المرض العضال الممتد في تاريخنا الذي يتوالد ويتناسل بلا انقطاع مع إغلاق باب الاجتهاد، والتأويل المفرط والمشوه والمغلوط لآيات القرآن الكريم، ونسب أقوال وأفعال إلى الرسول الكريم ﷺ لم يقلها ولم يفعلها، وإضفاء قدسية على أقوال علماء الدين الذين عاشوا في القرون الغابرة، وغياب علم اجتماع فقهي يربط أقوالهم وآراءهم وفتاواهم بسياقها وأحوال الناس وقت صدورها. هذا المرض الذي جعل فِرقًا من الخوارج تقتل المسلمين المخالفين لهم في الموقف والرأى بينما تجير المشركين وتحميهم، تفسيرًا منهم للآية الكريمة التي تقول: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

فكان الرجل إن قال لهم إنه مسلم، يسألونه: هل أنت من أتباع علي بن أبي طالب، فإن أجاب بالإيجاب قتلوه؛ ولذا حين خرجوا على واصل بن عطاء ليلًا وهو سائر في الصحراء وسألوه: من أنت؟ أجابهم في سرعة خاطفة: مشرك مستجير! فاستضافوه وأسمعوه ما لديهم من رأي، ثم صاحبوه حتى المكان الذي يقصده.

وعلى مدى تاريخ المسلمين لم تَخْلُ فترة من هؤلاء التكفيريين الذين يغرفون من بطون الكتب الصفراء بلا وعي ولا ورع، وينحرفون بديننا السمح العظيم عن غاياته، وبالشرع عن مقاصده، ويجدون في أيام الإرباك والفتن فرصًا سانحة كي يطلوا برءوسهم ويعتدوا على من يخالفهم، متوهمين أن ما عندهم هو صحيح الإسلام.

أمثال هؤلاء كفَّروا من قبل عبدالناصر والسادات ومبارك، وها هم يكفرون مرسي. لا فرق لديهم، رغم أن الأخير له لحية شهباء ويصلي الجُمع أمام عيون الدنيا ويخطب في الناس من فوق المنابر ويوشي ما يقوله بآيات وأحاديث، وينتمي إلى جماعة منسوبة إلى «المسلمين» وظلت زمنًا ترفع شعار «الإسلامُ هو الحل» قبل أن تقول: «النهضة إرادة شعب». وهذا ليس معناه أن من جاءوا قبله كانوا على غير دين الإسلام، لكن إدراك التكفيريين لا يراهم كذلك، وهي مسألة لا يجهلها مرسي الذي يعرف جيدًا أن «إخوة» كبارًا في جماعته يروق لهم فكر سيد قطب الذي يتلاقى في جانب منه مع ما تقوله جماعة «التوحيد والجهاد».

لا ينشغل السلفيون وفي مطلعهم «السلفية الجهادية» بكل هذه الحسابات، ولا تعنيهم، والكل حر في رأيه وموقفه ما دام يعبر عنه بطريقة سلمية، لكنهم مشغولون الآن بالإجابة عن سؤال مهم بالنسبة لهم: هل مرسي أيضًا علماني كمن سبقوه؟ وهنا لن تجدي معهم أقوال يطلقها البعض من قبيل «في السياسة لا يتناقض الإسلام مع العلمانية الجزئية التي لا تفصل الدين عن الحياة» أو «مرسي يقدر أفكار سيد قطب التي تتفاعل بإيجابية شديدة

مع الرؤية السياسية للسلفية الجهادية»، كما لن يستطيع أحد أن يقنعهم بأن مواقفهم هذه قد يحولها الإخوان لصالحهم، حين يستخدمونهم «فزاعة» للداخل والخارج، مثلما كان مبارك يفعل مع الإخوان تمامًا، وأطال بذلك عمر نظامه.

وهكذا نجد أن الإخوان عادوا إلى العنف، بشتى صوره، ويستعينون بمن ينتجونه ويمارسونه من حلفائهم ووكلائهم في الجماعة الإسلامية وبعض فصائل التيار السلفي، ويهيئون البيئة المؤدية إلى العنف بتعمد فعل كل ما من شأنه أن يؤدي إلى انسداد الأفق السياسي ومحاولة تغيير قواعد اللعبة وإغلاق الطريق أمام التعددية الفكرية والسياسية.

هـــوت الخـيـــال

عاد المهندس خيرت الشاطر من لجنة الاستفتاء على الدستور حزينًا، يتردد في أذنيه صدى الصراخ الذي أطلقته نسوة غاضبات في وجهه: «يا قاتل» لم يحفل بغير ذلك من الألفاظ النابية التي اقتحمته ونزلت على رأسه كالصاعقة، فحولت خيلاءه إلى انكسار، وخطواته الواثقة الثابتة إلى هرولة نحو أي باب للخرج أو الهروب.

هز رأسه كثيرًا، وغرق في تفكير عميق، وراح سؤال اللحظة يَخِزُه: أهذا ما كنا نريد؟ كيف ظن من أطلقنا على وجه الأرض أن السيادة رهينة المحبة وليست رديفة للَّعْنة والنبذ؟ وأخذ يستعيد خطواته التي قطعها فوق دروب الجمر والشوك نحو ما يجده بين يديه الآن، بينما هو جالس يجيل بصره فيمن حوله ويعبث قليلًا في لحيته، ثم يزم شفتيه ويصدر القرار، فيردون عليه من دمياط إلى حلايب: سمعًا وطاعة. حتى من وضعه في صدارة المشهد أمام كل العيون، لا يعصي له أمرًا.

لكن كل هذا لا يهم، فسرعان ما نفض عن نفسه هذه المشاعر التي تليق بداعية لا رجل سياسة عملي يعرف من أين تؤكل الكتف، وراح يتابع نتيجة المرحلة الأولى من الاستفتاء، ثم أخذ يضرب كفًّا بكف. يضاهي ما يعلم أنه قد حدث بعد أن خطط ودبر بالأرقام التي تتوالى ويقول: نحن نتداعى، أقدامنا تقف الآن على شفا بحر الرمال العظيم، أو ناصية جبل أشم تضربه عاصفة هوجاء فتضربنا. يمد يده إلى درج مكتبه ويخرج الورقة التي سجل فيها خلاصة التوقعات التي انتهى إليها مكتب الإرشاد وينظر إليها مليًّا، ثم ينفخ في غيظ. وينصت إلى هاتف يناديه من أعماقه: إنه كان الصعود إلى الهاوية، أو القفز في الفراغ.

لا يستطيع الشاطر – وهو مولع بالحسابات بداية من أرقام تشكل حبات مسبحة تاجر، ونهاية بالجدل الاجتماعي والتاريخي الذي استقاه من تجربته اليسارية القديمة – أن يخدع نفسه. يفهم أنه من الممكن أن يقول للناس أي شيء، ويعرف كيف سيطلب من الأبواق التي ستطلق ليلًا وتجول على الفضائيات، قد تقف عند رقم معزول بسيط وتقول: لو الاستفتاء على مرسي فشعبيته تعززت. لكن ماذا يقول لنفسه، وهذا هو الأهم؟ وهو يعرف تمامًا أن مرسي بشخصه وإمكاناته الذاتية ما كان يمكن أن يحصل إلا على عشرات الآلاف من الأصوات، وربما أقل.

شهق وزفر بعمق، ثم أمسك القلم الرصاص وراح يكتب: «شاركنا بكل طاقتنا، وصوت أتباعنا من دون غياب، وحزنا 17 % تقريبًا ممن لهم حق التصويت. كان الحاضرون 31 % من جملة ما يزيد على 25 مليون ناخب في المرحلة الأولى، وهذا معناه أن الـ 69 % المتبقية التي قاطعت أو تلكأت أو لم تُبالِ بما يجري – علينا وليست لنا، أو على الأقل نحن فشلنا في جذبها إلينا وإقناعها. فهل هي احتياطي استراتيجي لخصومنا؟ وماذا بوسعنا أن نفعل لو أدركوا هم هذا وبدءوا خطة تعبئة محكمة لدفع هذه الكتلة البشرية الضخمة للتصويت لهم في الانتخابات البرلمانية المقبلة؟ لكن يستدرك: بوسعنا أن نهندس

قانون الانتخابات على مقاسنا، ويفرخ مجلس الشورى في أيام كل التشريعات التي أعددناها فنمسك برقبة الدولة. لكن هل هذه هي الشرعية الأخلاقية التي سوقناها للناس طويلًا أم السقوط؟ وحتى لو مر الدستور عنوة فهل بوسعنا أن ندير بلدًا لم نتوقع أن يقع في أيدينا هكذا سريعًا؟ وهل نملك مشروعًا لنهضته فعلًا أم إنه الفنكوش كما قالوا عنه؟ من أين لنا أن نوفر الغذاء والدواء والكساء والإيواء والتعليم والترفيه للجميع ونحن لم نتعلم شيئًا طيلة حياتنا سوى العمل للجماعة؟».

وتزاحمت على رأسه الأسئلة والظنون، ومد يده والتقط هاتفه المحمول وراح يوبخ كل من دونه: تتراخون فيتسرب كل شيء من بين أيدينا. لكنهم يردون عليه بصوت خفيض: بذلنا كل ما في وسعنا. وينتفض غاضبًا ثم يهدأ ويسأل نفسه: هل توهمنا أننا قد وصلنا إلى التمكين؟ وهل يمكن أن ينفعنا استبدال المحبة بالغصب والخطف والتلاعب؟ وفجأة تحل برأسه جملة سمعها قبل أيام من رجل عابر، لا يعرف اسمه ولا عنوانه، كان يقولها على إحدى الشاشات موجهًا كلامه إلى جماعة الإخوان: مصر كبيرة عليكم.

وتلوح في الأفق ظلال النهايات التعيسة حتى ولو لم تكن دانية ....

* * *

ما سبق كان خيالًا، لا أعتقد أن جماعة الإخوان تمتلكه، وهي تجري مدفوعة كعربة طائشة نحو نهاية فكرتها، وتحولها إلى سلطة غاشمة متجبرة غبية. لكن ما الذي يجعل الإخوان يفتقدون الخيال والقدرة على إنتاج الأفكار العميقة المتماسكة؟

في الحقيقة فالجماعة فقيرة جدًّا في ملكة التخيل؛ ولذا لم تقدم للحياة على مدى تاريخها مفكرًا بارعًا أو أديبًا مبهرًا، بل إنها دومًا كانت طاردة لأمثال هؤلاء، فهم إن التحقوا بها في شبابهم الغض معتقدين أنها لن تقف أمام طاقتهم الإبداعية وقدراتهم الفردية سرعان ما يهجرونها حين يجدون أنها جدار أصم يقف أمام خيالهم وإبداعهم ورغبتهم في أن يفكروا خارج القوالب الجاهزة والصناديق المغلقة التي كتب على جبهتها العلوية: «السمع والطاعة».

ولا يمكن لمن عليه أن يسمع ويطيع، ولا يعمل عقله - بدعوى أن قادة الجماعة يعرفون أكثر، أو أنهم أعلى إخلاصًا للمصلحة العليا، أو أن الله يلهمهم صواب الرأي وسلامة الاتجاه - أن يأتي بأفكار مغايرة. وبمرور الزمن، يتم الاتكال على الغير، فتتراخى القدرة على التفكير، بل تضمر الملكات العقلية المبدعة لقلة استعمالها، أو لعدم التعويل عليها وشحذها باستمرار، وفق قانون «التحدي والاستجابة».

وقد عبر الأستاذ أحمد بان، وهو مسئول شعبة في الإخوان، عن هذا بشكل واضح في سياق استقالته التي قدمها إلى الجماعة إثر خيانتها للثورة والثوار قائلاً: «إن انخراطي في الجماعة كل هذه السنوات سطر في عقلي بعض الثوابت المزعومة التي لا سند لها من عقل أو شرع، ولكنه التنظيم الذي يشرع والناس تسمع وتطيع، وبقدر التفاني في الالتزام بالأوامر في المنشط والمكره يكون الترقي في هذا التنظيم .. حركة الإخوان كان لها مهام أساسية ثلاث: الدعوة والتربية والسياسة، وكل وظيفة من هذه الوظائف استغرقت جهد

جيش من ألوف المخلصين قدموا الجهد والوقت والمال في خطط إشغال طويلة استهلكت أعمارهم دون أي إنجاز حقيقي؛ وتجربتي مع تلك الجماعة دفعتني في بعض فصولها إلى رهن عقلي لدى التنظيم ومغالطة نفسي في معانٍ أساسية لا أبقى معها إنسانًا عاقلًا حرًّا».

وقد ناقشت هذا الأمر مع الدكتور محمد حبيب نائب المرشد الذي استقال من الجماعة، فأكد لي أن كثيرًا من الإخوان يكتفون بقراءة النشرة «المجمعة» التي تأتيهم من مكتب الإرشاد كل أسبوع، وفيها ملخص للأخبار والأحداث وتعليق عليها. وقال لي: «كتبت سلسلة أسميتها رسالة إلى الإخوان، زادت على الخمسين رسالة، وكنت أسلمها لمسئول عن توزيعها في الجماعة، وذات يوم سألته: هل شباب الإخوان يقرءون هذه الرسائل؟ فضحك وقال: لا. وأمام دهشتي واصل كلامه: حتى رسائل المرشد لا تقرأ، وعندها أدركت حجم المأساة التي نعيشها، فأفراد الجماعة سلموا رءوسهم للنشرة المختصرة البائسة، ولا يعرفون شيئًا من خارجها».

كان هذا بالقطع قبل تمدد ثورة الاتصالات، حيث الإنترنت والفضائيات، التي دمجت شباب الإخوان، كغيرهم، في حركة الاطلاع المتدفقة على كل جديد. وربما عزوف أفراد الإخوان عن قراءة ما يكتبه حبيب أو المرشد وقتها مهدي عاكف كان بتعليمات من الرجلين التنظيميين القويين محمود عزت وخيرت الشاطر اللذين كانا حريصين على أن يمسكا بكل الرءوس، لكن ما شرحه حبيب يبقى ذا دلالة قوية على أن الأغلبية الكاسحة من الإخوان لا يجذبها الشغف إلى المعرفة الإنسانية، وليس لديها استعداد ظاهر لتنويع مصادرها.

والفقر في التخيل والتفكير لدى الإخوان لا يعود إلى قصور عقلي بالقطع، إنما تقف خلفه جملة من الأسباب العلمية والفكرية والنفسية والتنظيمية، التي تراكمت بمرور الأيام، يمكن ذكرها على النحو التالي:

1 – لا تنظير: فالجماعة تكره المنظرين والفلاسفة ومنتجي الأفكار المجردة، وترى أنهم يشكلون خطرًا داهمًا على «التنظيم» الذي يجب أن يكون على وحدة في القول والفعل. ولهذا تكره الجماعة «العلوم الإنسانية» أو لا تحتفي بها بالقدر الذي تمثله في حياة الناس، ويشعر الإخوان أن ما لديهم من مقررات دينية وتربوية كاف لفهم كل شيء وكل إنسان، وبالتالي لا حاجة لهم لأي علم أو منهج خارج المقرر. وقد يفَسر هذا أمران، الأول: هو أن أغلب النخبة الإخوانية من دارسي العلوم التطبيقية أو العملية من أطباء ومهندسين وتقنيين، وهؤلاء تجذبهم الجماعة إلى حقل السياسة فيتناسون بمرور الزمن تخصصهم الرئيسي، أو لا يطلعون على الجديد فيه، ولذا لا نجد من بين الإخوان حاليًّا طبيبًا كبيرًا ولا مهندسًا بارعًا، على العكس مما كان عليه الحال في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين. وقد حكى لي الأستاذ جمال البنا كيف كان من بين الإخوان عشرة من كبار الأطباء أيام مؤسس الجماعة حسن البنا، بينما تراجع مستواهم في السنوات الأخيرة حتى نسي بعضهم الطب أو الهندسة لانشغاله بهموم التنظيم، وهي كثيرة، ابتداء من الشعبة والمنطقة وصولًا إلى مكتب الإرشاد. وأمثال هؤلاء يدركون أن مستقبلهم داخل الإخوان ليس بقدر ما يحصلون عليه من علوم تطبيقية أو بمستوى تقدمهم مهنيًّا إنما بقدر

إخلاصهم للتنظيم وقادته. وبعض أطباء الإخوان يستمرون في أعمالهم، ليس فقط لكسب العيش وتدبير احتياجات أسرهم، بل أيضًا لاستغلال هذه المهنة في بناء شعبية على المستوى المحلي لأطباء إخوان، ترفعهم فيما بعد ليصبحوا أعضاء في البرلمان. وبالتالي فإن فقر الإبداع عند الإخوان لم يقف عند حد إنتاج الأفكار النظرية بل أيضًا في تقديم اختراعات واكتشافات في ركاب العلوم البحتة، فالكل منشغل بالتنظيم.

وحتى لو وجد من بين الإخوان من يمتلك قدرة على إنتاج الأفكار، سرعان ما يتم إشغاله بشئون التنظيم فتتراخى هذه القدرات لديه بمرور الزمن. ويطلق سامح عيد، الإخواني السابق، في كتابه «الإخوان المسلمون: الحاضر والمستقبل» على هذه المسألة «ذوبان القيادة الثقافية داخل العمل التنفيذي والإداري» ويقول: «كثيرًا ما تختار النخب المثقفة لقيادة العمل التنظيمي فيضعف العمل التثقيفي».

أما الثاني فهو خروج المنظرين سريعًا من صفوف الجماعة، وقد كنت شاهدًا على تجربة بعض كبار الباحثين في العلوم السياسية من ذوي الميول الإخوانية وكيف ذهبوا إلى الجماعة عارضين عليها أفكارهم، وراغبين في تطوير أفكارها، فما كان من التنظيميين إلا أن لفظوهم، ولم يلتفتوا إلى إنتاجهم، وحذروا الأتباع منهم.

ونعود هنا إلى ما ذكره أحمد بان في استقالته، حيث يقدم برهانًا على ما سبق، فها هو يقول: «إهدار قيمة الحوار داخل الجماعة والضيق بالنقد والمعارضة، بما يعكس عدم الإيمان بقيمة الديمقراطية أو حتى الشورى التي يحتفظون بتعريف خاص لها لا يعرفه غيرهم». ولأن المنظرين يميلون إلى الحوار والنقد والاعتداد بما أنتجته قرائحهم، فإن التنظيميين يضيقون بهم، ويبذلون كل ما في استطاعتهم من جهد لعزلهم تدريجيًّا حتى يرحلوا، أو يفروا بعقولهم.

وربما يعطي سامح فايز الذي التحق بالإخوان منذ نعومة أظفاره، ثم خرج عليهم في شبابه، مثلًا ناصعًا على هذا حين يبين في كتابه «جنة الإخوان: رحلة الخروج من الجماعة» أن البرنامج التثقيفي للإخوان يرمي إلى صناعة إنسان لا رأي له، فها هو يقول: «كان من الصعب على الطفل الصغير إدراك أن تلك الأوراد والأذكار والصلوات والكتيبات التي امتلأت بها جدران مكتبته الصغيرة ليست في الأصل كي يصير شيخًا تقيًّا، إنما هي وضعت ليكون إخوانيًّا مطيعًا».

2 – لا تعددية: فرغم تفاعل الإخوان، سلبيًّا أو إيجابيًّا، مع الأفكار والتصورات الأخرى المتداولة في السوق الثقافية، فهم يتوهمون أن فكرتهم هي الأفضل والأرقى والأصوب، وأن من الأجدى أن تهضم فيها كل الأفكار، أو تستسلم لها، ليصير لدينا «طريق فكري واحد». وينسحب هذا في التعامل مع كل العلوم التي يجب أن تنضوي تحت مسار واحد باسم «إسلامية المعرفة»، والتي هي في النهاية محاولة إخضاع الآراء والإبداعات الإنسانية لرؤية فريق واحد، هي من رأسه هو ومن تأويله للنص الإسلامي أو تعاطيه معه، ثم يزعم أنها الإسلام الذي يجب أن تصطبغ به كل العلوم، رغم أن هذا يتناقض جملة وتفصيلًا مع ما يأمر به القرآن الكريم من تفكر في خلق السموات والأرض، وإطلاق العنان للعقل كي يفهم ويرتب ما ينتج عن هذا التفكير في اتجاهات لا حصر لها، حتى إذا

آمن الإنسان يكون إيمانه عن اقتناع وإجلال.

وهذه «الواحدية» الفكرية أو الثقافية لا تحفز على إعمال الخيال، إذ يكفي فقط أن يقوم من يتبنى هذا الاتجاه، إما برفض أي فكرة تتناقض مع ما يعتقد في رسوخه أو وثوقيته، وإما يخضع كل الأفكار المختلفة معه لقياس على ما في رأسه ظنًّا منه أنه القاعدة الصلبة أو الحقيقة الناصعة، أو يعيد صياغة كل ما يرد إليه كي يتهندس وَفْقَ هواه وتصوراته، حتى لو فقد هذا الوارد سماته وخصائصه الذاتية. وبالتالي يتحول هذا «الفكر الواحد» بمرور الزمن إلى «صندوق مغلق» تنحبس داخله الرءوس ولا تستطيع أن تخترقه لتفكر في كل ما يقع خارجه.

3 - الانتصار الحتمي: يتوهم الإخوان أن انتصارهم حتمي؛ لأن طريقهم رباني ومعركتهم مقدسة، اتكاء على اعتقادهم أنهم يمثلون ويصورون ويجسدون الإسلام في معناه ومبناه. وبالتالي يشعر أعضاء الجماعة وأتباعها بالاستغناء عن أي فكر أو رؤية وتصور ومنهج خارج ما تتبناه، وإن طالعوا المختلف معهم، فإنهم يفعلون ذلك بعين الناقض وليس الناقد أو الراغب في الاستفادة، المقبل على العلم بعقل متفتح، من يعرف «الرجال بالحق ولا يعرف الحق بالرجال».

فالإخواني المطيع لا يجد حاجة ماسة أو ملحة لمطالعة مَنْ يختلف مع فكر الجماعة، ولا يتملكه ولع بالمعرفة أو شغف بها خارج الكتب والكتيبات والنشرات التي تبقيه مربوطًا في السلسلة الحديدية للتنظيم. وكل من خالف هذا هجره الإخوان أو خرج عنهم غير آسف عليهم.

وليس معنى هذا أن العقل الإخواني فاقد تمامًا القدرة على التخيل، لكن تخيله يظل محدودًا - ليس فقط بكراهية التنظير والولاء للتنظيم فقط ورفض التعددية والإيمان بحتمية الانتصار - إنما أيضًا بالوساوس القهرية والشك العميق في الآخرين والشعور الدائم بالاضطهاد والعيش في كنف المؤامرة والخوف من التغيير. كما أن الخيال الإخواني ذو نزعة تبريرية؛ إذ يعمل عقل الإخواني جيدًا في تبرير سلوك الجماعة، ويمكنه أن يصنع الأكاذيب، وهي نوع من التخيل، بغية الدفاع عن الفكرة والموقف والاتجاه.

الفصل الثاني: مشكلات مع آخرين

الإخوان والسلفيون.. عناق أم فراق؟

هناك وهم سيطر على أذهان كثير من المتعجلين والمنافسين والمغرضين بأن الحركة الإسلامية، دعوية كانت أم مسيسة، هي نسيج واحد، أو كتلة واحدة صماء، لا فرق بين أجزائها ولا أشتاتها. ويزداد هذا التصور وضوحًا وقوة وقت الاستقطاب السياسي الحاد، حين يرى الناس أتباع هذه الحركة مصطفين في طابور واحد، فيعتقد الناظر إليهم أنهم بنيان مرصوص.

وفي ظل الشد والجذب يزداد عند عتاة المختلفين في الرأي والاتجاه مع ما اصطلح على تسميته «الإسلام السياسي» حين يعتبرون أنهم فصيل واحد، وأن ما بينهم من اختلاف أو خلاف ظاهر هو محض توزيع أدوار، أو تعدد زائف في إطار التوحد والتجانس والتماسك الصارم الذي يجمع بينهم في الغاية وكثير من الوسائل وجوانب جلية في الخطاب.

ويروق أحيانًا للأجهزة الأمنية أن تضعهم في «سلة واحدة» وإن كانت تقسمهم لديها في ملفات داخلية حتى يسهل لها التعامل معهم، بالشدة أو اللين. وهناك من يحيل إلى المنبع أو المصدر الذي ينهل منه الجميع، والذي يتماهى ويرتشح ويتمدد في خطابهم وخطبهم وتخريجاتهم وفتاواهم وآرائهم ومواقفهم ويقول إنهم واحد وإن ظهروا أو تظاهروا بغير ذلك.

وداخل هذا النسيج العريض المتراوح بين «الصوفي الانكفائي» و«السلفي الجهادي» ظلت هناك دومًا درجات متفاوتة من التفاعل البيني، أو ذلك الذي يربط كل هؤلاء بغيرهم من الحركات والتيارات والاتجاهات السياسية والفكرية، أو بعوام المجتمع العريض والواسع الذي يشكل سياقًا حاضنًا لكل هذه التفاعلات الذاهبة والآيبة بين ظهور وخفوت، بلا هوادة ولا انقطاع.

من بين هذه التفاعلات تلك التي تربط «جماعة الإخوان المسلمين»، كبرى الحركات الإسلامية المسيسة، و«السلفية» التي أصبحت أكثر من الإخوان انتشارًا، وربما أمضى أثرًا من الزاويتين الفقهية والفكرية والاجتماعية، لا سيما بعد أن تمكن نهجها من رءوس بعض قيادات الإخوان أنفسهم، «فـتسلفوا» وراحوا يبتعدون تدريجيًّا عن «التصور المتوازن» الذي أطلقه مؤسسهم ومرشدهم الأول الشيخ حسن البنا، مغلبين كون الجماعة «دعوة سلفية» على كونها «حقيقة صوفية».

لكن تبقى العلاقة بين الإخوان والسلفيين بمصر في حاجة ماسة إلى المراقبة الدائمة، حتى نشهد تبدلاتها، عناقًا وفراقًا، مع توالي الأحداث والوقائع، وتغير المصالح، لا سيما في ظل عملية السيولة السياسية التي أعقبت ثورة 25 يناير.

* * *

مـــلاحـظـــات أولـيـــة

هناك أربع ملاحظات أساسية يجب ذكرها أولًا قبل الإجابة عن السؤال المركزي في هذا المقام وهو: ما طبيعة العلاقة بين الإخوان والسلفيين في مصر؟

1 – إن السلفية في مصر، كما هي في غيرها من البلدان الإسلامية، ليست طريقًا واحدًا، سواء من حيث دوائر الاعتقاد، أو المناهل الفقهية التي تغرف منها، أو توجهاتها حيال القضايا الحياتية المطروحة، وموقفها من الجماعات والتنظيمات والفرق الإسلامية الأخرى.

2 – إن الإخوان أيضًا لم يعدوا على المستوى الواقعي، جماعة واحدة، رغم أن الظاهر يطرح هذا ويلح عليه دومًا، فهناك مجموعة «محافظة» أقرب إلى «الفكر السلفي» و«القطبي»، نسبة إلى سيد قطب، باتت متحكمة في الجماعة، لكن هذا لا يمنع أن هناك من لا يزال مخلصًا للفكرة الرئيسة التي ولدت الجماعة في رحابها، وتأسست عليها، وانطلقت منها، والتي وضعها وهندسها حسن البنا. وهذا الفريق يميل إلى سلفية رشيد رضا، المعتدلة، ويبتعد عن أنماط من السلفية المتشددة التي تتزاحم على رقعة الحياة في الوقت الراهن.

3 – لا يقف السلفيون والإخوان بمفردهم في الساحة الاجتماعية والدينية والسياسية، إذ توجد أنماط أخرى من التدين والتوجه السياسي، تتجاور مع هاتين الكتلتين، وبينهما حدود للتجاذب والتنافر. مثل الطرق الصوفية التي باتت نازعة إلى السياسة عقب الثورة، والجماعة الإسلامية التي راجعت أفكارها وتخلت عن العنف وانتهجت سبل التغيير السلمي، وتنظيم الجهاد الذي لا يزال بعضه يميل إلى حمل السلاح، وجماعات وأحزاب تتبنى تصورًا إسلاميًّا معتدلًا لا ينفر من الثقافة المدنية.

4 – إن الحدود مفتوحة أمام الأفراد للتحرك داخل رقعة الحركة الإسلامية أو الاستدفاء بنسيجها العريض، لا سيما بعد أن صار لها تمثيل سياسي شرعي. فالإخواني يمكن أن يتزحزح دينيًّا بشكل تدريجيّ إلى التصوف مغبونًا من التيار المحافظ الذي يسيطر على الجماعة، أو سياسيًّا إلى «التيار المدني» الذي يتفاعل معه إيجابيًّا قطاع من شباب الإخوان الذين كونوا ما يسمى بـ«التيار المصري» أو الذين تحلقوا حول القيادي الإخواني عبد المنعم أبو الفتوح الذي خرج عن طوع الجماعة، وكونوا حزب «مصر القوية».

كما يمكن للسلفي أن يتزحزح قليلًا، ولو من باب الانتفاع، نحو جماعة الإخوان التي تفضل أن يكون المنضمون إليها من الشباب الصغار حتى يمكن لها أن تربيهم على يدها، أو نحو ذراعها السياسية حزب «الحرية والعدالة» المفتوح من الناحية القانونية أمام كل المصريين. وهذا الأمر يمكن أن ينطبق على بعض المتصوفة الباحثين عن منفعة، أو المقتنعين بأن الالتفاف حول المجموعة التي وصلت إلى السلطة من بين فصائل وجماعات التيار الإسلامي بات أمرًا ضروريًّا.

* * *

هندسة العلاقة بين الإخوان والسلفيين

في ضوء الملاحظات التي ذكرتها سابقًا، يمكن القول إن علاقة السلفيين بالإخوان في مصر تتوزع على ثلاثة أشكال هندسية على النحو التالي:

أولًا: التوازي: لم تكن النشأة الأولى لبعض دعاة السلفية بعيدة عن جماعة الإخوان، سواء فكريًّا أو تنظيميًّا، لكنهم افترقوا عنها تباعًا، من منطلق أن ما هي عليه من تصورات لا تعبر – من وجهة نظرهم – عن صحيح الإسلام. وقاد هذا الموقف إلى وقوع صدامات بين الطرفين عام 1980، لا سيما في جامعة الإسكندرية التي كان التيار السلفي قد بدأ يشق طريقه فيها متأثرًا بالأفكار التي يطرحها محمد إسماعيل المقدم.

وبعدها أخذ كل من الإخوان والسلفيين يتصرفون في كثير من الأحيان على أنهما فريقان متنافسان، يوازي كل منهما الآخر، ويسعى إلى الانتصار الدعوي عليه في نهاية المطاف، حتى ظهر هذا بجلاء خلال الانتخابات التشريعية التي أعقبت ثورة يناير.

وكان أحد أهداف السلفيين من الدخول إلى غمار الساحة السياسية المباشرة التي كانوا يفضلون الابتعاد عنها فيما سبق، هو عدم تركها كلية للإخوان؛ نظرا لمخاوف مبررة لديهم من أن استيلاء جماعة الإخوان الكامل على السلطة سيجعلها بالضرورة نازعة إلى الاستيلاء على منابر الوعظ، لنشر دعوتهم، وحرمان السلفيين من هذه المزية التي تمتعوا بها طويلًا مقابل ابتعادهم عن السياسة في مرحلة ما قبل ثورة يناير.

ويعزى هذا التوازي بالنسبة للسلفيين إلى مسائل فقهية أو فكرية؛ إذ يرون أن الإخوان تخلوا عن الكثير من مقتضيات الدين في سبيل تحصيل المكاسب السياسية، ويوجهون نقدًا لاذعًا إلى مؤسس الجماعة الشيخ حسن البنا الذي يبدو في نظر غلاة السلفية «رجلًا ضلَّ وأضلَّ». وفي مجال السياسة يبلغ الخلاف بين الطرفين أشده في قضيتي ولاية المرأة والمسيحي، فبينما يبدي الإخوان مرونة في هذا الصدد، يتشدد السلفيون حيالهما إلى أقصى حد، مرجعين هذا إلى مسائل عقدية وفقهية لا تفريط فيها بالنسبة لهم.

ويمتد الأمر إلى السياسة الخارجية، حيث يضغط السلفيون دومًا بغية تصليب الموقف الإخواني المستعد لإبداء مرونة حيال إيران. كما لا تروق لهم سياسة الرئيس الإخواني محمد مرسي إزاء إسرائيل والغرب عمومًا.

وفي ظلال هذه المواجهة ينظر الإخوان إلى السلفيين باعتبارهم من أبرز القوى المهددة لهم في المجتمع المصري، إن لم تكن أقواها على الإطلاق في المرحلة الراهنة، وينظرون باندهاش وخوف إلى المكسب الكبير الذي حققه السلفيون في الانتخابات البرلمانية، رغم أن عملهم في المجال السياسي المباشر لم يكن قد تعدى بضعة شهور. ويرتاب الإخوان في أن السلفيين تقدموا في زمن قياسي ليخطفوا جزءًا كبيرًا من الحصاد الذي ظلت الجماعة تزرعه وترعاه على مدار ثمانية عقود من الزمن.

ويخشى الإخوان من أن تؤثر امتدادات السلفيين خارج مصر، بحكم الروابط التي تصلهم بالوهابية وغيرها، على توظيفهم كأداة في أيدي جهات أجنبية، لا سيما خليجية، لا يروق لها حكم الإخوان، وليس من مصلحتها تقدم مشروعهم ونجاحهم؛ لأنَّ هذا سيدفعهم ويغريهم إلى تحريك المجموعات الإخوانية الطافية على السطح والغاطسة في تلك الدول ضد الأنظمة الحاكمة هناك.

علاوة على أن بعض الموسرين في الخليج ممن يعتنقون التصور السلفي يغبنهم سيادة الرؤية الإخوانية وانتصارها في العالم الإسلامي من شرقه إلى غربه، والذي يبقى دومًا ساحة مفتوحة للصراع أو التنافس بين الجانبين، سواء كان ظاهرًا عيانًا بيانًا أو مستترًا مُخْفًى يدور تحت السطح. وهذا صراع على نشر الرؤية والمسار، وتجنيد الأتباع، ومن ثم تحصيل السلطة والثروة، وتمثيل الإسلام أمام العالم.

* * *

ثانيًا: التقاطع: وهذا التقاطع أو التلاقي يعود إلى أمور فكرية وحركية في آن، وكلاهما يتعرض للتغير المستمر والدائب، وَفْقَ ما يتم تداوله في السوق الفقهية من ناحيَة، والمصالح المتجددة من ناحية ثانية.

فهناك تلاقٍ بين الإخوان والسلفيين في قضايا عدة، منها التوجه الاقتصادي ذي الطابع الرأسمالي، والذي يتبناه الطرفان مدللين على هذا بنصوص وإحالات وتأويلات مفرطة، منطلقين من أساس وهو «حق الملكية الخاصة» من دون وضع حدود لها وعليها سوى ما على المسلم من زكاة وصدقة.

ويتلاقى الجانبان أيضًا في سعيهما إلى تحقيق هدف واحد، وإن اختلف تصور كل منهما له، ألا وهو «أسلمة المجتمع»، وتتشابه رؤيتهما للعالم إلى حد كبير، لا سيما بعد أن زحف الفقه السلفي إلى النفس الإخوانية، وأصبح معتنقو أفكار سيد قطب متحكمين في رقبة الجماعة.

ابتداء فإن البيان المؤسس لجماعة الإخوان يبين أنها «دعوة سلفية وطريقة سنية» بالطبع إلى جانب كونها حقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية. لكن غلب على المقررات الثقافية للجماعة وفق قرار البنا النهج الصوفي، حيث كانوا يدرسون الكثير من كتب التصوف البارزة مثل «الحكم العطائية» لابن عطاء الله السكندري، و«رسالة المسترشدين» للحارث المحاسبي، و«المواهب اللدنية» للقسطلاني، و«الأنوار المحمدية» للنبهاني، و«الرسالة القشيرية» للقشيري، و«إحياء علوم الدين» للغزالي.

وفي السنوات المتأخرة أخذت الكتب التي يعتمد عليها السلفيون في دراستهم وتعاليمهم تتسرب في ثقة وقوة إلى مقررات الإخوان منذ نهاية الستينيات، ومنها كتب: «سبل السلام» و«المغني» و«زاد المعاد» و«معارج القبول» وغيرها، وذلك في ظل لجوء الإخوان إلى بلدان الخليج هربًا من النظام الناصري.

وقد انعكس «تسلف الإخوان» - حسب تعبير حسام تمام - على توجهات الجماعة حركيًّا. وسأترك هنا لأحد الواعين، ممن أتيح لهم أن ينخرطوا في صفوف السلفيين أولًا، ثم الإخوان ثانيًا، وهو الأستاذ رضا الباز، ليسرد علينا بعضًا من حكايته مع الطريقين، في كتاب بعنوان «لماذا تخلَّف المسلمون .. من واقع تجربتي مع جماعات التبعية» لندرك تشابه البنية الكلية الرئيسية بينهما، من زاوية القيم الجوهرية والنظر إلى المختلف في الرأي والنهج والتعامل مع الأتباع.

فها هو يقول: «في التسعينيات انضممت إلى المنهج السلفي باحثًا عن طريق الهداية، وأطلقت لحيتي، واعتكفت معهم، ولكني لم أستمر طويلًا لأسباب كثيرة، منها أنني لم أشعر بنفسي كقيمة إنسانية، وكفرد له حق إبداء الرأي وواجب احترامه ومناقشته، وكنت متحرجًا عندما أجد في نفسي سؤالًا وأخشى من طرحه كي لا يرميني أحد بجهالة أو بعدم التأدب ... ووجدت أن معيار التفرقة بينهم هو الدرجات العلمية الشرعية، حسب وصفهم، ولم يكن أحد على الإطلاق يبحث في مواهب الأفراد فيوليها الاهتمام .. ولم أسمع أحدًا منهم يقول: رأيي أنا كذا، بل كانوا يبحثون عن رأي السابقين، وهي ملزمة، وتصبح حكمًا لا يُراجع فيه إذا وجد رأي آخر للسابقين، وهذا ما لم أستطع قبوله. ومن أسباب رفضي لهم أيضًا هو منهجهم المتهاون مع الحاكم ومحاربة كل من يتصدى له، حيث كانوا يكفرون أحزاب المعارضة ويشوهون سمعة كل من يدعو إلى التظاهر. وقد كنت أعرف من هذه الجماعة من يعمل طرف أمن الدولة، وأثناء الاعتكاف كان البعض يحذروننا منهم».

وبالنسبة لتجربته مع الإخوان يقول: «في عام 2003 انضممت إلى جماعة الإخوان باحثًا أيضًا عن طريق الهداية، وحضرت ما يسمونها بالجلسات التربوية.. وكان مأخذي على الفكر الإخواني هو عسكرة الجماعة، بمعنى تعاملها بألفاظ عسكرية مثل جندي وكتيبة وسرية، وهي بالفعل تشعرك أنك في حالة حرب حتى تضمن طاعتك العمياء، فلا يكون لك حق معرفة كيف ولماذا اتخذ هذا القرار، وكانت صدمتي الكبرى عندما فكرت في دخول الانتخابات من دون موافقتهم، فقد وجدت وجهًا عبوسًا قمطريرًا، وأصبح صديق الأمس عدو اليوم، وأصبحت لا أرى إلا جماعة انتخابات بحتة، لا تعرف في هذا الرحمة ولا الأخلاق، فكل الأمور أصبحت مستباحة، لكن بشكل سري. ثم صدر أمر بعزلي، وهو شكل من أشكال العقاب الداخلي، فلم يكن أحد يتحدث معي أو يتصل بي، فصرت وحيدًا بعد الألفة والتزاور والسؤال والتشاور، ثم قاموا بالتشهير بي، وكلما كنت أعترض كان المسئول يقول لي: هذا عمل فردي، ولا أستطيع السيطرة على كل الأعضاء. ثم قاموا بنشر الشائعات عني دون رحمة، ولمن لا يعلم فالجماعة لديها أقوى جهاز اختلاق ونشر شائعات في مصر... كما وجدت الإخوان غير راغبين في الخروج على الحاكم المستبد، ففي مناقشة صريحة مع مسئول بالجماعة سألته: لماذا لا تخرجون إلى الشارع وسيقف معكم الشعب؟ وكانت الإجابة: مبدأ الجماعة هو الفرد المسلم فالأسرة المسلمة فالمجتمع المسلم، كما أن الشعب سيخذلنا، وسيكون ذلك ذريعة للنظام كي يقضي علينا وبالتالي القضاء على حاملي راية الدين».

مثل هذه الشهادة تكررت كثيرًا في كتابات ودراسات، وحوارات صحفية، بعضها كان لخارجين على جماعة الإخوان مثل ثروت الخرباوي والسيد عبد الستار المليجي وهيثم أبو خليل وانتصار عبد المنعم، وبعضها كان لمن عايشوا السلفيين بمختلف اتجاهاتهم سنين عددًا، ولم تكن معايشتهم لهم بغرض المراقبة أو التحري عنهم، إنما كانوا منهم، مقتنعين بهم وبطريقهم، لكنهم، وعن وعي تام، خرجوا عنهم.

ولا يخلو تقاطع الإخوان مع السلفيين من خداع. وهنا يمكن أن ننتقل من الحال النظرية إلى التطبيق العملي حتى نقرب الأمر من الأفهام والأذهان. فنظرًا لأنهم حديثو عهد

بممارسة السياسة يلدغ السلفيون غير مرة من جحر الإخوان، تارة لقلة الخبرة وطورًا لطمع بعض شيوخهم الذين يبحثون عن الدفء في حضن السلطة الجديدة، ويجهزون أنفسهم ليقولوا للناس: لا يجوز الخروج على ولي الأمر، ثم يكون لهم ما أرادوا. ومن يدفع الثمن هم شباب السلفيين ورجالهم البسطاء، الباحثون عن الالتزام والإخلاص في خدمة ما يعتقدون أنه الطريق المستقيم، أو الوجهة الصحيحة الأصيلة والأصولية للإسلام، بما جعلهم في النهاية، ورغم أي اختلاف معهم، صرحاء واضحين، وتلك مزيتهم.

المرة الأولى كانت أيام الانتخابات البرلمانية الأولى بعد ثورة 25 يناير حين كان تابعو الجماعة يوجهون الناخبين ليصوتوا في خانتها على حساب السلفيين. أتذكر وقتها ذلك الرجل البسيط الذي قال أمام إحدى اللجان في حي محرم بك بالإسكندرية: «جئت لأنتخب الناس اللي مع الشيخ محمد حسان»، وهنا انبرى له شاب إخواني، ورفع في عينيه لافتة مرسومًا عليها ميزان ضخم وقال له كاذبًا: أحباب الشيخ حسان رمز الميزان يا حاج، مع أن الرجل كان يقصد رمز الفانوس بالطبع.

تكرر الأمر في اللجان كافة على مستوى الجمهورية، وكان أنصار الجماعة فزعين من تلك القوة الجديدة الضاربة التي تهز عرش توظيفهم للدين في مجال السياسة، وتزاحمهم على اصطياد الناس من عواطفهم ومشاعرهم الطيبة النازعة إلى الإيمان بالله، كي تترجم إلى أصوات في صناديق الانتخابات. وفي اليوم التالي صرخ مرشحون سلفيون في ألم مما يجري لهم من خداع، وسجلت الصحف هذه الصرخات في سطور جلية، أدعوهم لمعاودة قراءتها الآن.

وقبيل الانتخابات الرئاسية ذهب المهندس خيرت الشاطر وفي يده الدكتور محمد مرسي ليقدمه إلى شيوخ السلفيين، وعاد ومعه عهود ووعود بعد أن أجاب مرسي شفاهة عن السؤال المصيري بالنسبة لهم: متى وكيف ستطبق شرع الله؟ إلى جانب إغراءات بالحصول على مكاسب سياسية عبارة عن مواقع ومناصب في قمة الجهاز الإداري للدولة. ولما فاز مرسي لم يربح السلفيون إلا مواقع صغيرة، لا تتناسب مع الوعود التي سمعوها ولا حجم تواجدهم السياسي ولا قدر العشم في الإخوان، ومن وضع منهم في الجانب العلوي من اللوحة، مثل عماد عبد الغفور وباسم الزرقا، وجدوا أنفسهم بلا عمل حقيقي، إنما مجرد أسماء وظائف بلا مضمون، فلا الرئيس يطلب منهما مساعدة ولا استشارة، ولا المجتمع ينظر إليهما باعتبارهما يشكلان أي رقم في معادلة صنع القرار.

ولأن الإخوان يراهنون على أن «آفة حارتنا النسيان» فقد عادوا اليوم ليدعوا السلفيين كي يصطفوا إلى جانبهم في مواجهة المعارضة التي ضبطت مرسي متلبسًا بالتنكر لكل شيء وراغبًا في الجموح والجنوح إلى الاستبداد، وحتى يغازلوهم من جديد أسموا استعراض القوة الذي مارسوه عند جامعة القاهرة وحديقة الحيوانات بـ«الشريعة والشرعية»، بعد أن جلس الشاطر، الذي لا حيثية رسمية له في الدولة، مع شيوخهم ووعدهم بمناصب وزارية وفي حركة المحافظين ومجالس المدن، فصدقوه وأمنوا على كلامه، وذهبوا حاشدين أتباعهم ليدافعوا باسم «الشريعة» عن رئيس جعل نفسه معصومًا، مع أن الشرع لا يقر ذلك أبدًا.

لقد سألت واحدًا من كبار شيوخ السلفية قبل شهرين تقريبًا من انتخابات مجلس الشعب الفائتة: لماذا تصرون على الدخول إلى غمار السياسة بما فيها من تلاعب وخداع وأكاذيب، على حساب دوركم الحقيقي في ترسيخ العقيدة وامتلاء الأرواح وسمو الأخلاق والنفع العام وهو ما يحتاجه مجتمعنا الآن؟ فابتسم وأجابني: حتى لا نترك الساحة بكاملها للإخوان فيزيحونا من مجال الدعوة. هو نفسه سعى بيده إلى أن ينزاح عن الدعوة بعد أن يتمكن الإخوان ولا يكونوا بحاجة إليه، وسيجد عما قريب أن مجرد وجود نص في الدستور حول «صيغة الشريعة» التي طالب بها السلفيون لا يعني أن الإخوان معنيون بالتفاصيل التي تسكن رأسه، وسيذوقون طعم المراوغات الذي ذاقته كل القوى الوطنية منذ أن دخل الإخوان مجال السياسة في ثلاثينيات القرن المنصرم.

هكذا فعل الإخوان مع كل من تحالف معهم، أكلوه بمجرد الوصول إلى هدفهم، فهذه عقيدتهم السياسية التي لا يعرفها السلفيون جيدًا، وعليهم أن يجربوا من جديد، لعلهم ينتبهون جيدًا حين تلسعهم اللدغة الجديدة.

ثالثًا: التعامد: فكل من الفريقين يسعى إلى استغلال ما غرسه الآخر في تربة المجتمع من قيم وأفكار وخبرات، حتى يمكنه تعزيز موقعه باتجاه التحكم في مفاصل الدولة، ولا يشغله في هذا المقام ما يلاقيه من نقد مبطن من قبل الفريق الآخر، فالمهم أن يحقق هدفه.

فالسلفيون لم يطرحوا مشروعًا سياسيًّا من قبل؛ إذ إن جهد جمعياتهم وجماعاتهم كان منصرفًا إلى الدعوة والنفع العام، ومن ثَمَّ فهم بلا خبرة سياسية، ولم ينظر إليهم جموع الشعب قبل الثورة باعتبارهم طرفًا قادرًا على أن يطرح رؤية، ويقدم كوادر تدير الدولة. لكنهم يحاولون من خلال التماهي النسبي مع مشروع الإخوان والاتكاء عليه أحيانًا، أو التحالف المؤقت والمحسوب معهم في بعض المواقف السياسية المتتالية، أن يبرهنوا للرأي العام على أن بوسعهم أن يخوضوا غمار العمل السياسي باقتدار.

وهم يدركون في هذه الناحية أن الأغلبية الكاسحة من الشعب المصري لا تفرق، حتى الآن، بشكل حدي وجدي بين الفريقين؛ إذ إن العوام ينظرون إلى الإخواني والسلفي على أنهما ينتميان إلى «جماعة واحدة» ولا يعنيهم ما يدركه ويكتبه ويقوله المختصون من أنهما شخصان مختلفان لجماعتين منفصلتين.

من جانبها تدرس قيادات الإخوان دومًا كيفية تحويل السلفيين إلى قوة مضافة إلى رصيد الجماعة، بدلًا من أن تكون خصمًا منهم، وذلك في ظل واقعيتهم السياسية المفرطة التي تقدر، من دون شك، أن السلفيين تمكنوا من جذب قطاع عريض إلى فكرهم.

ويحدث هذا أحيانًا بالاتفاق بين الطرفين، حال وجودهم في خندق واحد مقابل القوى «المدنية»، يسارية كانت أو ليبرالية، مثل ما حدث خلال الاستفتاء على التعديلات الدستورية في 19 مارس 2011، والذي كان الخطوة الأولى على طريق وصول الإخوان إلى السلطة.

ويصنع القيادي الإخواني النافذ، خيرت الشاطر الذي ينظر إليه باعتباره المرشد الحقيقي لجماعة الإخوان، حبلًا سريًّا غليظًا بين جماعته وقطاع من التيار السلفي، لا سيما من خلال ما تسمى «الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح»، وما يجعل هذا الحبل متينًا

أن الشاطر نفسه يميل إلى الفكر السلفي، ويعتبره بعض السلفيين منهم وإن كان قياديًّا في الإخوان. وعبر هذه الهيئة وغيرها يتحرك الشاطر ليخلق من بعض التيار السلفي ظهيرًا للإخوان.

كما يمكن أن يحدث هذا التعامد بالخديعة، ما يدل عليه اتهام السلفيين للإخوان خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت في نهاية 2011 بأنهم ضللوا الجماهير الذاهبة للتصويت لصالح حزب النور، وكان رمزه الفانوس، وحملوهم على التصويت للإخوان، ورمزهم الميزان.

ويتعامد المشروع الإخواني على جسد السلفيين عبر استعمالهم كفزاعة جديدة للداخل والخارج، سائرين في هذا على درب نظام مبارك، الذي طالما استخدم الإخوان كفزاعة للغرب تارة، وللداخل المصري تارة، ونجح في تمرير هذه الصورة، مما منحه فرصة جيدة لإطالة عمره.

فالغرب أعلن غير مرة، أنه لا يوجد أي مانع يحول دون تفاعله الإيجابي مع الإخوان، بوصفهم في رأيه جماعة دينية معتدلة يمكن التفاهم معها وترتيب كل ما يجعل المصالح الغربية في مأمن. وحين يرى المسئولون في الغرب، بل وسائر الشعوب هناك، ما يطرحه التيار السلفي من أفكار وآراء وما يبدر عنه من أفعال وتصرفات، سينحازون إلى المنطق القائل: «نار الإخوان ولا جنة السلفيين»، وهذه مقولة بدأت تأخذ طريقها إلى التردد داخل المجتمع المصري ذاته.

* * *

مستقبل العلاقات بين الطرفين

لا يعبّر عن الحالات الثلاث التي سبق ذكرها أكثر من إجابة القيادي السلفي ياسر برهاميَ عن سؤال لمجلة «الدوحة» (عدد نوفمبر 2012) مفاده: هل حزب النور حزب معارض أم يدعم السلطة التي على سدتها الإخوان؟ حيث قال: «حزب معارض، يقبل ما يوافق المصلحة، ويتحالف أحيانًا مع المنافس أو المخالف»، فالقسم الأول من قوله يعني (التوازي) والثاني (التلاقي) والثالث (التعامد). لكن السؤال: ما مستقبل هذه المسارات الثلاثة؟

والإجابة التي تأتي للوهلة الأولى: كل الاحتمالات واردة، لكن هذا يجب أن يتوزع على خلفيات فكرية وفقهية تتسم بالثبات النسبي، ومقتضيات للمصالح تتصف بالدينامية أو التغير الذي بدوره يُعْزَى إلى أسباب عديدة. ومستقبل العلاقة بين الجانبين لا يحلق في فراغ، إنما يرتبط في جانب عريض منه بوضع التيار المدني المنافس لهما، فكلما قويَ هذا التيارُ تداعَى الإخوان والسلفيون للتقارب من أجل مواجهته، والعكس صحيح.

كما يرتبط هذا المستقبل بمدى إمكانية تنازل الإخوان عن نصيب من الكعكة السياسية لصالح السلفيين، بحيث يبدو أن الحكم بقبضة «التيار الإسلامي» كله وليس «جماعة الإخوان». فالسلفيون ظنوا عقب انقضاء الانتخابات التشريعية وحصولهم على المركز الثاني وكذلك بعد مناصرتهم لمرسي واقتناصه للرئاسة، أنهم سيجلسون إلى جانب

الإخوان بنسبة تمثيل معقولة في كراسي السلطة التنفيذية، لكن آمالهم تبددت، لكن اليأس من هذا لم يدب فيهم تمامًا، فمن بينهم من لا يزال يحلم بأن يلحق بما تمنى، ولو بعد حين. أما القانطون من الإخوان، وغير الواثقين فيهم، فقد ينحازون إلى الاعتماد على سواعدهم، من خلال الفوز بالأغلبية في الانتخابات المقبلة، وفرض وجودهم بقوة.

وهناك طرف رابع في هذه المعادلة يتمثل في بقية القوى الإسلامية، لاسيما «الجماعة الإسلامية» و«السلفية الجهادية» و«الجماعات الصغيرة الهامشية» الأشد تطرفًا، وتيار ما يسمى «الإسلام الحضاري» أو «الإسلاميين المستقلين» وبعض الأحزاب القريبة من الرؤية الإسلامية مثل حزب العمل، علاوة على كيانات أسسها خارجون على جماعة الإخوان مثل «الريادة» و«النهضة» و«التيار المصري»، ثم حزبي «مصر القوية» و«الوسط». فهذه القوة يمكن أن تكون خصمًا من «الإخوان» و«السلفيين» أو محلًّا لمنافسة بينهما حيث سيحاول كل منهما أن يجذبها إليه بقدر المستطاع، ولو في تحالفات انتخابية مؤقتة. ويمكن لهذه الكتل النازعة إلى الاعتدال والوسطية أن تقترب من التيارين اليساري والليبرالي وتشكل تحديا كبيرًا للإخوان والسلفيين.

ويتوقف مسار العلاقة بين الإخوان والسلفيين أيضًا على السياقات الآتية؛ محلية وإقليمية ودولية، لا سيما في ظل ارتباط الطرفين بالتزامات خارجية. فالقضايا المصرية الخالصة المرتبطة باحتياجات الشعب، ستلعب دورها في رسم ملامح هذه العلاقة، فإن نجح الإخوان في تحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية فإن السلفية الدعوية المسيَّسة ستحاول الاقتراب منهم، للاستفادة من تنامي شعبيتهم، والعكس صحيح إن أخفقوا فإن السلفيين سيبتعدون عنهم، وقد ينضمون إلى صفوف المعارضة، ويطرحون أنفسهم كبديل لهم.

الجـيـــــش والإخـــــوان

لا يمكن للإخوان أن ينسوا تجربتهم التاريخية مع الجيش، تلك التي رسمت معالمها «ثورة يوليو»، التي بدأت انقلابًا عسكريًّا باركه الإخوان وساندوه، ثم تحولت إلى ثورة بفعل قرارات اجتماعية وسياسية واقتصادية مشهودة من قبل الضباط لا علاقة لها برؤية الإخوان ولا مسلكهم ولا رغبتهم وقتها، حيث تمنوا أن يظل «الانقلابيون» بلا أي ظهير اجتماعي غير الإخوان، فتتمكن الجماعة من فرض شروطها عليهم، وتوجههم نحو أهدافها هي ومشروعها الخاص، ظنًّا منها أن تلك هي لحظة التمكين التي صنعتها الأقدار بعد اغتيال مؤسسها حسن البنا في فبراير عام 1949.

تقدم عبد الناصر خطوات واتخذ قرارات تاريخية وأطلق مشروعات وفق رؤية تنحاز إلى الفقراء والمطحونين والمهمشين، بعيدًا عن مشروع الإخوان الرأسمالي، فأوجد لـ«حركة الضباط» قاعدة شعبية عريضة، مكَّنته من أن يحسم أمره حيالَ الجماعة، بعد أن تورطت في محاولة اغتياله في المنشية بالإسكندرية، لتبدأ «المحنة»، وَفْقَ المصطلح الإخواني المرير، وتحل هيبة الجيش في قلوب رجال الجماعة، وتنغلق عليها أسراره بعد أن كانت قد وضعت فيه قدمًا لها، وتصاب بمرور الوقت بالتردد والخوف، وتعتقد أنها لا قبل لها بالمؤسسة العسكرية التي ظلت تمثل الجوهر الأصيل للحكم حتى قيام ثورة يناير.

وأتذكر جيدًا أنني كنت مشاركًا في ندوة عقدها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عام 2008 وكان يحضرها عدد من قيادات جماعة الإخوان، من بين الأعضاء الثمانية والثمانين الذين دخلوا إلى البرلمان في انتخابات 2005، ويومها قلت: «مجلس الشعب المقبل سيكون بلا إخوان؛ لأنه البرلمان الذي يعدونه من أجل تمرير التوريث»، وهو ما حدث بالفعل في انتخابات 2010 التي تم تزويرها بالكامل وبطريقة فجة ومستفزة. وعلى الهامش سألني اثنان منهم: ما العمل؟ فقلت لهما مداعبًا: اعملوا ثورة. فما كان منهما إلا أن ضحكا معًا وقال أحدهما باندهاش: ثورة مرة واحدة! فقلت: أعرف أن لفظ ثورة ليس واردًا في أفكاركم، لكن ما أعرفه أنه لو نزل مائة ألف مصري إلى شارع قصر العيني وصمدوا ست ساعات لأسقطوا مبارك. فابتسم وهز رأسه متسائلًا: وتريدنا نحن أن نفعل ذلك؟ فأجبته: أنا أتحدث عن كل المصريين، لكنكم الآن الفصيل الوحيد في الساحة السياسية الذي يمتلك القدرة على الحشد، وربما هذا يجعل مسئوليتكم مضاعفة. فكر برهة وقال: المشكلة بالنسبة لنا ليست في الشرطة، فهذه ألِفْنا التعامل معها واعتدنا طبعها، لكن المشكلة في الجيش، الذي ينتمي إليه مبارك، والذي سيدافع عنه باستماتة، ويسحقنا.

هكذا كانت الصورة التي توارثتها أجيال الإخوان المتعاقبة عن الجيش وموقفه وإمكانياته وصرامة دفاعه عن الحكم، وظلت تجربة الخمسينيات والستينيات تُقرأ بإفراط داخل صفوف الجماعة، بعد أن تم تضخيمها بشكل مروع في إطار الدعاية السياسية المضادة لنظام عبد الناصر، والرغبة الدفينة في الانتقام منه. ولذا ظل كل من يطالع كتاب «أيام من حياتي» لزينب الغزالي، أو «الإخوان في سجون عبد الناصر» لجابر رزق وغيرها، لا يمكنه أن يتجنب تلك الأهوال التي تتسرب إلى صدره، وتستقر في

اللاشعور، وتجعله موقنًا بصعوبة، بل استحالة، مواجهة هذا الكيان المسلح، لا سيما بعد أن حاز عناصر أخرى للقوة بعيدًا عن البنادق والرصاص، وراح يستعملها بمهارة مناسبة جعلت له في الوضع الداخلي موقعًا عريضًا، لا يمكن لمن في الحكم أو حتى في المعارضة أن يتجاهله.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح في هذا المقام: هل التجربة التاريخية القاسية فقط هي التي جعلت جماعة الإخوان تتهيب الجيش؟ أم أن هناك عناصر أخرى مستجدة ومستمرة، عززت هذه المهابة بمرور الأيام إلى أن وصلنا إلى ثورة يناير 2011؟

في الحقيقة فإن الإخوان في الفترة التي أعقبت أزمتهم مع عبد الناصر في منتصف الستينيات من القرن الماضي وحتى قيام ثورة يناير، كانت تحكم نظرتهم إلى الجيش عناصر محددة تشكل له في مخيلتهم صورة مركبة ومعقدة إلى حد بعيد، يمكن رسم ملامحها على النحو التالي:

1 – الجيش المنظم: فالإخوان طالما تباهوا، جهارًا نهارًا، بقوة تنظيمهم، وراحوا يتيهون بقدرتهم على الحفاظ عليه رغم الضربات المتتالية التي لحقت به، وتمكنوا عبر السرية والتحايل والصفقات المستمرة مع السلطات المتعاقبة والتواطؤ أحيانًا باستمراء استعمالهم فزاعة من قبل النظام الحاكم، من أن يجعلوا هذا التنظيم باقيًا على قيد الحياة، بعد أن تهالك في نهاية عهد عبد الناصر، وكاد أن يتلاشى. وجرى هذا في وقت ضعفت فيه التنظيمات والروابط والشبكات الاجتماعية للتيارين اليساري والليبرالي، وكان تنظيم السلطة المعتمد على الحزب الوطني وخلافه قد ترهل وفسد ولم يحتفظ من التماسك إلا بظاهره. والمؤسسة الوحيدة التي بقيت على تنظيمها الصارم هي الجيش، وهذا ما كان الإخوان يضعونه في الحسبان دومًا.

2 – قوة السلاح: فما لدى الجيش من ترسانة عسكرية يعطيه اليد الطولى على ما عداه. ورغم أن هذه الإمكانية مُعَدَّة بالأساس للدفاع عن البلاد ومواجهة أي عدوان خارجي، فإن لها انعكاسًا نفسيًّا في الساحة الداخلية، لا سيما بعد وجود سلاح الحرس الجمهوري، ولجوء السلطة إلى الجيش لحفظ الأمن مثلما جرى خلال انتفاضة 18 و19 يناير 1977 وتمرد الأمن المركزي في فبراير 1986 وأخيرًا خلال ثورة يناير.

3 – الصندوق الأسود: فأسرار الجيش ظلت بعيدة عن آذان وعيون الإخوان إلى حد بعيد بينما تمكنوا من اختراق مختلف المؤسسات المدنية، سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. فمن المتعارف عليه وَفْقَ القوانين العسكرية أنه يتم استبعاد شباب الإخوان من أداء الخدمة العسكرية، شأنهم في ذلك شأن الشيوعيين وكل من تصنفهم قواعد الجيش على أنهم عناصر خطرة أمنيًّا. أما بالنسبة للضباط فهناك تدقيق أمني أشد، قبل اختيار طلبة الكليات العسكرية، ولا ينفك هذا التدقيق أثناء سريان عمل الضابط العامل خصوصًا، فإن بان على أحدهم أي ممارسة للسياسة من خلال الأحزاب أو التنظيمات، يتم استبعاده. ولهذا ظلت المعلومات الدقيقة عن وضع الجيش ونظمه ومجتمعه الداخلي مستغلقة على الجماعة، أو بمنزلة صندوق أسود أمامها.

4 – الجيش ذو المكانة الإقليمية والدولية: فالجيش ليس مؤسسة خارجة عن حسابات

القوى الإقليمية والدولية، وهذا ما ظهر جليًّا عقب اندلاع ثورة يناير، إذ نُظر إليه باعتباره القوة الوحيدة في المجتمع المصري القادرة على إدارة الأزمة، بالضغط على مبارك حتى يتنحى لمنع توسع الانفجار وتطاير الشرر أبعدَ مما وصل إليه، ثم احتواء الثوار لعدم ذهاب البلاد بعيدًا عن الدور الذي ترتضيه القوى الدولية لمصر في هذه المرحلة. ومع أي انفلات أمني أو فوضى أو احتراب أهلي، أو قيام النظام الحاكم حاليًّا بالخروج على قواعد اللعبة التي جاء على أساسها وارتضاها، فإن عيون الخارج ستتوجه إلى الجيش، لا سيما إن ظلت القوى المدنية المعارضة على حالها من الإنهاك والتشتت والإخفاق في طرح البديل.

5 - صاحب الرصيد الاجتماعي: ففي كل بيت مصري تقريبًا هناك مَن أدى الخدمة العسكرية، وله في رحاب الجيش ذكريات محفورة في الرأس لا يبددها الزمن. ومع الجيش الكثير من انتصارات الوطن وانكساراته، وأفراحه وأتراحه. ونظرًا لأن الجيش هو «جيش الشعب» بنص الدساتير المتعاقبة، وقوامه الرئيسي من المدنيين الذين يتاح لهم شرف أداء الخدمة العسكرية؛ فإن رصيده الاجتماعي قوي، وتمتد إليه أبصار القطاع العريض من الناس في أوقات الأزمات، والثقة فيه كبيرة؛ لأن كل واحد يشعر أن له فيه جزءًا، ربما لأنه أدى الخدمة العسكرية أو أداها أحد أبنائه أو إخوته أو أي من أقربائه، والكثيرين من أهل قريته. ورغم الأخطاء الفادحة التي ارتكبها المجلس العسكري السابق في إدارة المرحلة التي أعقبت الثورة، فإن ما جرى في بورسعيد من ترحيب شديد بالجيش وامتثال لإدارته للبلاد مؤقتًا، قدَّم برهانًا ناصعًا على أن هذه الثقة لم تنفد، وذلك الرصيد لم يتبخر تمامًا.

ومن دون شك فإن تنظيم الإخوان يراقب هذا عن كثب، ويشعر أن كل ما ينزفه من قبول اجتماعي قد يذهب مباشرة إلى الجيش، وقد يشجعه على العودة مرة أخرى إلى الساحة السياسية إن اقتضت الضرورة، لكن ربما بطريقة مغايرة لتلك التي فعلها عقب تنحي مبارك.

وفي الحقيقة فإن الجيش ليس ضامنًا للديمقراطية إنما ضامن للوطنية وبقاء الدولة من دون انهيار تام ولا تفكك، وهذا أمر حيوي ولا تنازل عنه، لكن لا أحد بوسعه أن يرحب بعودة العسكر إلى الحكم، وإن كان الطلب على تواجدهم على الساحة السياسية يتزايد، وعلى القوى المدنية أن تتماسك وتطرح نفسها بديلًا مقنعًا للشعب المصري الذي يتطلع دومًا إلى من يملأ الفراغ.

فأغلب النخب السياسية المدنية على الساحة المصرية تقول: نريدها دولة مدنية حقيقية، لا تتلاعب بالدين فتحوله إلى أيديولوجية بائسة، ولا تستند إلى سلاح العسكر. وقطعًا فإن هذا ما أرادته الثورة التي تنكَّر لها الإخوان وتعاملوا معها على أنها مجرد فرصة لاقتناص السلطة.

وفي ظل هذه الأجواء، يتهم الإخوان منافسيهم بأنهم يستدعون الجيش إلى الساحة السياسية من جديد، وهذا الاتهام لا يقوم على ادعاء، فله أصل لا تخطئه بصيرة ولا يهمله عقل، لكن كان يجب على «الجماعة» أن ترى الخشبة التي في عينها قبل أن ترى القذى

في عين خصومها، وأن تفهم أن الناس تدرك طبيعة العلاقة المتدرجة بين الجماعة والمؤسسة العسكرية، والتي تلخصها العناصر الآتية:

1 – تقوم جماعة الإخوان أيضًا، عبر ذراعها الرئاسية، باستدعاء القوات المسلحة إلى الساحة السياسية، حتى تكون يدًا أمنية باطشة ضد الثوار والمغبونين من الشعب. ولهذا أعطى مرسي الجيش «حق الضبطية» وأراد منه أن يطبق قراره المتسرع، كالعادة، بفرض حظر التجوال في مدن القناة الثلاث، علاوة على استدعاء الجيش لتأمين الاستفتاء على الدستور. وتصرف مرسي على أن «القوات المسلحة» ستعمل وَفْقَ مشيئته، لأنه «القائد الأعلى» لها، وستتورط من جديد، لكن لصالح جماعته، في اعتقال وتعذيب وتصفية شباب الثورة، فيزداد الجدار ارتفاعًا وسمكًا بين قادتها والطليعة الثورية، ومن ثَمَّ القاعدة الشعبية. وهذا جزء أصيل من تكتيك الإخوان، لكن الجنرالات يفهمون هذه اللعبة؛ ولذا تركوا الضباط والجنود يلعبون كرة القدم مع شباب مدن القناة في وقت الحظر. ومرسي، وبتنيسق على ما يبدو مع مكتب الإرشاد، يحرص على إظهار أن الجيش يوافق على كل خطواته؛ ولذا قرر تحديد موعد الانتخابات البرلمانية عقب لقائه وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي.

2 – قبل ثورة 25 يناير لم تكن في مصر «مؤسسة عسكرية» بالمفهوم الوظيفي والتاريخي المتواجد في تجارب دول أخرى، ومنها تركيا وباكستان مثلًا، بل كانت لدينا «قوات مسلحة» حرص مبارك على أن يبعدها عن لعب دور سياسي مباشر، حتى يمهد الطريق لنجله، وكان الدستور ينص على أن «الجيش ملك الشعب»، وما له من خصوصية مالية أو وظيفية كان مسألة عرفية لا يسندها تشريع، فجاء الإخوان ليمنحوا الجيش في دستورهم «المسلوق» وضعًا خاصًّا جدًّا، بعد أن أقاموا الدنيا ولم يقعدوها على «وثيقة السلمي» وقالوا إنها ستجعل القوات المسلحة دولة داخل الدولة، واتضح أنهم يريدون أن يبرموا هم هذه الصفقة مع الجيش وليس أحد آخر، وبمزايا للقوات المسلحة أكبر بكثير مما ورد في الوثيقة المشار إليها. وبالتالي فهم الذين خلقوا وضعًا خاصًّا، جعل من الجيش دولة داخل الدولة، ولن ينسى أحد ما قاله مرسي أمام القادة في أحد المواقع العسكرية: «هناك من يريد أن يوقع بيني وبينكم، لكن هذا لن يحدث. لن يمس أحد أموالكم وعرقكم». وحسب الصفقة أيضًا وفر الإخوان لطنطاوي وعنان خروجًا آمنًا ومريحًا ومثمرًا.

وفي حقيقة الأمر فإن قضيتي «أموال الجيش» و«الخروج الآمن» كانتا تمثلان الترمومتر الذي يقيس علاقة الجيش بالعديد من القوى السياسية منذ الإطاحة بمبارك، ولا تزال ترن في كل الآذان مقولة مساعد وزير الدفاع للشئون المالية في معرض حديثه عن المشروعات الاقتصادية للجيش قبيل انطلاق الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية: «هذا عرقنا وسندافع عنه بدمنا».

لقد كانت هذه القضية هي محور الإجابة عن سؤال مهم ومؤرق: لماذا يكره المجلس العسكري الثورة؟ وهي مسألة لم تقف عند حدود التصورات القديمة التي ترى أن الجيوش بوصفها مؤسسات أمنية بيروقراطية في المقام الأول تكره الاضطراب والارتباك الذي يصاحب الثورات، بل كان من الضروري أن نبحث في اتجاه دفاع الجنرالات المستميت

عن الثروات الطائلة الهائلة التي يديرونها؛ جنبًا إلى جنب مع المخاوف المشروعة والطبيعية من تنظيم الإخوان بمشروعه وحساباته المتناقضة مع مشروع الدولة الوطنية الذي يفهم الجيش أنه حارس له إلى جانب الشعب بالطبع.

وفي الواقع، فإن المصريين تهامسوا عقب رحيل مبارك مباشرة بكلام كثير عن المشروعات الاقتصادية الضخمة التي يديرها الجنرالات، لكن لم تلبث أن ارتفعت أصواتهم وصارت صراخًا يدوي في كل مكان، ولم يعد بوسع أحد أن يعيدهم مرة أخرى إلى الصمت. وبعض هذه الثرثرة يبين أنه من الصعب على العسكر أن يقبلوا بسهولة رئيسًا من «الإخوان» يطلع على ما يديرونه من ثروة ضخمة، ناهيك عن المعلومات الدقيقة التي تمس عصب الأمن القومي المصري. ويفهم مرسي هذا؛ لذا يبقي هذا الملف، حتى الآن، خارج النقاش، بل يستعمله وسيلة لاسترضاء العسكريين. وقد تردد أنه حاول برفق أن يفتحه حين طلب من وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي أن يمنح التلفزيون المصري الرسمي، المثقل بالديون والأعباء، بعض المال لتعويم أزمته، لكنه قوبل برفض قاطع. ورغم أن الجيش كان يقوم بهذا أيام مبارك، إن طلب الرئيس، ووقت أن أدار المرحلة الانتقالية عقب الثورة، لكنه يدرك الآن أن فتح نافذة، ولو صغيرة، حول هذا الموضوع قد يفتح بابًا أمام جماعة الإخوان للتفكير في وضع يدها على هذه الأموال، سواء بطريقة مباشرة ومباغتة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال محاولة رجال أعمال الجماعة وتجارها أن يدخلوا في شراكة مع الجيش في مشروعاته العملاقة.

3 ـ لا يملك مرسي وجماعته أي خبرة في إدارة الدولة، ويسدون الأفق السياسي بشكل عنيد وبليد، ولا يبدون إيمانًا قاطعًا بتداول السلطة، وينكلون بالطليعة الثورية بعد أن خانوها، أو «نصبوا عليها» في واقعة الليمون الشهيرة، ويخسرون حلفاءهم، وينزفون شعبيتهم، ويقامرون بأمن البلاد ومصلحتها الوطنية، ويحولون الثورة إلى مجرد فرصة لتمكينهم من رقبة مصر، فيفتحون بذلك بابًا واسعًا لفئات من الشباب، وربما قطاعات عريضة من الشعب، لتنادي بتدخل الجيش، تحت دعوى أن الوطن في خطر، لا سيما أن الأدبيات الفكرية للإخوان لا تحمل تصورًا عميقًا وأصيلًا لفكرة «الدولة الوطنية» التي يتعارف المصريون عليها، ويعملون لها، على اختلافهم.

4 ـ هناك سؤال مهم يفرض نفسه في هذا المقام: هل الإخوان فعلًا قوة مدنية، أم مزيج من تدبير ميليشياوي وتلاعب بشعارات دينية؟ وهل هم حريصون على أن يبقى الجيش مؤسسة مِهْنية احترافية، أم يسعون إلى التسلل الناعم إليه بغية التحكم فيه وتحويله إلى جيش إخواني أو متأخون لخدمة مشروعهم الذي ثبت أنه وهم في وهم، ولم نحصد منه سوى خسارة مزدوجة لصورة الإسلام ولمصلحة مصر؟

لهذا يجب على الإخوان أن يلوموا أنفسهم أولًا، ويعرفوا قدرهم جيدًا، فالكذب المنظم لن يدير دولة، والإنكار الدائم ليس وسيلة ناجعة للدفاع عن السياسات الفاشلة. فكثير من الناس يدرك في الوقت الراهن أن الإخوان هم أول من يستدعي الجيش إلى الساحة السياسية، مرة لأنهم يظنون أنه ذراعهم الأمنية، ومرة لأنهم يقتلون «البديل المدني» بقصد طفح شره وبانت غلظته، وبذا يجبرون بعض منافسيهم وأناسًا من عامة الشعب ضاقوا بهم، على أن يطلبوا الجيش.

المتـــأخـــون ـــــون

في عام 2006 دخل إلى مكتبي المتواضع شاب لا أعرفه، تخرج حديثًا في كلية الإعلام، وطلب مني أن أساعده في الحصول على عمل بأي جريدة، وحاولت قدر استطاعتي، فعمل في مكتب لصحيفة عربية بالقاهرة، بعد ثلاثة شهور، زارني مرة أخرى، وقال لي: أنا الآن محرر في جريدة «الوطني اليوم» التي كان يصدرها، غير المأسوف على رحيله، الحزب الوطني، وجاءتني أخبار متقطعة عنه تبين كم هو مداهن وملاين ومنافق لرؤسائه، مشاء بنميم بين زملائه ورئيس التحرير.

وكنت أشتري الجريدة بين حين وآخر، حتى أقف على تطورات الحزب، الذي كنت من الذين يعملون على إسقاطه، فأجد اسم هذا الشاب مكتوبًا على حوارات وتحقيقات تهاجم الإخوان بضراوة، وتكيل إليهم اتهامات، وتختلق لهم ما ليس فيهم، وتزيد مما عندهم من عيوب وتنفخ فيه، وطلب مني بإلحاح أكثر من مرة أن يجري معي حوارًا حول «الإخوان» واعتبره مساعدة مني له، فوافقت على مضض، ودافعت يومها عن حق الإخوان في إنشاء حزب سياسي، ورفضت تحويلهم إلى محاكم عسكرية، وقلت: إن النظام مطالب بأن يدمجهم من خلال بوابات نظيفة، وليس بصفقات أمنية، في الحياة السياسية الطبيعية، وتوقعت أن يرثوا نظام مبارك إن ظل مصرًّا على سياسات إضعاف الأحزاب وتفجيرها وتشويه الرموز الوطنية، واشترطت عليه أن ينشر الحوار كاملًا أو لا ينشره إطلاقًا، فذهب، وفرغ شريط التسجيل، وقدم الحوار لرئيس تحريره لكنه رفض نشره.

ومرت الأيام وقابلته مصادفة بعد الانتخابات التي جعلت الإخوان والسلفيين أغلبية في البرلمان، فوجدته قد أطلق لحيته، نظرت إليه وابتسمت، فقال لي: شعار المرحلة! وبعد أسابيع وجدت اسمه في مطبوعة للإخوان، وذات يوم كنت في النقابة فوجدته جالسًا مع مجموعة من الشباب يفرط في الدفاع عن الإخوان ويمدحهم بغزارة، وينسب إليهم أكثر من حقيقتهم. كلام كان يخرج من لسانه، ولا يبدو في عينيه ما يدل على أنه مقتنع بما يقول.

أمثال هذا الشاب كثيرون، شباب ورجال، ذكور وإناث، أساتذة جامعات وصحفيون وموظفون وعمال وفلاحون وتجار ورجال أعمال وناشطون سياسيون وضباط شرطة ومخبرون، وفي كل المجالات والاتجاهات، ولعل ما كتبه ممتاز القط - المدافع باستماتة عن مبارك ونظامه - في مدح محمد مرسي، خير برهان على ما أقول، وقد يفرح الإخوان بهم باعتبارهم من مناصريهم، لكن أمثاله هم «الفيروس» الذي ينخر في أي جسد بنعومة ودأب حتى يرديه قتيلًا.

فالإخوان جماعة تقوم على إيمان أغلبية أتباعها بمنهجها، وهذا ما يعطيها تماسكًا ويقوّيها في مواجهة خصومها ومنافسيها، والصغير فيها ينظر إلى الكبير باعتباره الأكثر تضحية أو استعدادًا لدفع الثمن، والآن تغير الأمر، فالكبير ربما يكون الأكثر انتفاعًا أو حيازة للنفوذ والجاه والثروة، وعلى التوازي، لا ولاء لمن يداهنون الإخوان إلا لأنفسهم،

وسيتركونهم في أقرب محطة إن وقعوا في أزمة كما تركوا الحزب الوطني، لكن يبدو أن الإخوان يحتفون بالمتأخونين، ومن يراجع أسماء وزارة هشام قنديل، وكذلك أغلب من تولوا مناصب تنفيذية أو تم اختيارهم في مجالس تشريعية أو نيابية، لن يجد صعوبة في إثبات هذا عيانًا بيانًا.

ولأن المتأخون إنسان انتهازي بالسليقة؛ فسيقوم كل لحظة بمراجعة علاقته بالجماعة وزائدتها الدودية المسماة «حزب الحرية والعدالة» فإن وجد أن هناك ما يعود عليه بالنفع، فسيظل مستمرًّا في موقعه ملتصقًا بقادة الجماعة، يتزلف إليهم، ويعطيهم من طرف اللسان حلاوة حتى يحصل على المزيد، فإن رآهم شمر عن ساعديه حتى يوهمهم أنه يبذل قصارى جهده في سبيل مصلحتهم ورفعتهم، وإن غابوا عن عينيه تكاسل وتراخى وزاغ وربما يخرج لهم لسانه.

والمتأخون قد يكون ثقبًا في الصندوق الأسود لأسرار الجماعة، وهو بالطبع لن يتمكن من الوصول إلى قعر الصندوق هذا، لكنه سيسترق السمع إلى ما يقوله بعض قادتها، لا سيما حين يتململون من الأوضاع التي آلوا إليها، وينظرون إلى ما في أيدي زملائهم ممن ركبوا فوق أعناقهم. وهذه الأسرار ستتسرب تباعًا إلى خارج التنظيم الحديدي، فيعرف الناس طرفًا مما حرص القادة على كتمانه طويلًا، فتنفضح عوراته، وتظهر مزالقه، وتنكشف نواياه، ويجد من يناوئونه سبيلًا إليه.

والمتأخون قد لا يكون بالضرورة عضوًا دخيلًا على الجماعة أو حزبها، أو عنصرًا مدسوسًا أو مزروعًا من منافسيها في الساحة الاجتماعية والسياسية والمجال الديني أيضًا، بل قد يكون «إخوانيًّا» صميمًا، عاملًا في الجماعة، راسخ الأقدام في تنظيمها، من أولئك الذين التحقوا بقطارها من محطته الأولى، لأنه وجد في كنفها رعاية مالية كان في أمسّ الحاجة إليها. فالجماعة تقوم بالإنفاق على أطفال فقراء ويتامى منذ صغرهم، ليس كعملَ خيري كما تفعل الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة مثلًا، إنما كجزء من آليات التجنيد وجذب البراعم والأشبال الذين يُعَدون على مهل ليكونوا أعضاء فاعلين في الجماعة بعد تخرجهم في الجامعات.

بعض هؤلاء قد يقتنع بمرور الزمن بنهج الجماعة وأفكارها، فيخلص لهذا الشق المعنوي أو العقدي، حسب ما يصفه الإخوان، وبعضهم لا يقتنع، لكنه يجد نفسه مربوطًا بمصلحته أو شبكة علاقات اجتماعية تلتف حول عنقه؛ ولذا يظل موجودًا جسدًا في الجماعة، لكن روحه تهفهف بعيدًا عنها كلما وجدت إلى ذلك سبيلًا. وهؤلاء ينفضون عن كاهلهم أحيانًا عبء السقوط الأخلاقي للجماعة، ولا يُبدون تحمسًا شديدًا للدفاع عنها، فإن وجدوا من يطمئنون إليه من خارج الجماعة أسَرُّوا إليه بالمشكلات التي يواجهونها، والانتقادات التي تنحبس في صدورهم حيال أداء قادة الإخوان. وبعضهم قد يواجهك بالعبارة الشهيرة «أنا مش إخوان»، ليس لأنه ملقن أن يقول ذلك حتى يتحايل عليك ويتمكن من امتلاك رأسك فيقنعك بوصفه محايدًا، لكن لأنه يشعر بالخزي حيال ما جرى لصورة الإخوان في المخيال الشعبي المصري الآن.

والمتأخون لن يكون في الصف الأول حين تحين اللحظة الفاصلة للجماعة، سواء إن

أخذت المجتمع كله إلى مواجهة عنيفة، لا قدر الله ولا سمح، أو كانت متجسدة في انتخابات مقبلة، خاصة أن من بين المتأخونين من يسعون إلي تعزيز مراكزهم داخل الجماعة عبر الترشح للانتخابات والفوز فيها، فإن وجدوا صدًا أو استبعادًا من قبل قادة الجماعة سيتميزون غيظًا وإن كتموا، ويشعرون بالغبن وإن بالغوا في اصطناع الرضا.

والثابت تاريخيًّا أنه لا يوجد تنظيم عاش على ظهر الأرض كان كل رجاله على قلب رجل واحد، ومخلصين للفكرة مهما كانت قيمتها أو عمقها أو اتساقها وتماسكها، وإلا ما كان قد صُنِّف هؤلاء في دوائر متلاحقة سواء من حيث النفوذ أو الولاء. وحتى المجموعات التي تحلَّقت حول الأنبياء لم يكن أفرادها متساوين أبدًا في الإيمان بالرسالة، وإلا ما وجدنا الحواريين والصحابة، وتبعتهم دوائر أخرى من الملتفين حولها.

وقد يكون اقتراب «النفاق» مدخلًا لفهم موقف ووضع المتأخونين، مع الأخذ في الاعتبار أننا نتحدث في مجال الولاء السياسي والاجتماعي والفكري وليس في موضع الإيمان والكفر، لكن كما أن المنافقين يشكلون خطرًا على رسالات السماء، أمضى أثرًا بكثير من الكافرين بها، حسبما ينبئنا القرآن الكريم، فإن المتأخون، أو أي شخص ينتمى اسمًا لتنظيم أو جماعة ما من دون إخلاص لها، يمثل خطرًا شديدًا عليها أيضًا.

وقطعًا سيرفض قادة الإخوان هذا، لكن دعك من حديثهم عن أن صفوف الجماعة «بنيان مرصوص» فالمرض الذي يصيب الجميع بمن فيهم التيار السلفي أصابها، لكن قادتها يبذلون قصارى جهدهم في سبيل أن تبقي أعراضه بعيدة عن أعين الناس، وإن كان الوجع يسري في أعطافها كما يسري الماء ناعمًا تحت أكوام من القش.

وكما سبقت الإشارة، فقبل الثورة، بل على مدار تاريخ الجماعة، كان من يتقدم الصفوف ويعلو في المراتب، وينظر الأتباع إليه باعتباره الأكثر استعدادًا للتضحية، ومن ثم يحدبون عليه، ويطيعون أمره، ويحترمون وضعه. الآن طرأ تغير كبير، بعد وصول الجماعة إلى السلطة، فالأكبر يعلو جاهه، ويحوز مزيدًا من النفوذ والثروة. وبالطبع سينكر الإخوان هذا، ويصورون للناس أنهم أولياء الله الصالحون الزاهدون في المناصب والأموال، وهو ادعاء لن يصدقه أحد بعد كل ما ظهر من أكاذيب وسعي محموم للسيطرة على كل المناصب، واستئثار بالسلطة، ومحاولة حيازة المال من خلال توسيع التجارة ومشاركة رجال أعمال نظام مبارك.

وقد أتيح لي أن أجلس إلى أعضاء في الإخوان، فشكوا لي مر الشكوى من عمليات التضييق التي تتم عليهم، وبان تذمرهم من حشر شباب الجماعة في مواجهات عنيفة مع المجتمع، وتحدثوا عن صراعات حول المواقع. ولما سألتهم عن شخص كنا نظن أنه من الإصلاحيين، وكيف تبدل خطابه من الاعتدال إلى التشدد، أجابوا: يريد أن يرضي المجموعة القطبية المسيطرة على الجماعة فيتبنى خطابها، ويخلع جلده، لكنه غير مقتنع بما يقول؛ ولذا يعيش أزمة نفسية حادة، لا سيما في ظل حالة الخوف التي تنتابه، فهو يخشى نزول الشارع لأن الناس غاضبة من جماعته عامة، ومنه هو خاصة. وقالوا لي: إن صراعات قوية تدور الآن حول من سيتم ترشيحه في مجلس النواب، فهناك أكثر من شخص لديهم رغبة في الترشح على كل مقعد، لكن مكتب الإرشاد سيختار واحدًا ويترك

الآخرين مغبونين.

واستمعت قبل أيام إلى قيادي من جيل الوسط في الجماعة يتذمر من أن مكتب الإرشاد، ومن بعده ذراعه الرئاسية، السيد الأستاذ الدكتور المهندس محمد مرسي، لا يحسن اختيار الأكفأ داخل الجماعة نفسها، وقال: «في كل منصب تنفيذي، وزيرًا كان أو محافظًا أو أقل من هذا، تركوا الأكفأ واختاروا من كان ولاؤه للمجموعة المسيطرة على الجماعة في الوقت الحالي.. إنهم لا يحرمون أصحاب الكفاءات في البلد كله ويبتعدون عنهم، لكنهم أيضًا يحرمون أمثالهم داخل الإخوان».

وعرفت من كل هؤلاء أن شخصيات عديدة من الانتهازيين الذين دخلوا إلى حزب الحرية والعدالة بحثًا عن منافعَ خاصة لهم، ومبدؤهم في السياسة «عاش الملك .. مات الملك .. عاش الملك الجديد» يضغطون الآن في سبيل أن يدفعوا قادة الحزب إلى ترشيحهم، وإن لم يحدث فقد يخرجون عليه، أو يهاجمونه، ورغم أن الجماعة تحرص على أن يظل مركز الثقل داخل الحزب في يدها، فإن هؤلاء سيسببون إزعاجًا شديدًا، وقد يضطر رئيس الحزب، بما له من صلاحيات واسعة، إلى طردهم والتخلص منهم، لكنهم لن يصمتوا إنما سيشاركون في تجريس الجماعة وفضح مخططاتها.

الأهم من هذا كله هو التصدع الأخلاقي الذي بدأ يصيب رجالًا في الجماعة أخلصوا لها، غبنًا من الطريق الذي يسير فيه القادة، حيث التنكر لكل القضايا التي ربوا أجيالًا عليها، وظهور هوة مخيفة بين القول والفعل، واستشراء آفتي الكذب والإنكار عند الممسكين بزمام الأمور، واتساع مساحة الكراهية في نفوس الناس للجماعة، على النقيض من جوهر مشروعها البسيط. والوضع الأخير يجعل مكتب الإرشاد حريصًا على أن يستحضر دومًا «عدوًّا مزعومًا» ليُكَتِّلَ الصفوف في مواجهته، أو يُبْقِي، رغم الوصول إلى السلطة، على حديث المحنة والابتلاء، ناهيك بالطبع عن ادعاء المؤامرة، ليس فقط على الإخوان، إنما على الإسلام.

وهذه الألاعيب تحقق نتائجها إلى حد كبير حتى الآن، لكنها لن تصمد طويلًا، فالكذب لا أرجل له، والجري وراء المنافع إن كان هادئًا الآن سيتسارع، وكل هذا يتم بينما الجدار العازل بين الجماعة والشعب يرتفع كل يوم ويزداد سمكه وسواد لونه، ولحظة الفصل، كما سبق القول، سيكون المتأخونون أول من يهرول بعيدًا.

المخيال الشعبي وقتل الإخوان ببطء

لا يدرك الإخوان وهم يلهثون وراء ما يظنونه «التمكين» الأخير أن العقل الجمعي المصري يقتلهم ببطء وعلى مهل وفي روية تامة، لكن بثقة ودهاء وإصرار لا يلين. ولأن الإخوان لا يعطون العلوم الإنسانية ما تستحقه من اهتمام وانشغال؛ فإنهم يتعاملون بغفلة واضحة مع عملية القتل هذه، أو يستخفون بها، ويستسلمون حيالها إلى أوهامهم التقليدية في نعت من يقومون بها بأنهم «أعداء الله» أو «كارهو المشروع الإسلامي» ويضاهون، بطريقة تثير الاستغراب والضحك معًا، بين حالتهم تلك وما جرى للمسلمين الأوائل في مطلع الدعوة أو أول الرسالة من استهزاء على أيدي المشركين، لكن الرسول الكريم ﷺ وأتباعه انتصروا في النهاية.

إن من ينصت إلى النكات التي بدأ المصريون يطلقونها على الإخوان يفهم كيف شرع بسطاء الناس في نزع رداء «القداسة» المزعومة عنهم، وكيف يهبطون بهم من عليائهم ويحطون من المنزلة الأسمى والأرقى التي وضعوا الإخوان فيها بعد أن انطلت عليهم الدعاية الإخوانية عقودًا من الزمن، وترجموا هذا الاحترام غير مرة في التصويت لصالحهم في الانتخابات المتتالية. والنكتة، بالقطع، هي طريقة للمقاومة بالحيلة سلكها المصريون مرات لا حصر لها، حين كرهوا السلطة وأرادوا الانتقام منها.

بعض هذه النكت يخلط الصور والإيحاءات الجنسية بالمواقف السياسية، لو كان لدى الإخوان حصيلة علمية في حقل «الأنثروبولوجيا الاجتماعية» لفهموا مغزاها ومعناها، ولاقشعرت أبدانهم وانهمرت الدموع من عيونهم بلا توقف، وخاب أملهم في مجتمع ظنوا أنه كان يصوت لمشروعهم في الانتخابات المتعاقبة، أو أنه الفضاء الأوسع الذي يطلقون فيه دعوتهم التي اعتقد مؤسسهم أن نجاحها رهن بتكوين الفرد المسلم، فالأسرة المسلمة، فالمجتمع المسلم، فالحكم ثم أستاذية العالم. فهذا المجتمع كشف بفطرته، وفي زمن قياسي، ما أخفاه الإخوان عقودًا طويلة، وأدرك أنهم مجرد «كائنات انتخابية» أو مجموعة تعيش في «جيتو» حيث الانغلاق والجمود والشعور بالاضطهاد والعيش في أعطاف نظرية المؤامرة وكراهية «الأغيار».

فها هي نكتة تبين أن «صندوق الانتخاب» أهم عند الإخواني حتى من «الشرف»، وأخرى ترسم حدود العلاقة بين المرشد ومرسي بإيحاءات لم يكن ألد أعداء الإخوان ينتظرها في يوم من الأيام. وها هي الإيحاءات الرمزية القاسية في «إلقاء حزم البرسيم أمام منزل مرسي» أو رسم صور «الخراف» على الأرض أمام مقر مكتب الإرشاد. ومن السهل إدانة هذه الأفعال ورميها بالخروج عن اللياقة والأدب والأخلاق، وحتى بالعنصرية أو الفسق والفجور، لكن الإدانة لا تغير من الأثر الذي تتركه هذه النكات وتلك الرموز في نفوس الناس أو تنهي قدرتها على إعادة رسم «صورة نمطية» للإخوان مختلفة تمامًا عن تلك التي تمتعوا بها على مدار ثمانين سنة.

وأي محاولة من قبل السلطة لاستعمال وسائل الإ كراه المادي في مواجهة «المخيال

الشعبي» محكوم عليها بالفشل الذريع، بل ستؤدي إلى نتائجَ معاكسةٍ تمامًا لما قصده من بيده الحكم، لا سيما أن السلطة هنا ستحارب شبحًا يقتل عدوه بسكين بارد ويجلس ليستمتع بدمه وهو ينزف قطرة قطرة حتى يسقط مغشيًّا عليه.

يكفي الإخوان هنا أن أذكر لهم هذه الواقعة التي كنت شاهدًا عليها بين فتاة في المرحلة الإعدادية وأختها التي لا يزيد سنها على عشر سنوات، حين صرخت الكبرى في أختها:

- أنت بتكدبي.

فدمعت عينا الصغرى، وقالت في حرقة:

- أنا مش إخوانجية عشان أكدب.

بالقطع لو سمع عاقل من الإخوان هذا الحوار القصير الدال، لصرخ في جماعته:

- نقطة ومن أول السطر.

لكن من أسف فإن السلطة لا تدرك هذا، ولأنها غير قادرة على مطاردة الأشباح التي يطلقها الخيال الشعبي في كل مكان لتوسعها تنكيتًا واستهزاءً واستنكارًا، فقد وجدت أنها من الممكن أن تعاقب بعض تجسيد هذه الظاهرة ممثلًا في الإعلامي الكوميدي باسم يوسف الذي يقدم برنامجًا ساخرًا على إحدى الفضائيات، يذهب جزء كبير منه إلى السخرية من أقوال وأفعال الدكتور محمد مرسي.

وقد يصبح مفهومًا أن نضع الدكتورين محمد مرسي وباسم يوسف في جملة مفيدة، وبينهما فقط «واو العطف» حين يصير من حق «المواطن» أن يجتمع مع «المسئول الكبير» في أي تعبير أو تصرف بعد ثورة أسقطت «الحاكم الإله» أو «نصف الإله» إلى غير رجعة وأعادت للمغلوبين والمقهورين الثقة في أنفسهم، وأدركوا أن مصير الحاكم بأيدي المحكومين. لكن ما يثير الألم أن هذا العطف يأتي حين تتحول أقوال وأفعال الأول إلى مادة للسخرية والتهكم للثاني، يطلقها من خلف شاشة زرقاء، فتسيح في الاتجاهات الأربعة، مخترقة الحدود والقيود والسدود.

وإذا كان البعض قد أراد أن يعلق الجرس في رقبة الثاني، ويتهمه بالإسفاف والابتذال وتخطي حدود الأدب واللياقة، فإن الحقيقة هي أن هذا الجرس يعلق في رقبة الأول أو «إصبعه» لأنه يأتي بما يمد الثاني بزاد وفير ومخزون لا ينضب للضحك طيلة الوقت، مستعرضًا قدراته على إنتاج «الكوميديا السوداء» أمام جمهور غفير يتابعه ويتفاعل معه ويبني من خلاله بعض صور سلبية عن السلطة الجديدة التي لا تزال - حتى الآن - تتصرف وكأنها في «المعارضة» أو غارقة في «المظلومية التاريخية» أو البكائية و«الكربلائية» التي عاشت في أعطافها سنين عددًا مستغلة إياها في جلب التعاطف واستجداء المناصرة.

ربما لا يفعل باسم يوسف أكثر من إعادة ترجمة ما يدور في أذهان الناس عن «الحاكم الجديد»، والقيام باستلهام ما يثار في مخيلة شعب ما برحت السخرية من حكامه صناعة مستمرة له، وإحدى وسائله التقليدية والعريقة في المقاومة بالحيلة، لا سيما إن وجد أمامه من لا يفرض الهيبة بالأفعال إنما يطلبها ويلح عليها بالأقوال أو بالدموع أو حتى

بالقهر والإكراه. لكن من يجهل التاريخ ولا يدرك حدود واقع يتقلب بين موجات هائلة من تدفق المعلومات والصور والقيم والتصورات والنماذج المعرفية والحالات الإنسانية وطرائق العيش في ظل ثورة الاتصالات الرهيبة، يعتقد أن صمت الساخر ينزع السخرية أو يقبرها ويقضي عليها في نفوس الناس وعقولهم.

إن ما ينشره الشباب على شبكة المعلومات الدولية، لا سيما في مواقع التواصل الاجتماعي، من تعليقات كلامية وإنشائية وصور كاريكاتورية وتعبيرية عن الدكتور مرسي وغيره من الحاكمين معه أو الحكام من خلاله - يتعدى بكثير ما يعرضه باسم. وما ينطق به الناس على المقاهي وداخل عربات المترو وفي الأسواق والحقول وأمام الآلات المزمجرة في المصانع وعلى المكاتب داخل المؤسسات البيروقراطية العتيقة - يزيد ويفيض أيضًا على ما يأتي به باسم الذي لن يزيده «الضبط والإحضار» إلا ذيوعًا وشهرة، ويعطي خطابه السياسي المتوزع على اللفظ والحركة والصورة مصداقية ورسوخًا لدى جمهور عريض، رغم ما يحمله أحيانًا من إيحاءات جنسية تخدش الحياء، أو ما يقوم به من مجافاة للعلم في بعض المواقف في عملية الاقتطاف والاقتباس التي تخدم المسار الفكاهي اللاذع. لكنه في النهاية لا يخترع شيئًا، إنما يتبع الحكمة السابغة التي تقول: «من أعمالكم سلط عليكم».

لو بلع باسم يوسف لسانه في عتمة السجن إلى الأبد، وتم إغلاق كل الصحف والقنوات الفضائية الخاصة وهاجر الكتاب أو صمتوا وتركوا أقلامهم لتجف في محابرهم، أو كفُّوا عن النقر على مفتاح الحروف بالحواسيب، وحلت المعارضة نفسها وطلب قادتها اللجوء السياسي لأي دولة أوروبية، فهل ستتبخر المشاكل المعقدة وتجد السلطة كفاءتها ووطنيتها ونزاهتها الضائعة، فيسبح الناس بحمدها ويكبرون من فرط إنجازاتها المخفية؟!

إن السلطة لا تدرك في مطاردتها للساخرين أن الهيبة يفرضها العدل والكفاءة وليس الجبروت والخيبة، ومن أراد أن يجعل صورته حسنة فعليه أن يعمل على تحسين الواقع، فهذا هو الطريق المستقيم، ولا ينبغي تضييع الوقت؛ لأنه لا شيء سيرجع أبدًا إلى الوراء.

إن الجهلاء وقليلي الخبرة وضيقي الصدور يعتقدون أن بوسعهم أن يمنعوا سخرية الشعب من الحاكم إن كان ضعيفًا خائرًا، أو كذوبًا جهولًا، أو متجبرًا أعمى، أو فاسدًا لصًّا، أو مغلبًا مصالحه وذويه على مصالح الشعب. فتاريخ هذا البلد العظيم يقول إن شعبه لم يصده ولا يرده شيء عن التهكم على حكام لم يعجبوه. ولذا سمى بطليموس الثامن «أبو كرش» وأطلق على عبدالملك بن مروان لقب «أبو الذباب»، وعلى طويل الجسد مروان بن الحكم «خيط باطل»، وعلى معاوية الثاني «أبو ليلى»، وعلى مروان الثاني «الحمار»، ولقبوا عبدالله بن عبد الملك الذي ارتفعت في عهده الأسعار وعمَّ الفقرُ بـ «المكبس»، ولقبوا محمد علي «ظالم باشا» أو «تاجر الدخان»، وأسموا الخديو سعيد «مكرونة» والخديوي توفيق «الواد الأهبل» و«الحضرة الكئيبة». وحين فاض بهم الغضب منه خرجوا إلى الشوارع هاتفين: «يا توفيق يا وش القملة .. مين قلك تعمل دي العملة!». كما أطلقوا على رياض باشا «الديك الرومي»، واللورد كرومر «كرنبة»، وأتذكر وأنا طفل صغير أن رجلًا كان يأتي لبيع حلوى موضوعة عليها صورة السادات، فيمسك الواحدة منها في يده ويصرخ: «أبو قرعة بقرش!»، ونعرف جميعًا أن مبارك كان

اسمه «البقرة الضاحكة».

كل هذا وأبعد منه في عمق التاريخ رصده لنا المحامي القدير الأستاذ حمدي الأسيوطي في كتابه «إهانة الرئيس» وبيَّن لنا بالبرهان أنه حين يضعف الحاكم أو لا يكون واثقًا من نفسه وتترهل مؤسسات الدولة وتخور، تظهر هذه التهمة ويزداد الكلام عنها والعمل بها. فمنذ إعلان الملكية الدستورية في مصر عام 1923 حتى وزارة الوفد الأخيرة عام 1950، أي على مدى سبعة وعشرين عامًا، لم توجه هذه التهمة البائسة إلا لعدد محدود، لكنها لم تلبث أن ترعرعت قبيل ثورة يوليو 1952، وزاد شيوعها وأفرطت السلطة في استعمالها وكأنها مخالفة مرورية، مع وجود مواد في قانون العقوبات تجرم «العيب في الذات الملكية».

واستمر الأمر بعد ذلك في عهد عبد الناصر مع تخفيف العقوبة بعد تعديل القانون 112 لسنة 1957، واستعملها السادات تحت طائلة «قانون حماية القيم من العيب»، وبلغ الأمر أشده حين أصدر قرارًا باعتقال 1536 معارضًا مصريًّا لقيامه بتوقيع اتفاق كامب ديفيد. وعادت هذه «الجريمة الضاحكة» لتظهر أيام مبارك، لتصبحَ سيفًا مصلتًا، يستعمله إن أراد، وكيفما شاء، فتم بمقتضاه سجن المدون عبد الكريم عامر، ثم صدر حكم على الكاتب الصحفي الأستاذ إبراهيم عيسى بتهمة إهانة الرئيس ونشر أخبار كاذبة عن صحته، لكن مبارك عفا عنه. وظهرت بعدها قضية الشاعر منير حنا الذي أنشد قصيدة هجاء في الرئيس المخلوع حسني مبارك، وقضت محكمة بحبسه ثلاث سنوات بإجراءات تحقيق باطلة، لكن محكمة الاستئناف برأته.

الآن وبعد ثورة عظيمة نادت بحرية التفكير والتعبير والتدبير، تنظر المحاكم قضايا عدة بإهانة الرئيس، يعتقد المتعجلون ومن لم يقرءوا التاريخ، أنها يمكن أن تمنع الناس من السخرية والتهكم والنقد اللاذع إن وجدوا ما يؤدي إلى هذا في هيئة الحاكم أو تصرفاته، فالقريحة الشعبية تستعصي على التعتيم والتحجيم والتكميم، وتعزز الأمر مع تواجد شبكات التواصل الاجتماعي المتدفقة بلا هوادة، ولن يستطيع أحد أن يفرض على الناس أن يتهيبوا أو يحبوا أو يحترموا الرئيس أو غيره إن لم يكن يستحق هذا.

فكل هذه الملاحقات القضائية والمطاردات التي تلبس لبوسًا قانونيًّا لم تمنع «المخيال الشعبي» من أن يصنع صورة كريهة لمرسي، يربطه فيها بالشؤم والنحس. فهو المرشح رقم (13) الذي وصل إلى كرسي الرئاسة، وهو من يرمز إليه بعض الشباب على شبكات التواصل الاجتماعي بـ «البومة»، بينما ترى جماعته أنه «لقمان العصر» وأن له كرامات، وأنه واحد من قيادات جماعة دان لها كل شيء، وصار طوع بنان مكتب الإرشاد، وأعضاؤه هم الوارثون والممكنون، ورسل العناية الإلهية، الذين ليس بينهم وبين الله حجاب، وأن كل شيء سيجري في يسر، لا تعب ولا أخذ بالأسباب، ولا ترتيب أو تدبير وتخطيط، لأن كراماتهم ستحل على الرءوس بالزاد والطمأنينة، وتسبيحاتهم ستحجب الشر الداهم المستطير، ودعواتهم ستغير ما تجرى به المقادير.

وقد بدأت هذه الصورة المشئومة ترسخ في الأذهان بعد واقعة دهس قطار لباص مدرسة في أسيوط مما أودى بحياة أكثر من خمسين طفلًا، وذلك بعد يوم واحد من زيارة مرسي

للمحافظة ودعوته لأهلها من جوف المسجد.

سيقول العقلاء الذين يحسبون كل شيء على الآلات الرقمية: ما علاقة الرئيس بهذا؟ وأقول لهم: صحيح، لكن هذا ليس كلامنا إنما كلام تجار الدين الذين قالوا للناس: لو انتخبتمونا سيفتح الله عليكم بركات من السماء. وكنا نحن نردد أيامها قول الله تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنْفُسَهُمْ بَلِ اللهُ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَلاَ يُظْلَمُونَ فَتِيلًا)، وكنا دومًا نذكرهم بقول الرسول الكريم ﷺ: «لا تزكوا أنفسكم، إن الله أعلم بأهل البر منكم»، لكنهم أشاحوا لنا بأيديهم وقالوا: «نحن جماعة الله المختارة»، أيدينا فوق أياديكم، وبناتنا أرقى من بناتكم، وصدَّقهم البسطاء.

إنه الكلام الراقد في سطور يقرءونها ليل نهار في منهجهم التعليمي الداخلي وفي أناشيدهم ومدائحهم التي يصدحون بها في معسكراتهم وشُعَبهم. إنها اللغة والطريقة التي جعلت المخالفين يقابلونها بالاستهجان والسخرية وأحيانًا بالمزايدة أوالمبالغة، ولكل فعل رد فعل مساوٍ له في المقدار ومضاد له في الاتجاه؛ ولذا راح الناس يتداولون على شبكات التواصل الاجتماعي ما يلي:

1 – انقطعت الكهرباء عن المحكمة الدستورية العليا وهو يؤدي اليمين الدستورية.

2 – تمزق علم مصر الذي تم رفعه أثناء عرض تخرج أول دفعة بحْرية في عهده.

3 – زار مرسي السعودية فسقطت لأول مرة طائرة من النقل الجوي الداخلي بالمملكة.

4 – صافح بطريرك الأقباط في إثيوبيا فمات بعد عشر ساعات، وبعدها بأسابيع مات رئيس الوزراء ميليس زيناوي.

5 – قابل هيلاري كلينتون فتوفيت والدتها.

6 – زار الصين فسقط جزء من سور الصين العظيم إحدى عجائب الدنيا بسبب الأمطار.

7 – زار باكستان فوقع زلزال بقوة 5/4 على مقياس ريختر.

8 – زار مرسي مطروح فاحترق بعد يوم سوق ليبيا.

9 – زار أسيوط فوقع حادث القطار، ومات 51 طفلًا.

10 – زار ألمانيا فوقع حادث مروري مروع لم تشهده البلاد منذ زمن بعيد.

11 – زار الهند فسقطت حافلة من فوق أحد الجسور حيث لقي 37 شخصًا مصرعهم وأصيب 14 آخرون بجراح متفاوتة.

هذه ردود غاضبة لشيطنة مرسي، وتصويره على نحو معين، وهي إن كانت تجافي العلم أو حتى الدين الذي يمنعنا من التطير، لكنها أقوال نابعة من فعل مضاد لمن أرادوا أن يصوروه وكأنه اختيار العناية الإلهية، وقد أخذت هذه الأقوال دفعة قوية بعد حادث أسيوط المؤلم، إلى درجة أن أحدهم اختلق خبرًا على «فيس بوك» يقول: محافظ سوهاج يناشد مرسي ويرجوه ويتوسل إليه ألا يزور المحافظة أبدًا.

إن هذه وكذلك النكات وحكايات السمر والشائعات، والسخرية التي تطفح من الشاشات الزرقاء، كلها أدوات في قبضة «المخيال الشعبي» تقضي على «أسطورة

الإخوان» في هدوء ومن دون أي ضجيج، ونتائجها لا تخيب أبدًا.

الجمل في وجه الحاسوب

بعير في وجه حاسوب. هكذا ظهر الفارق بين ثوار يطلقون غضبهم عبر أحدث ما جاد به العلم في مجال الاتصالات، وسلطة أرسلت إليهم الجمال والبغال لتدوسهم في ميدان التحرير، فعادت الدواب القهقرى وهي تحمل على ظهورها بقايا رجال مبارك لتلقيهم في الدرك الأسفل من التاريخ، لكنها لم تلبث أن عادت من جديد وعلى ظهورها رجال جدد يلبسون الجلاليب ويهزون لحاهم ويرتدون في معاصمهم ساعات حجرية، وينفخون في الرمل متوهمين أن بوسعه أن يغطي على الطمي، ويأخذ البلاد والعباد إلى القرون الغابرة.

هو إذن «فرق توقيت» يجسّد ويمثل المعضلة الرئيسة التي تعانيها مصر الآن بعد مرور سنتين على ثورتها المجيدة، فارق بين من آمن منذ اللحظة الأولى بأنها ثورة لا بد أن تُحدث تغييرًا ذَريًّا، وتكنس في طريقها ركام الفساد والاستبداد، وبين من اعتبرها فرصة تاريخية ليجلس على كراسي الحكم ثم يدير ظهره لكل شيء، دماء الشهداء وحاجات البسطاء، ورؤى الأذكياء، وأحلام الشعراء.

وفارق بين من يرى أن التقدم هو الارتفاع إلى أعلى والسير إلى الأمام ومزاحمة الكبار على عظائم الأمور والأماكن والمكانات، ومن يتوهم أنه الهروب إلى دهاليز الماضي والعودة إلى الخيمة وريح السَّموم وصليل سيوف يراوح بين نعرة القبيلة وبين التوهم بأن العقيدة تحتاج إلى حراس يزهقون الأرواح في سبيلها.

وفارقٌ أيضًا بين من يؤمن بأن الأمر الطبيعي هو أن يدخل التنظيم في عباءة الدولة، وآخر يعتقد أن بوسعه أن يحشر الدولة في عباءة التنظيم. الخيار الأول طبيعي وحقيقي ومبرر ومفهوم لا سيما في بلد كبير وعريق مثل مصر، استطاع عبر تاريخه المديد أن يهضم ثقافات ويذيبها، ويطوق نوايا سيئة ويهزها حتى تتآكل ويفرغها تباعًا من مضمونها. وهو مبرر أيضًا لأن كل الذين أنصتوا إلى الإخوان قبل الثورة ظنوا أن ما يحول بينهم وبين الدخول تحت طائلة الدولة هو وجود نظام مستبد فاسد يتربص بهم، لكن هاهم يجلسون مكانه ويحوزون ما هو أوسع من سلطاته ومع هذا يصرون أولًا على أن تبقى جماعتهم فوق الدولة أو بعيدًا عنها أو دولة أخرى داخلها، ويصرون ثانيًا على أن تأتي الدولة نفسها راكعة عن طيب خاطر وهي مغمضة العينين رافعة يديها في استسلام ثم تهرع لتتدثر بعباءة الجماعة على صغر حجمها واهترائها لو علم أصحابها.

أما الخيار الثاني فيثير السخرية فضلًا عن الاشمئزاز، ففضلًا عن أنه ينم عن جهل وروح متوثبة للطغيان والاستحواذ ونفس شرهة تواقة للخطف والابتلاع فإنه مستحيل تطبيقه، فلا الجماعة لديها مشروع لاستيعاب الدولة أو حتى إدارتها، ولا لديها من الخبرات والكوادر من بوسعهم أن يصنعوا قرارًا رشيدًا، أو يرتبوا أحوال الناس ومعاشهم على سنن الكفاية والعدل والرفاه. بل بدا شعارها الأثير «نحمل الخير لمصر» موضع تهكم شديد وجارح، فيما اختفى شعارها التاريخي «الإسلام هو الحل» بعد أن أدى دوره

في الاستعمال السياسي الواقعي والعملي المتنصل من أي حمولات للمبادئ والقيم والمصالح العامة.

لكنه العناد، الذي يورث الكفر، يدفع الجماعة، بعد أن صَدَّرت بعض رموزها في العقود الفائتة ليرسموا لها صورة معتدلة، كي تدخل هي تحت عباءة الزمن القديم، وتجري عليها معادلة «فرق التوقيت» بعد أن تحالفت مع التيار السلفي الذي يعيد كل شيء إلى مكان أو زاوية راكدة ينقسم فيها العالم إلى فسطاطين، ويعاد من جديد وضع الجمل في وجه الحاسوب.

والإخوان لن يقروا بهذا، كعادتهم، وينكرون أن يكون ما يميلون إليه قديمًا إلى هذه الدرجة، ويزحزحون التوقيت، ولو على مستوى الشكل، إلى عهد أقرب لنجد فيه أن من يقف في وجه الحاسوب ليس بعيرًا بل «نورج» يجاهد في سبيل أن يؤدي دوره متغافلًا عن أن الإنسانية قد عرفت أحدث ميكنات الزراعة والحصاد.

فإذا كان الراغبون في استعادة دور الجمال والجياد والبغال في الفتح والنصر وتشييد أركان الدول يثيرون الفزع والاشمئزاز، فإن من يصرون على إعادة استعمال النورج يثيرون الغيظ والاستغراب، حين يتنكرون لشروط اللحظة الراهنة ومقتضياتها، ويتصرفون وفق منطق هجره العالم وأنكره، وكان الثوار يدركون جيدًا أنهم يدوسونه بأقدامهم الزاحفة في الشوارع، وهم يصرخون: «عيش .. حرية .. عدالة اجتماعية .. كرامة إنسانية».

العودة إلى الوراء ظاهرة في «الدعاية الإخوانية» التي لم تدرك حتى الآن أن العالم تحول إلى حجرة صغيرة، وأن أسلوب جوبلز في ترويج الأكاذيب وتشويه الخصوم والمنافسين وإرهابهم لم يعد يصلح أن يعيد شعبًا غضب وثار، إلى القمقم. وعلى الوجه الآخر فإن الدعاية الإيجابية لصالح السلطة، والتي تحاول أن تصور رئيس الدولة على أنه ولي الأمر الذي تجب طاعته في المنشط والمكره، لا تلقى قبولًا لدى شعب يتابع قصص وحكايات المهانة التي يكابدها رئيسه السابق في سجنه، وهو الذي ظن أنه في عصمة من المحاسبة والمساءلة وأن كل شيء يجري وَفْقَ مشيئته.

كما أن «النموذج المملوكي» الذي يرهن الدولة لصالح أمراء الجند، ليس له محل من الإعراب ولا الوجود، ولا يمكن لمجتمع حلم ببناء مؤسسات حديثة، تعزز المسار الذي بدأه محمد علي وراكم عليه من جاء بعده، أن يتواءم مع طريقة قروسطية في الإدارة والتسيير، أو يقبل أن يقوم رجال السلطة بالحديث عن تسليح شباب تابعين لهم كي يدافعوا عن أنفسهم أو عن مقرات جماعة الإخوان وحزبها.

وظهر فرق التوقيت أيضًا في نظرة الإخوان إلى مؤسسات الدولة، فالجماعة لا تستوعب مقتضيات ومتطلبات الدولة الحديثة، التي تفرض فصلًا تامًّا بين السلطات الثلاث، وتحاول أن تستعيد موقع الحاكم في القرون الوسطى، الذي يهيمن على كل شيء. وقد ظهر هذا في تصرف الدكتور مرسي حين أراد أن يضع يده على القضاء بعد أن امتلك السلطتين التنفيذية والتشريعية. وقد برر له أحد الدعاة هذا بالقول: «كان الرسول ﷺ يعين القضاة ويعزلهم، وسلك الخلفاء مسلكه في هذا»، وهي اللغة ذاتها التي يتحدث بها

بعض السلفيين سواء في تأييدهم للرئيس، أو في مواجهتهم للمختلفين معهم فكريًّا وسياسيًّا، بل إنهم يغلظون عليهم ويتوهمون أن العلاقة معهم هي ذاتها التي كانت تربط بين المسلمين الأوائل وكفار مكة أو يهود المدينة، وهذا ليس زعمًا ولا ادعاء إنما تصور مستخلص من تصريحات السلفيين وأحاديثهم وكذلك تصرفاتهم المتتالية.

ويتجلى فرق التوقيت أيضًا في أسلوب إدارة التنازع، إذ ابتعدت جماعة الإخوان عن الطرق القانونية والمؤسسية في هذا الشأن ولجأت إلى أسلوب بدائي، تمثل في دفع ميليشيات لحصار المحكمة الدستورية العليا ومدينة الإنتاج الإعلامي وفض اعتصام الثوار أمام قصر الرئاسة، والتهديد باقتحام مقرات أحزاب المعارضة وحرق مقرات الصحف المستقلة والحزبية وإعداد قوائم اغتيالات لكتاب ومثقفين وإعلاميين وساسة.

وقد بدا جليًّا عقب نجاح الثورة في الإطاحة برءوس نظام مبارك أن جماعة الإخوان ليست راغبة في التقدم إلى الأمام من خلال شراكة وطنية كاملة مع القوى الثورية والمدنية، بل رجعت خطوات إلى الخلف بتحالف مع السلفيين، ربما لأنها اعتقدت أنهم القوة الأكبر على الساحة، أو لأن قادة الجماعة الحاليين قد تسلفوا بالقدر الكافي الذي يجعلهم لا يجدون أي غضاضة في أن يضعوا أيديهم في أيدي أصحاب تصور يبتعد كثيرًا عن ثقافة المصريين وقيمهم الحضارية وطرائق عيشهم وطبيعتهم الدينية الوسطية المعتدلة. وفي تصرف الإخوان هذا غياب لإدراك فروق التوقيت بين ما يريده الشباب، وهم القوة الرئيسة في الثورة، وما تريده الجماعة التي لا همَّ لها ولا صناعة سوى السيطرة على الحكم بأي طريقة، ولو على حساب ما تبقى من مشروعها.

وتم تكريس فرق التوقيت هذا في مشروع الدستور الذي جاء ترجمة قانونية واضحة وفاضحة لخطة «التمكين» التي وضعتها الجماعة في تسعينيات القرن المنصرم، وهي حزمة من الإجراءات التي تقوم على التسلل إلى مؤسسات الدولة والاستيلاء عليها، ولو على مهل، ثم جاءت الثورة لتدفع الإخوان إلى التسريع في تحقيق هذا الهدف وتحصيله بأي وسيلة وأي ثمن. فالثوار انتظروا أن يعكس الدستور أهداف الثورة ومطالبها وغاياتها، ويهندس الأحلام التي راقت لهم للعيش في دولة وطنية حديثة، وتحت حكم مدني لا لبس فيه ولا التواء، ولا يريدون أن ينفكوا حتى يحققوا أحلامهم تلك.

وفي كل هذا يخون الوقت الإخوان دومًا، فهذا وقت الثوار الذين يضمون إلى صفوفهم كل يوم شبانًا جددًا، ومن أعمار مختلفة تبدأ من الصبية حتى مشارف الأربعين، في مجتمع يشكل الشباب النسبة الأكبر من تركيبته السكانية، بينما تصر الجماعة على أن تتعامل معهم بعقلية مكتب إرشادها الذي يعاني شيخوخة سواء على مستوى سن أعضائه أو طريقة تفكيرهم.

إنه حقًّا فرق توقيت، لا يدركه كل من يصل إلى السلطة، فلا المجلس العسكري استوعبه ولا الإخوان يدركون كنهه، وتغافل كلاهما عن أن هناك قوة ثورية حقيقية موجودة، وهي الرقم الصعب، العصي على الهضم والإقصاء، وكل من لا يفهم هذا أو يغفل عنه، مصيره الخسران المبين، وقد لا يكتشف هذا إلا بعد فوات الأوان، أو حين يدرك «فرق التوقيت».

صـــورة الإخـــوان وأتبـــاعهـــم

فـي الغرب... حالة ألمانيا

آخر ما كنت أتوقع سماعه أو معرفته خلال زيارتي لألمانيا مؤخرًا هو قيام عدد من الألمان، أسلموا على أيدي سلفيين وصاروا منهم، بالهجرة إلى سيناء في سبيل الجهاد. إنهم ليسوا من العرب الذين هاجروا إلى هناك واستقروا واكتسبوا الجنسية الألمانية بمرور السنين وتوافر الشروط، لكنهم من الألمان الأصليين، غيروا أسماءهم وشدوا رحالهم إلى بلادنا ليجاهدوا فينا!!

نزل الخبر على رأسي كالصاعقة، وزاد من قلقي على مسار سيناء ومصيرها، والذي توازى مع قلق الألمان على بلادهم التي أصبحت مضطرة إلى مواجهة «الأصولية الإسلامية» بشتى ألوانها وأطيافها، ومع كل هذا قلق على الإسلام الذي تزداد صورته في الغرب تشوهًا بفعل تصورات وتصرفات بعض ممن يزعمون أنهم يرفعون رايته أو يجسدون حقيقته وأصالته وجوهره وينابيعه الصافية.

ذهبت إلى هناك بدعوة من جامعة إيرفورت العريقة التي تخرج فيها مارتن لوثر والمستشرقة الكبيرة ماري شميل، لحضور حلقة بحث دولية تحت عنوان «الحركات الإسلامية في مصر وتونس كأطراف فاعلة في عمليات التحول السياسي» لكن جدول الأعمال لم يقتصر على حديثنا عن أنفسنا بل امتد إلى حديث الألمان عن أنفسهم أيضًا، فعرفنا منهم الكثير عن الإسلام والمسلمين في بلادهم.

كان الحاضرون منهم باحثين ينتمون إلى جامعات ألمانية عدة فضلًا عن مراكز أبحاث، تحدثوا في أمور عامة من قبيل «القرآن كمحرك سياسي» و«مرجعيات الشريعة في عمليات التحول السياسي» و«مفهوم الإسلام في الخطاب الأكاديمي والمجتمعي» و«التداعيات السياسية العربية وتغيير موازين القوى الإقليمية» و«التيار العلماني في عمليات التحول السياسي» وفي أمور أقل عمومية من قبيل «دور وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي في الثورات العربية» و«صورة الثورات العربية في وسائل الإعلام الألمانية» و«العلاقات العربية ـ الألمانية بعد الثورات» ثم إلى أمور أكثر خصوصية فتناولنا الإسلاميين في مصر وتونس ومضاهاتهم بتركيا، ودور الأزهر في الحفاظ على الاعتدال والوسطية الدينية.

وليس هنا مجال للحديث عن أنفسنا، فالقارئ يعرف الكثير عن وضع الإخوان والسلفيين والجهاديين في مصر وتونس، لكن المهم هو ما قاله الألمان عن الإسلام والمسلمين والحركات الإسلامية، المعتدل منها والمتطرف. وهي أقوال جعلت الحاضرين من العرب، وأنا بينهم، حريصين طيلة الوقت على جلاء الصورة مما ران عليها من أدران بفعل السفهاء منا، ففرقنا دومًا بين «الإسلام» و«الحركات المتأسلمة» ودافعنا عن الأول لأن «نصه» لا يجيز ولا يقر التطبيقات المشوهة والمتجاوزة والمغرضة التي تفعلها الثانية، حين تحول الدين إلى أيديولوجيا فجة أو تجارة رخيصة أو وسيلة دعائية للتعبئة

والتلاعب والحض على الكراهية. وبعض الألمان يفهم الأمر على هذا النحو، وبعضهم يمزج بين الدين والتدين في رؤيته، ويرى أن المسلمين المتطرفين والإسلام سواء.

أما المجال والمقام الأهم هنا فهو وضع الحركات الإسلامية في ألمانيا، وهو ما أجلاه في محاضرة عميقة الدكتور أولاف فارشيد، أستاذ العلوم السياسية، ومستشار وزارة الداخلية بولاية برلين، والذي انطلق من تقسيم حركات الإسلام السياسي في بلاده إلى «إسلاميون براجماتيون» و«سلفيون راديكاليون» و«إسلاميون معتدلون»، ووزعهم على البلاد التي انحدروا منها إلى عرب وإيرانيين وأتراك وآسيويين، فضلًا بالطبع عمن أسلموا من الألمان الأصليين، والأهم أنه فرق بين «الإسلام» و«الإسلاموية» ورفض التصورات الغربية عن معاداة الإسلام للديمقراطية وتحريضه على العنف وعدم الاندماج في المجتمعات الغربية وتكفير أهلها، وقال: «يجب ألا نعمم هذا أبدًا»، وانتقد بشدة اعتبار بعض الألمان أن «الإسلام عدوان على المجتمع الألماني» وقيام هيئات حكومية ببث دعاية تحاول أن تصور الإسلام على أنه «جماعات سلفية وأصولية متشددة» وليس «دين تسامح ورحمة وعدل».

وبناء على هذه المحاضرة، وكذلك على ما دار حولها من مناقشات، وما جرى في محاضرات غيرها، وثرثر به كثيرون على هامش الحلقة البحثية التي استمرت ثلاثة أيام من العمل المكثف والجاد، يمكن رسم خريطة الحركات الإسلامية في ألمانيا على النحو التالي:

1 – يعيش في ألمانيا أكثر من ثلاثة ملايين مسلم، نحو 38 ألف منهم بما يعادل 1 %، ينضوون تحت لواء الحركات الإسلامية بمختلف ألوانها، وأكبرها حركة «ميلي جيروش» التي تتبنى أفكار نجم الدين أربكان مؤسس حزب «الرفاه» التركي، ويبلغ عدد أعضائها 31 ألفًا، لكنها وإن كانت تلقى امتعاضًا بين الألمان عمومًا فإن كثيرين يرون أنها لا تشكل تحديًا كبيرًا أو تمثل مشكلة عويصة؛ لأن هذه الحركة تنبذ العنف والتطرف، وتندمج في المجتمع الألماني، وذلك على العكس من «جماعة دولة الخلافة» التركية أيضًا التي ترفع شعار «القرآن دستورنا» وتدعو للعودة إلى إقامة «الخلافة» الإسلامية من غانا إلى فرغانة، وترفض الديمقراطية؛ ولذا تم حظرها، لكن أفرادها موجودون في ألمانيا، يحاولون أن يمارسوا عملهم في سرية وتكتم.

2 – يبلغ عدد من ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين في ألمانيا نحو ثلاثة آلاف عضو تحت اسم «رابطة المسلمين في ألمانيا» IGD وينشغلون بتصحيح المفاهيم الخاطئة عن دعوتهم وجماعتهم باعتبارها تجسد «الطريق الإسلامي الصائب» من وجهة نظرهم، وينتقدون أفكار وتصرفات السلفيين الألمان ويبتعدون عنهم بقدر الإمكان، وهم يؤكدون دومًا أنهم غير تابعين مباشرة للجماعة الأم، لكنهم يستقبلون قيادات إخوانية عربية، ولا سيما مصرية، ويجرون اجتماعات مستمرة معهم، ويحرصون على وصفها بأنها «اجتماعات تناقش قضايا عامة» لكن الحكومة الألمانية تضعهم تحت المراقبة الدائمة الناعمة، وَفْقَ ما قاله د. فارشيلد، ولديها معلومات يقينية أن هذه الاجتماعات لها علاقة بما يشغل «التنظيم الدولي للإخوان»، وأنها جزء لا يتجزأ منه.

وبالقطع فإن الإخوان هناك يمارسون عادة الكذب على السلطات الألمانية حول نشاطهم وأهدافهم الحقيقية، لكن ما بدا من كلام فارشيلد، أن الألمان يقظون جدًّا، ويعرفون كثيرًا عن الجماعة ليس فقط على الأراضي الألمانية إنما في موطن تأسيسها مصر، وفي غيرها من بلدان العالم الإسلامي.

وربما الرؤية العامة التي تحكم توجه الحكومة الألمانية حيال الإخوان هناك هي التي عبَّر عنها يواخيم هرمان وزير الداخلية في ولاية بافاريا ذات يوم حين رفض التقليل من تأثير هذه الرابطة، ورأى أنها تنأى بنفسها لأسباب تكتيكية عن الاتجاهات الإسلامية المتطرفة في البلاد، وقال: «الوجه الحقيقي لمثل هذه التيارات يسفر عن نفسه بالتدريج بعد النجاح الذي حققه الإخوان في مصر، حيث يريدون تغيير المجتمع عبر قانون أساسي يقوم على الشريعة الإسلامية».

ومن ضمن المؤسسات القريبة من الإخوان في ألمانيا «المجلس المركزي للمسلمين» الذي يرأسه سوري درس في الأزهر هو أيمن مزبك، ويطالب بتغيير جذري للكثير من المفاهيم السائدة حول الإسلام، ولا ينظر إلى الإسلام باعتباره «دين ودولة» إنما دين سماوي خاتم.

3 – انتشر السلفيون في ألمانيا بصورة واضحة بين المسلمين هناك، وتمكنوا من استقطاب أشخاص ألمانيي الأصل فأسلموا وصاروا معتنقين للآراء الفقهية السلفية، ويستخدمون شبكة الإنترنت في «الدعوة» بشكل بارز، وبعض مواقعهم حظرتها الحكومة، لكن بعضها مستمر في العمل. وقد تمكن السلفيون من جذب لاعب الملاكمة الألماني الشهير بيير فوجل إلى الإسلام، وتحول إلى داعية وخطيب يطالب العرب والمسلمين بتطبيق الشريعة في بلدانهم، لكنه لا يطلب هذا من الألمان، وقد أصبح ضيفًا على بعض الإذاعات الألمانية للحديث عن «التربية الإسلامية».

وقد تفاعل السلفيون في ألمانيا مع الثورات العربية، لكنهم تعاملوا معها على أنها «انتفاضات إسلامية» وأصبحوا يتحدثون عن «صحوة إسلامية» ويستعملون عبارات من قبيل «الإسلام عائد» و«لا حل إلا بالإسلام» و«العودة إلى الأصول». وبعضهم شد رحاله إلى مصر وتونس واليمن، بعد سقوط مبارك وبن علي وصالح، ومنهم من أقام معسكرات تدريب في اليمن، وهناك من ذهب إلى سيناء للانضمام إلى الجماعات الجهادية هناك، ومنهم من انخرط في الحياة السياسية بعد إقامة السلفيين لأحزاب تتنافس على السلطة.

ومشكلة السلفيين بالنسبة للسلطات الألمانية أنهم يعتنقون أفكارًا غير مقبولة بالنسبة للمجتمعات الغربية عمومًا منها العداء الصارخ لليهود، وإشاعة ثقافة الاستشهاد، وتقسيم العالم إلى فسطاطين: دار إسلام ودار حرب، والدعوة إلى تطبيق الشريعة بشكل كامل ومطلق، ورفض النظام الديمقراطي، واعتباره «شرك»، واعتبار البرلمان «بدعة» ورمي أي مسلم ينضم إليه بأنه «مرتد» ووصف تعدد الأحزاب بأنه «طاغوت»، فيما يأخذ معنى «الولاء والبراء» لديهم الولاء الكامل للسلفية والبراء من المجتمع الألماني.

4 – من بين المسلمين هناك أتباع للطرق الصوفية، لا سيما القادمة من تركيا وإيران، وهم يتفاعلون بإيجابية كبيرة داخل المجتمع هناك، ويجذبون كثيرين ممن يبحثون عن

الامتلاء الروحي، خاصة من النساء. ونظرًا لأنهم يدعون إلى الاندماج في المجتمع وقبول الكثير من قيمه وأفكاره، ولا يرفضون الديمقراطية، فلا يشكلون أي تحدٍ للسلطات هناك، ويبدو الأفق مفتوحًا أمامهم لجذب مزيد من المسلمين المقيمين في ألمانيا أو الألمان أنفسهم، لكنهم يفتقدون إلى التنظيم والإمكانات المادية.

5 - هناك خلايا وتجمعات أصغر لحركات إسلامية أخرى، مثل «حزب التحرير» الذي يجعل إعادة الخلافة مشروعه وهدفه، وينادي بمبدأ «الحاكمية»، ومجموعات تابعة لحزب الله وحماس، وهي مهتمة بجمع التبرعات، والدعاية السياسية، ويقيمون «يوم القدس» كل عام، ويتخذونه فرصة لحشد الرأي العام المسلم في ألمانيا حول قضية «الصراع العربي - الإسرائيلي»، وهناك «مجلس الشورى الإسلامي» المنهمك في إقامة المشاريع، وهناك خلايا تدعو إلى الجهاد المسلح في الشرق الأوسط، تتبنى أفكار القاعدة.

الفصل الثالث: بدائل فكرية وحركية

حاجتنـــا إلى التصـــوف

لم يكن العالم، ونحن أوله، في مسيس الحاجة إلى التصوف، بشتى صوره ودروبه التي عرفتها الأديان جميعًا، أكثر من أيامنا تلك؛ حيث بلغ الظمأ الروحي أشده، ووصل التردي الأخلاقي مداه، وانطمر الوجدان تحت الاتكاء المفرط على البرهان المبني على العقل والنقل والتجربة، وزاد تشيؤ الإنسان إلى درجة غير مسبوقة، مع توحش الرأسمالية، وانتشار ثقافة السوق، واحتدام الصراع حول المنافع والمكاسب المادية والنفوذ والجاه والمناصب، وتحول التدين إلى مجرد طقوس وأفعال مادية بحتة تؤدَّى بطريقة آلية لا ورع فيها ولا خشوع ولا تبصر أو تدبر، وانجذب من كان عليهم أن يرعوا الأخلاق الحميدة والفضائل إلى السلطان، وراحوا يتخففون من الأحمال العقدية والدعوية والتربوية، وتحول أغلبهم من دعاة للدين إلى فتنة في الدين، علاوة على هذا أخفقت كل جولات الحوار سواء على خلفية الدين أو الثقافة أو الحضارة؛ لأن الجميع يكتفي بالنظر تحت أقدامه.

لقد انجرَّت الأديان إلى حلبة الصراعات السياسية منذ زمن بعيد، لكن هذا الانجرار تعمق في العقود الأخيرة بعد أن كان كثيرون قد ظنوا أن الفصل بين الدين والسلطة بات أمرًا لا يحتاج إلى جدل لكل من يروم المدنية والتحديث، ويغار على عقيدته من أن تستعمل أداة في تصفية خصومات دنيوية وصراعات رخيصة على كراسي الحكم والتحكم. فدراسات عدة انتهت إلى القول بأن الدين بات عنصرًا أساسيًّا في الصراع الدولي، لا سيما بعد أن غربت شمس الاتحاد السوفيتي، وهناك نظم سياسية لا تزال متمكسة بـتحويل الدين إلى أيديولوجيا وجعل رجاله لهم سلطان على ما عداهم، ومؤسسات دينية راحت تمارس ضغوطًا على القرار السياسي حتى في أنصع الديمقراطيات، وبعض الساسة يستخدم إشارات وتعبيرات دينية كمساحيق تجميل تخفي قبحه، وتخدع من ينصتون إليه ويرونه.

على الجانب الآخر هناك من ظن أن بوسعه أن يحبس الدين بين جدران المساجد والكنائس والمعابد، ويرتب معيشة الدنيا على قيم وأفكار وتصورات ومعان مغايرة، أنتجتها الحكمة الإنسانية الخالصة، وفرضها التطور المادي الناجم عن التفاعل الخلاق بين البشر والطبيعة عبر التاريخ الطويل. ولم ينعم أصحاب هذا الاتجاه بما للدين من دور لا غنى عنه في بناء المجتمع.

فبين هذين النقيضين يسري التصوف كالنسيم العليل الذي يزيح أمامه غبار التكالب على مغانم الدنيا، أو النور الذي ينبثق فيبدد الظلام الحالك الذي يجثم على النفوس والأبدان. لكن أي تصوف؟ هل هو الدروشة التي تجعل أصحابها يهيمون على وجوههم فوق الدروب والشوارع؟ أم الطرق الصوفية التي يخلط أغلبها الدين بالفلكلور والبذل بالنفع؟ أم هو الانقطاع عن الناس في صوامع أو زوايا بذهن منصرف إلى التأمل في الملكوت

الأعلى، ولسان يلهج بالتسابيح؟

في الحقيقة فإن ما نقصده هنا باستدعاء التصوف لإنقاذ البشرية مما آلت إليه، ليس سوى استدعاء للإيمان العميق الرائق الذي يروي ظمأ الروح، وينير ظلمات النفس، ويطلق طاقة الخير لدى الإنسان، فيلمسها مَنْ حَوْلَه في أفعاله وأقواله. وهنا يبدو التصوف مرادفًا للإيمان الخالص الذي يذهب إلى اللباب ولا يقف عند القشور، وينفذ إلى الجوهر متخففًا من المظاهر الجوفاء، ويميل إلى صحبة الأولياء تاركًا الأدعياء.

ومثل هذا التصوف يقوم على أركان محددة، نستقيها مما تركه لنا كبار المتصوفة والرهبان من أحوال ومقامات وأذواق ومواجيد. ويمكن ذكر هذه الأركان على النحو التالي:

1 – إن الله أقرب إلينا من حبل الوريد، وهو قوة متسامية وكونية في آن، يمكن لنا أن نشعر بها وندرك جلالها وجمالها، إن جاهدنا الشهوات، وانتصرنا على نقائصنا. والله يحبنا لأننا خلقه، ويجب علينا أن نحبه لأنه موجدنا، ورحمته وغفرانه وسِعَا كل شيء وكل أحد، ولا يجوز لنا أن نصادر على مشيئته بفرض دينه على خلقه أو إعطاء أنفسنا حق محاسبتهم في الدنيا، وتقرير مصائرهم في الآخرة.

2 – إن الكون أوسع بكثير مما نتصور، وعلى الإنسان أن يتواضع على قدر استطاعته، فهو لن يخرق الأرض ولن يبلغ الجبال طولًا؛ ولذا عليه أن يؤمن بأنه في حاجة دائمة إلى رعاية الله وتعاون البشر.

3 – إن الأخوة الإنسانية أصل، ويجب ألا يتصارع البشر أو يتنازعوا على زينة الحياة الدنيا، بل تربط بينهم المحبة والتراحم والتكافل والتسامح، وهي القيم النبيلة والعميقة التي تسعى الأديان إلى ترسيخها، وتنشغل برعايتها دومًا.

4 – يعزف التصوف على وتر إنساني مشترك، بل متوحد، وهو المشاعر، التي تتوزع بين الحب والكره، والخير والشر، ويتشابه الناس ويتطابقون في هذا، ويتواشجون في رباط متين. فعاطفة الحب مثلًا لا تختلف عند رجل أبيض عن الأسمر، وعند الأصفر عن الأحمر. ويشهد تراث الإنسانية على أن ما كان بين قيس وليلى لا يختلف أبدًا عما بين روميو وجولييت.

وانجذاب الإنسان إلى حب الله – الذي هو جوهر التصوف – يعد طاقة أوسع وأعمق وأسمى من عاطفة بين رجل وامرأة، لكنها مثلها تتطابق من حال إنسان إلى إنسان، وتتوحد عند الأولياء والقديسين وغيرهم من المنشغلين بالوصول إلى الحقيقة السرمدية، بعد أن تنبو عن الاختلافات الفقهية واللاهوتية المشبعة بالتفاصيل والإجراءات والطقوس التي فرقت بين أديان سماوية أصلها واحد، ومنبعها وحيد.

5 – إن الإنسان في حاجة ماسة إلى الكثير من أركان التصوف، فالزهد ثروة؛ إذ يجعل الزاهد مترفعًا عن الدنايا ويقيم ظهره ويقويه في وجه كل من يسعى إلى استعباده بالمال أو المنصب والجاه، والمحبة واجبة حيال الله والبشر والأشياء، ليس حب التملك الغارق في أنانية مفرطة، بل الحب المفضي إلى الإيثار والمفعم بالغبطة والامتنان والسعادة. والحدس نعمة يمنحها الله إلى عباده على قدر محبته لهم، إذ بها يتجاوزون حدود

المحسوس وينعمون بالإلهام الذي يدركون به على نحو أفضل ما يجري، ويمتلكون القدرة على تلمس التباشير وحيازة النبوءة.

وبوسع التصوف أيضًا أن يساهم بصيغة عميقة وخلاقة في إنهاء الفشل المتكرر للحوار الدائر بين الأديان، أو بمعنى أدق بين أتباع الأديان، والذي كثيرًا ما اصطدم بتمترس كل طرف خلف معتقداته، ومحاولة إثبات أن الآخرين على باطل، أو الدخول إلى دائرة الحوار بهدف إقناع الآخر بتغيير معتقده أو إثارة الشكوك والظنون في رأسه وقلبه حول هذا المعتقد، أو انتهاز هذه الدوائر الحوارية فرصة للدفاع عن الدين، ورد «الشبهات والأباطيل» عنه، في ظل النظر إلى الآخرين على أنهم حاقدون متربصون.

فالتصوف يمتلك القدرة على الخروج من هذه الدائرة المفرغة، ودفع الأمور قدمًا؛ لأن جوهره وبنيته وأفكاره وتاريخه يحمل سمات تساعد على هذا، ومنها:

(ا) يمتلك التصوف ميراثًا لغويًّا عميقًا وجزلًا، ينبو غالبًا عن التفاصيل، ويرتفع فوق السياق الاجتماعي الذي أُنتج فيه، متجاوزًا الزمان والمكان، بما يجعله قابلًا للقراءة والتذوق والتفاعل معه من المختلفين في الثقافات والأديان.

كما يبدو التصوف أكثر رحابة أمام الدراسات الحديثة في فروع مختلفة من الإنسانيات، سواء بالنسبة للجوانب المجردة والنظرية، أو من خلال الممارسات والتطبيقات. فثراء التصوف على مستوى الشكل والمضمون، والمحسوس والحدسي، أو البرهان والعرفان، يفتح الباب على مصراعيه أمام الدارسين، في اللغة والأدب والفنون والفلسفة والاجتماع والأنثروبولوجي وعلم النفس والسياسة والتاريخ وغيرها. وهذه مسألة ماثلة للأذهان وواضحة للعيان نضع أيدينا عليها إن طالعنا «ببلوجرافيا» التصوف والصوفية والمتصوفة، في لغات عدة.

(ب) يقوم التصوف على تجربة روحية خالصة، لا تقف عند الاختلافات التي تفرضها شرائع الأديان، بل تتجاوزها إلى البحث عن الحقيقة، دون أن يعني ذلك التنصل من فروض وأحكام تلك الشرائع، لكنها لا تنظر إليها بوصفها نهاية المطاف من الدين والتدين بل هي مجرد وسائل لاستلهام الينابيع البعيدة للإيمان.

(جـ) ينطلق التصوف من الإلهي إلى الإنساني، ولا يلزم نفسه بالإغراق في التفاصيل والإجراءات التي يحفل بها الفقه واللاهوت والتقاليد والتدوينات الظاهرية لسير الأنبياء والصحابة والتابعين في الإسلام، والحواريين والقديسين في المسيحية، والأحبار والكهنة في اليهودية. فمثل هذا هو ما فرق بين أتباع الأديان رغم وحدة أصلها ومنبعها، وفتح بابًا وسيعًا لطغيان البشري على الإلهي، والتقول على الوحي، ونسب إليه ما ليس منه ولا فيه ولا عنه. ومن ثم لا يملك غير التصوف قدرة على تقريب المختلفين في العقائد والمذاهب.

(د) ينطوي التصوف على العديد من القيم العليا النبيلة التي يحتاج إليها الناس في كل زمان ومكان، مثل المحبة والتسامح والرضاء، وهي تصلح أن تكون أحجارًا قوية لبناء جسر متين بين أتباع الديانات والثقافات والحضارات.

جبـــهـة دعـــم الأزهـــر

نادينا جميعًا الأزهر، وعليه أن يلبي النداء كي يصد عن مصر ريح السَّموم التي تريد أن تجرف أمامها الكثير من المعاني والقيم والإنسانية والتجليات الروحية والطبيعة الاجتماعية للمصريين، والتي يهندس الدين ركنًا مكينًا من أركانها عبر القرون، لكن بطريقة تسقط من الاعتدال إلى التطرف ومن التوسط إلى الغلو ولا تقبل إفراطًا ولا تفريطًا.

وهذا هو الدور الحقيقي للأزهر، المنتظر منه والمؤمل والمعول عليه، بعيدًا عن تلك المحاولة التي لا أعتقد أنها ستستمر لإقحامه في صراعات السلطة ودسائس السياسة وألاعيبها. فليس لمثل هذا ينادي العقلاء من المصريين أزهرهم، إنما يطالبونه بملء الأفواه ليتصدى للأفكار والفتاوى والآراء والتصورات والمقولات الدينية الغارقة في التطرف وفي الإسفاف وفي الاستهتار وفي خدمة السلطان وفي تدمير صورة المسلمين، والتي زاد طغيانها عقب الثورة ومع تقدم الإخوان نحو السلطة جارّين المجتمع كله إلى صراع مزعوم حول «الإسلام» وهو منه بريء، إنما هو صراع حول الجاه والنفوذ والثروة، ولا شيء غير ذلك.

ومع صراع الكثيرين على السلطة وقبلها على الفكرة، يرضى جميعهم أن يلتقوا تحت راية الأزهر، وعندها يلتزمون الهدوء، وكلما ضاقت واستحكمت حلقاتها كان في باحته العريقة بعض الفرج، ولو حسنت النوايا وصدقت العزائم لكان كل الفرج. وعبر شهور خرجت من الأزهر أربع وثائق مهمة عن المرأة والحريات العامة والحقوق الأساسية وحرية الإبداع ونبذ العنف. وكلها محاولات من هذه المؤسسة العريقة ذات المكانة العلمية والروحية في «تسهيل» التقدم نحو «التوافق» الاجتماعي والسياسي، ونزع فتيل الاحتقان لمنع انفجاره في وجوه الجميع نارًا تلظى لعنف ليس له من دون الله كاشفة.

وليس هذا بغريب على الأزهر الذي يذكر الجميع دومًا أن أروقته شهدت على مدار تاريخ طويل تدريس المذاهب الإسلامية وآراء مختلف الفرق من دون تعصب ولا تزمت، حيث قدَّمها على أنها إما جزء من «تاريخ العلم الديني» على الآخرين أن يعرفوا ما أتى به الأولون في متنه وحواشيه، وإما كجزء من شروط «الطقس الديني» الذي به يتم الالتزام عند الكثير من عموم الناس ونخبتهم. لكن الأزهر ظل طيلة الوقت في خط الدفاع الأول عن «المذهب السني» فهو مرجعيته الأولى في العالم أجمع، وهو بهذا يساهم في تأمين مصر من صراعات مذهبية قد تنشأ مستقبلًا لتزيد الطين بلة.

لقد تم تغييب الأزهر طويلًا عن الساحة الاجتماعية لثلاثة أسباب أساسية أولها: رهن إرادته في كثير من الأحيان بإرادة السلطة السياسية، وهذه آفة عمرها نحو نصف قرن، حين صدر قانون الأزهر، ووضع عليه، جامعًا وجامعة، يد جهاز الدولة التنفيذي. وثانيها: تراجع المستوى التعليمي للأزهر، وانصراف جزء لا يستهان به من طاقته إلى التعليم المدني، فتخرج فيه مدرسون ومحاسبون وأطباء ومهندسون ناجحون، لكن بخل على

المجتمع بعلماء دين راسخين، إلا فيما ندر، الأمر الذي أفسح المجال لحَفَظة الكتب القديمة أن يتسللوا إلى معتقدات الناس وتصوراتهم وطقوسهم الدينية وفق مسار بعيد عما تآلف معه الأزهر. والثالث هو ضيق ذات اليد؛ فميزانية الأزهر ضعيفة لا تكاد تكفي التزاماته، بينما تدفق على التيار السلفي وجماعة الإخوان مليارات الدولارات على مدار عقود من الزمن، استخدموا جزءًا منها في خدمة خطابهم الديني، ونجحوا في جذب كثيرين إليه، علاوة على ما وقع في حجورهم من دون بذل أي جهد جراء تأثر المصريين العاملين في السعودية، على وجه الخصوص، بالحالة الدينية هناك، تعبيرًا وتدبيرًا.

وبعد الثورة، وفي ظل ما نعيشه الآن من فوضى للفتاوى وتوظيف للدين في خدمة السلطان بلا رادع ولا وازع ولا حتى علم ويقين، أصبح من الضروري أن نساعد جميعًا الأزهر على أن يستعيد دوره، ويعزز ما تبقى له من حضور في رءوس الناس وقلوبهم، ويتمدد ليملأ الفراغات التي تركها خلفه، واحتلها غيره، ويريد أن يتأبد فيها، ويدافع عنها ببالغ الجهد والمال؛ لأنه يدرك أنها الركيزة التي يقيم عليها وجوده ومصالحه ويستخدمها ليحافظ على السلطة.

من أجل ذلك رأت مجموعة من المنشغلين بالهم العام، الراغبين في ألَّا ينحرف التدين عن الوسطية، وينحرف الخطاب الديني عن الاعتدال، وتنزلق النوايا عن الاستقامة، أن يمدوا أيديهم لهذه المؤسسة العريقة، ولو بالنزر اليسير، فكونوا جبهة لدعم الأزهر، وسعوا لتصبح «مؤسسة أهلية» تمثل ظهيرًا شعبيًّا له، مستقلًّا تمامًا عنه، لكنه يساعد على قدر المكنة والاستطاعة، في أن يستفيد مجتمعنا من الطاقة الكامنة والمهملة، بفعل فاعلين، للأزهر، بحيث لا يقتصر اتصاله على الأحزاب السياسية التي تجتمع للتحاور في مقر المشيخة أحيانًا، فالأحزاب جميعًا لا تمثل إلا جزءًا بسيطًا من عموم الشعب، بل تنفتح علاقاته على الناس، ويكون هو صوت الدين إليهم الذي تاقوا طويلًا إلى سماعه.

ولي شرف أن أكون واحدًا من بين هؤلاء الذين ذهبوا وقابلوا فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، وناقشوا معه ما يمكن لتلك المؤسسة أن تقدمه لخدمة مسار الأزهر ومهمته الجليلة، لا سيما في السنين المقبلة. يومها أنصتنا إليه وهو يشرح أوجاع الأزهر ومشكلاته، فوضعنا أيدينا على ما يمكن أن نساهم به، وما يمكن أن يكون نواة صلبة أو نقطة جاذبة لكل من يريد لأزهرنا رفعة وعلوًّا، في وجه كل من تسول له نفسه أن يسيطر عليه فيوجهه نحو رؤية فقهية واحدة، يزعم أصحابها أنها الحق أو الطريق المستقيم، ويستعمله في أن يكون مجرد بوق لتجميل قبح السياسة وشططها وخطل السلطة وتجبرها.

الهدف الرئيس للمؤسسة هو مساندة الأزهر أو مساعدته على أن يؤدي رسالته بقوة واقتدار، أما الوسائل فهي عديدة، منها على سبيل المثال لا الحصر، تنظيم قوافل دعوية يختار الأزهر الواعظين والدعاة فيها وتجوب مصر، من أقصاها إلى أدناها، ليسمع الناس صوت الأزهر المعتدل بعد طول غياب أو تغييب، وهي قوافل تقوم بمهمتين في وقت واحد، تصحيح الخطاب الديني بعد ما ناله من تشويه، وتثبيت إيمان عوام الناس بعد أن اهتز إثر ما ارتكبه الإخوان وبعض السلفيين من أخطاء وخطايا، أنعشت ـ للأسف والحسرة الشديدة ـ دعاوى الإلحاد، وأوجدت أرضية للتفلت أو التحلل من الالتزامات الدينية عند بعض الشباب، ممن يربطون الدين بالأشخاص والإيمان بالشيوخ.

وهناك أيضًا اعتزام على إصدار مجلة دورية تنشر دراسات ومقالات معمقة تنطوي على رؤية دينية معتدلة، تفتح باب الاجتهاد على مصراعيه، وتستجيب لأسئلة الواقع. وهناك نية لإصدار كتب في طبعات شعبية، بأسعار زهيدة، لنشر مثل هذا الفكر.

ويعد البعض حاليًّا أفلامًا وثائقية عن الأزهر وبعض المسارات والرؤى من تاريخ الفكر والفقه الإسلامي المستنير، وهناك من يعد فقرات قصيرة متلفزة يعلق فيها الأزهريون على ما يطلبه الناس من علماء الدين من فتوى في أمور حياتهم العامة، وهناك من يؤسس لموقع للمؤسسة على شبكة الإنترنت يستكتب علماء الأزهر وينشر آراءهم وفتاواهم ويفتح الباب أمام الجمهور لحوار بناء حول المسائل والقضايا الدينية. وربما يتاح المال والجهد مستقبلًا لمساعدة الأزهر على إطلاق قناة فضائية يشاهدها ويتابعها المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها.

وهناك عشرات الأفكار الأخرى التي يعتزم مجلس إدارة المؤسسة أن يتبناها بمرور الوقت ومواصلة الجهد وتوافر الإمكانات، لا سيما أن المؤسسة مفتوحة أمام كل من يريد أن يساند الأزهر لينضم إليها أو يساعدها بما في وسعه.

دعـــوة «الإحيـــاء الإســـلامي»

كان الأستاذ جمال البنا - الذي رحل عن دنيانا مؤخرًا - إنسانًا بسيطًا، وهكذا كانت جنازته. نفر قليلون جاءوا يجاهدون زحام الشوارع والغربة والخوف من المجهول ليجدوه مسجى في قلب صندوق، لا ينتظر شيئًا من أحد. عاش غريبًا ومات غريبًا، فطوبى للغرباء!

كان زاهدًا مكتفيًا بالقليل، فجلابيب قليلة تستر جسده، ولقيمات معدودات يقمن صلبه موزعات بلا عناية في ثلاجة قديمة تسكنها العتمة، ورأسه كان مدفونًا طيلة الوقت بين أكداس من الورق والجرائد، بينما ترمي مكتبته العامرة بعـض ظلهـا على نحافتـه، وهو جالـس إلى مكتبه يدون ما جال بخاطره أو اختمر بذهنه في دأب وإصرار ونشاط غريب، وكأنه شاب في مقتبل حياته يسعى إلى أن يتحقق، ويجد لقدميه الغضتين مكانًا في الزحام.

خلفه نافذة صغيرة، تطل على مدرسة خليل أغا، تلك التي ذكرها نجيب محفوظ في ثلاثيته الشهيرة، وحل بها تلميـذًا بطله الذي لا يُنسَى «كمال عبدالجواد»، وأمامه بضع مقاعد متآكلة، انخفض حشوها واهتزت أرجلها، وبعض مصابيح واهنة تتدلى من السقف لتحارب العتمة الراقدة بين رفين متوازيين من الكتب الموزعة على معارف شتى، ينيخان على مكتب آخر، وضع فوقه جمال عبد الناصر يده ليقرأ الفاتحة مع قادة الإخوان المسلمين، قبل أن يتنازعا ويأتي الخصام التاريخي والهجر والنبذ والاحتراب.

يستيقظ عند الفجر، يصلي ويجلس على مقعده، يقرأ ويكتب، ويواصل عصرًا بعد ساعتين يخطفهما من الزمن في قيلولة منتظمة، يحل فيها على سرير قديم بسيط، غارق هو الآخر وسط الكتب، ويطل هناك تلفاز كان يتابع فيه الحلقات التي سجلتها معه حول التجديد في الفكر والفقه الإسلامي، والتي وصلت إلى تسعين حلقة.

كان شجاعًا جسورًا، لا يهاب أحدًا، ولا يخشى في الحق لومة لائم. يتلقى التهديد والوعيد من خصومه مبتسمًا، هازئًا بأولئك الذين لا يستطيعون أن ينفعوا حتى أنفسهم، فكيف يضرونه؟ ولم يكن لديه شيء يخسره. فلا منصب، ولا ثروة، ولا ولد. وحيد مر على الدنيا، وذهب عنها على حاله.

كثيرًا ما كان يقول إن بعض الذين يختلفون معه ويقدحون فيه ويهاجمونه، حين يسألهم الناس عن آرائهم فيما يقول، يتصلون به سرًّا معتذرين ويقولون له: لا تؤاخذنا فلدينا ما نخسره؛ المناصب والأموال، وأصحاب الأنياب الطويلة لا يرحمون أحدًا، طاردوا محمد عبده وعبد المتعال الصعيدي، والحبل على الجرار.

وكثيرًا ما كان يبتسم ويقول: ما ينسبونه إليَّ لم أخترعه، فهو موجود في بطون كتب صفراء يحفظونها عن ظهر قلب، ويتلونها على أسماع الناس كما هي، ثم يستعين بقول زكي نجيب محمود ليصفهم بـ«الحفظة المتعالمين». وكنت أقول له: لمَ تنزلق إلى فخ ينصبونه لك، وبعد أن تقع فيه يهيلون التراب على كل ما كتبت؟ فكان يجيب في ثقة: من

يريد أن يعرفني على حقيقتي، عليه أن يقرأ أكثر من مائة كتاب ألفتها. ثم يرفع هامته وينظر بعيداً ويقول: «سيعرفونني بعد خمسين سنة»، ويردف: «لست فقيهًا ولا مفتيًا، أنا كاتب». ويقرأ عن القصور والنساء والسيارات الفارهة التي يملكها تجار الدين فيضحك ويتساءل: أين زهد العلماء والتقاة؟ وأين كتبهم التي تحوي رأيهم هم وليس ترديد آراء الغابرين كالببغاوات؟ ويقرأ عن تخبط الحركة الإسلامية في عوالم السياسة والاقتصاد والاجتماع فيقول: نصحتهم وقدمت لهم دراسات وتصورات، لكن عقولهم جامدة، ومصالحهم الشخصية تطمس عقولهم وقلوبهم. ثم يتوه قليلًا ويعود: «لو امتد الأجل بحسن البنا لغيَّر الكثير من الأفكار، لكنه رحل مبكرًا وتركهم يتخبطون».

في يوم حضر ندوة بالإسكندرية وكان بها باحثون كثيرون من ماليزيا وإندونيسيا، وأمامنا وجدناهم يقبلون عليه بحفاوة شديدة، ويذكرون عناوين كتبه التي طالعوها وراقت لهم، ورأيتهم فمصمصت شفتيَّ في مرارة وقلت: «زامر الحي لا يطرب».

قبل أن يداهمه المرض الأخير زرته في شقته الفقيرة ومكتبته الثرية، فوجدته ملهوفًا يبحث عن أحد يوفر له مكانًا يحوي كل هذه الكتب، حتى تنفع الناس. اتصل ببعض أهل المال، لكن أحدًا لم يغثه، وها هو قد ذهب إلى ربه وتركها لنا، يريد منا أن نحميها من أن تنتحر على مشانق الجهل والإهمال واللامبالاة والتواطؤ.

ولد جمال البنا في المحمودية من أعمال البحيرة (دلتا مصر) في 15/ 12/ 1920، لأب كان مشغولًا بعلوم الدين؛ إذ صنف مسند الإمام أحمد بن حنبل في الحديث. وعكف البنا، والذي هو الشقيق الأصغر للإمام حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، منذ طفولته – على الاطلاع، وبعد أن أتم دراسته الابتدائية، التحق بالمدرسة الخديوية الثانوية، لكنه ترك الدراسة إثر شجار بينه وبين مدرس اللغة الإنجليزية، وراح يستكمل تعليمه بوسائله الخاصة، رافضًا في الوقت نفسه أن يعيش في جلباب أخيه.

عني البنا بقضايا العمل النقابي، فأسس عام 1981 الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، بعد أن استعانت به منظمة العمل الدولية في عدد من الترجمات، ومنظمة العمل العربية كخبير استشاري. وفي سنة 1997 أسس مع شقيقته السيدة فوزية مؤسسة «فوزية وجمال البنا للثقافة والإعلام الإسلامي»، وهي دار نشر ومكتبة إسلامية عامرة، تحوي أكثر من عشرة آلاف كتاب بالعربية، وثلاثة آلاف بالإنجليزية.

وأطلق البنا دعوة «الإحياء الإسلامي» التي ضمنها خلاصة فكره الإسلامي والسياسي والثقافي. ورغم أن الدعوة قوبلت في البداية بتعتيم وتجاهل كاملين؛ فإنها لم تلبث أن شقت طريقها في مصر والبلدان العربية والإسلامية، ولاقت اهتمامًا من هيئات دولية. وهذه الدعوة تخالف إلى حد كبير وبعيد ما تذهب إليه جماعة الإخوان، سواء في أفكارها وأدبياتها أو في حركاتها وأهدافها. وهنا يكون جمال الأخ الأصغر لمؤسس الجماعة حسن البنا قد حاول أن يشق طريقًا بعيدًا عن أخيه، وإن كان قد حرص طيلة حياته، رغم ملاحظاته على ما قاله وفعله، ألا ينال منه، ليس اقتناعًا بمسلكه، إنما احترامًا لحق الأخ الأكبر ورابطة الدم.

وقد كتب البنا كتابًا وسمه بـ«ما بعد الإخوان» توقع فيه أن يأفل نجم جماعة الإخوان

نتيجة عيوب بنيوية فيها، على المستويين الفكري والتنظيمي، ورأى أن مسار الجماعة ليس هو الطرح الأفضل أو المناسب، لا سيما بعد أن خفت الجانب الدعوي لحساب المشروع السياسي النازع بقوة إلى حيازة السلطة. ولهذا يطرح مسارًا أسماه «دعوة الإحياء الإسلامي» بديلًا لفكر الإخوان وتنظيمهم.

وهو يُعَرّف دعوة الإحياء في بيان يشبه المانفستو بأنها «ليست هيئة، أو تنظيمًا أو جمعية لهاَ كيان إداري ولائحة ونظام أساسي كما هو الشأن في الهيئات والأحزاب والجمعيات. إنها ببساطة دعوة، أو حركة، أو تيار فكري وصل إلى درجة البلورة والتنظير التي تجعل له كينونة خاصة متميزة تبرئه من السطحية أو التلفيق أو الانتقائية أو الاتباعية» ثم ينتهي إلى القول: «لما كانت دعوة الإحياء الإسلامي تيارًا فكريًّا ونظرية في فهم الإسلام؛ فإنها تصبح ملكًا لكل من يؤمن بها، فالأفكار لا تكون موضوعًا لاحتكار، وما إن ينشرها صاحبها الأول حتى تصبح ملكًا للجميع. ومع أننا حرصنا قدر الطاقة على الكمال، فإن هذا لا يمنع من ظهور من يقدم لهذه الدعوة إضافة تثريها أو يكشف مأخذًا فيها».

ويلخص البنا مساره بأنه يرمي إلى إعادة تأسيس منظومة المعرفة الإسلامية على أساس «إسلام الإنسان وليس إسلام السلطان»، وألَّف في خدمة هذه الفكرة نحو ثلاثين كتابًا تعالج قضايا السياسة والمرأة وحرية الفكر والاعتقاد، والفقه والتفسير، والتنمية والحكم الرشيد، والحركات والدعوات الإسلامية المعاصرة. وبشكل عام تقوم «دعوة الإحياء» على المبادئ العامة الآتية:

1 – الإنسان المستخلف في الأرض هو الغاية، والإسلام هو الوسيلة.

2 – المساواة في الحقوق والواجبات بين الناس جميعًا، وبلا استثناء، هي أساس المجتمع الإنساني.

3 – العقل وما ينشأ عنه من علم ومعرفة هو ما يميز الإنسان، وهو ما جعل الملائكة تسجد له؛ ولذا فهو أساس النظر الديني، ولا شيء يستعصي عليه سوى ذات الله وطبيعته والعالم الآخر، ويستتبع ذلك ضرورة نشر العلم والمعرفة والاحتفاء بهما.

4 – العودة إلى القرآن الكريم واعتباره «كتاب هداية» واستبعاد كل التفاسير وكل ما جاء به المفسرون، لا سيما ما يتعلق بالنسخ وأسباب النزول؛ لأنهم بتفاسيرهم تلك شوهوا روعة النص القرآني ومقصده بالتقول عليه وحرفه عن مساره، والقرآن يؤتي أثره بالانطباع، وهو روح الإسلام وأداة التحرير والثورية فيه، وإهماله كان من أسباب تأخر المسلمين.

5 – يجب ضبط السنة النبوية بضوابط القرآن الكريم، وهي ليست لها تأييد القرآن، وهي أحد الأبواب التي دخل منها أعداء الإسلام وتمكنوا من وضع آلاف الأحاديث ونسبوها إلى الرسول الكريم ﷺ، والتي تطعن في القرآن، وتشوه العقيدة، بل وتشوه صورة الرسول، وانطلى هذا كله على المحدثين الذين اكتفوا باعتبار الإسناد دليل صحة. وقد تعصب بعض المحدثين للأحاديث وأرهبوا الناس حتى لا يُعملوا عقولهم فيها أو يضاهوها بالنص القرآني، بل إن بعضهم فرض السنة على القرآن وفضَّلها عليه.

6 – اعتبار الحكمة أصلًا من أصول الإسلام، وهي كل ما انتهت إليه البشرية من أحكام ومبادئ وأصول ثبتت صلاحيتها على مر الأجيال.

7 – يجب تنظيم الزكاة بطريقة عصرية بما يؤدي إلى تحقيق «الضمان الاجتماعي والتأمين»، ويتم هذا عبر وضع قوام شعبي تطوعي منظم وممنهج، أو تقوم الدولة به عن طريق جهاز مستقل عنها، وتكون ميزانيتها مستقلة عن ميزانية الدولة، ويصرف منها على محدودي الدخل والعاطلين والمرضى وكل من يحتاج إلى العون.

8 – كل ما جاءت به الشريعة من أحكام عن الدنيويات، سواء كانت في القرآن أو السنة إنما أنزلت لعلة العدل والمصلحة، فإن حدث تطور جعل الحكم الشرعي لا يحقق العلة، يجب أن نعدل في الحكم بما يحقق الغاية. كما يحدث أن يقضي التطور على العلة نفسها لتنفي الحكم كما في أحكام الرق والجزية والغنيمة، فالإسلام لم يخلق هذه النظم إنما وجدها وسعى إلى إصلاحها حتى يتمكن من القضاء عليها.

9 – مجاوزة السلفية وعدم الاعتداد بها، فالسلفية هي الماضوية، ولا نستطيع أن نعيش حاضرنا في ماضينا.

10 – حرية الفكر والاعتقاد مطلقة، والعلاقة بين الأديان السماوية الثلاثة هي علاقة تعايش

11 – تحرير المرأة من الدونية التي جاءت بها بضعة أحاديث ضعيفة أو موضوعة، وتقر مساواتها بالرجل.

12 – استبعاد فكرة أن الإسلام يسيطر على كل شيء، فهو رغم أهميته القصوى، ليس إلا بعدًا واحدًا من أبعاد متعددة للحقيقة كالعلوم والفنون والآداب والفلسفة التي تنطلق كل منها من منطلقها الخاص، وتقدم عطاءها الذي وإن اختلف عن عطاء الدين، فإنه لا يزاحمه، ولا يستبعده.

وقد تفرغ البنا منذ شبابه للتأليف فأصدر أكثر من مائة كتاب، ترجمت عشرة منها إلى اللغات الأجنبية. وأول كتاب له ظهر عام 1945 عن «الإصلاح الاجتماعي»، ثم أتبعه في العام التالي بكتاب وسمه بـ«ديمقراطية جديدة». ومن أهم كتب البنا «نحو فقه جديد» و«الإسلام دين وأمة وليس دينًا ودولة» و«تجديد الإسلام» و«الإسلام والعقلانية» و«مسئولية فشل الدولة الإسلامية» و«كلًا ثم كلًا» و«الإسلام وحرية الفكر» و«الإسلام كما تقدمه دعوة الإحياء» و«روح الإسلام» و«تفسير القرآن الكريم بين القدامى والمحدثين» و«الإسلام والحركة النقابية» و« تفنيد دعوى النسخ في القرآن» و«الجهاد» و«الحجاب» و«المرأة المسلمة بين تحرير القرآن وتقييد الفقهاء» و«إخواني الأقباط».

وما يميز الأستاذ جمال البنا هو نزعته العالية إلى التجديد، ورفضه الامتثال لكل ما أنتجه الأولون من فقه، وذهابه مباشرة إلى «النص المؤسس» وهو القرآن الكريم، والجزم بأن كل ما يقع خارج الثوابت الإيمانية يحتمل، بل يفترض، إعمال العقل نقدًا واجتهادًا، والبحث عن المصلحة العامة للأمة.

ولذا فمضمون دعوة الإحياء وَفْقَ بيانها المؤسس هو «تجاوز الأطر السلفية، والعودة إلى القرآن واعتباره صيحة إنقاذ، ودعوة هداية وإرادة تغيير ورسالة؛ أي باختصار

تـثوير القرآن وليس تفسير القرآن». وقد سعى البنا إلى أن تنزل هذه الدعوة من عالم التنظير إلى الواقع، فعالج بقوة وصراحة التحديات التي يثيرها المجتمع، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

ولم يكن جمال البنا تغريبيًّا كما يزعم خصومه، الأمر الذي نراه جليًّا في احتفائه بالخصوصية الحضارية، ونقده للعولمة. وقد احتلت قضية العولمة حيزًا واضحًا في فكره؛ إذ يرى فيها آخر صيحة أو مدى وصل إليه النظام الرأسمالي، كان فصلها الأول هو الغزو العسكري لنهب موارد المستعمرات، وفصلها الثاني هو الشراكة في إقامة المؤسسات الصناعية والتجارية بين الطرفين، أما الثالث فهو العولمة التي يقول عنها في كتابه «استراتيجية الدعوة الإسلامية في القرن 21»، إنها «جندت ثلاثة فيالق لا يمكن لأي دولة أن تقف أمامها وهي اختراق البورصات والانتقال المفتوح لرءوس الأموال، وغزو السلع والمنتجات أسواق العالم في ظل الجات وبنود منظمة التجارة العالمية، والإعلام المعتمد على الأقمار الصناعية، والذي يقوم بالغزو الفكري والنفسي لفلسفة العولمة، بحيث يمكن في النهاية أن يأكل العالم كله الهامبورجر، ويشرب الكوكاكولا، ويلبس الجينز، ويشاهد الأفلام الأمريكية».

لكن البنا لم يقع في فخ التشاؤم حيال العولمة على غرار ما جرى لحسان، ولم يخف منها بالقدر الذي يخيف القرضاوي، إنما يؤكد أن «كل الأديان والنظم عجزت عن توحيد العالم كله، وأن قوى الدين واللغة والتراث والخصائص ستقف أمام طوفان العولمة، بحيث لا يمكن الاستحواذ على الإنسان الإفريقي أو الآسيوي، وبوجه خاص الإنسان المسلم الذي يقدم له الإسلام أكبر حصانة من الإذابة».

ويتفاعل الخطاب الفكري لدعوة الإحياء الإسلامي التي أطلقها جمال البنا مع كثير من الأفكار التي أنتجها الغرب، فيؤكد أن الدور الذي قامت به الاشتراكية في التاريخ الإنساني لا يمكن إغفاله، ويتوقع أن يكون لها جولة أخرى؛ لأن وجودها أمر جدلي بالنسبة للرأسمالية. وينطبق المسار نفسه ـ في نظره ـ على القومية التي رزقت عوامل مواتية جعلتها تشغل الساحة، وتظفر في بعض الحالات بالصدارة. أما العلمانية فيدعو البنا إلى التصالح معها، ولا يرى أي تعارض بين العلمانية والإسلام في بعض الجوانب، ويؤكد أنها إن اختلفت مع الإسلام في أمور، لكن تظل لها أهمية حتى لا يطغى التدين الأخروي على التدين الدنيوي.

لكن البنا لا يرى في أي من المذاهب الثلاثة بديلًا عن الإسلام، ففي نظره أن «الأديان أغنى وأثرى من أي فكر إنساني»، ويرد القومية والاشتراكية والعلمانية إلى أصلها الأوروبي، ويرى فيها نبتًا لأرض غير أرضنا، لكنه يدعو إلى أن «نستوعب بعض دروسها التي تتلاءم معنا، ونعكف عليها لتعريبها».

ويتعمق البنا في تفاعله مع العطاء الفكري والثقافي للآخرين فيقول في كتابه «كلا ثم كلا»: «نحن من دعاة إحكام اللغات الأجنبية والاطلاع على الثقافة الأوروبية، ولكن هناك فرقًا بين أن نحكمها لحساب ثقافتنا الخاصة، وبين أن نحكمها على حساب ثقافتنا الخاصة. والمفروض أن نلم بكل الثقافات والمعارف؛ لأنها جزء من الحكمة التي هي

هدفنا، والتي تدخل في مكونات الإسلام».

ويجعل البنا من «الحكمة» التي تقوم في جزء منها على اقتباس المفيد من ثقافة الغير، مصدرًا من مصادر الفقه، علاوة على أنها في نظره «أصل من أصول الإسلام»، ويعيب على الفقهاء إهمالهم لها قائلًا في كتابه «أصول الشريعة»: «أغلب الظن أنهم عزفوا عن الاعتراف بأصل ومصدر مفتوح، غير محدد أو منضبط، يسمح بالانفتاح والتعددية، وهي صفات يضيق بها الفقهاء عادة، لأنها تفتح عليهم بابًا لا يمكنهم التحكم فيه».

ويتبنى البنا تعريفًا للحكمة مفاده أنها «العقل والعلم والفهم وإدراك روح الإسلام ومقاصده وقيمه»، ليدعونا إلى أن «ننهل من كل معين لحكمة، من علوم وفلسفة وآداب وفنون دون حرج ... فلا يكون هناك احتكار للمعارف ولا سدود قائمة تحول دون الإفادة من ذخائر الحضارة الإنسانية»، ويقول: «ثورة المعرفة في العصر الحديث وتدفقها من أربعة أركان العالم، ووصولها عبر المطابع والقنوات الفضائية والإنترنت وخدمات التصنيف، وضع تحت أيدي البُحَّاث كل كنوز العالم القديم، وكل مستجدات العصر الحديث، بحيث أصبح (الكتاب) أي القرآن يمثل دليل العمل والإطار العريض للخطوط الرئيسية، أما ما يملأ الحياة فهي هذه العلوم والفنون والمعارف التي تتدفق فيما يشبه الفيضان من كل الدول المتقدمة، وأصبحت رمز ثروة وقوة العصر الحديث» الذي يدعو البنا إلى الانخراط فيه والتفاعل معه.

لقد رحل البنا وهو يتوقع أن ينفتح الباب عريضًا لفكره، وأن يعاد اكتشافه حتى ولو بعد نصف قرن، كما كان يتوقع دومًا؛ ولذا صرخ في آخر حياته قائلًا: «إلى كل الذين يؤمنون أن الإسلام رسالة، والذين يؤرقهم التساؤل، نقول: لا تيئسوا. لقد رسمنا الطريق، وبدأنا المسيرة، وندعوكم للمشاركة». والأيام القادمة كفيلة بالبرهان على أن ما نادى به كان نبوءة ستقف على قدميها ذات يوم، أو مجرد أضغاث أحلام، جعلها الزمن نسيًا منسيًّا.

رؤية لمواجهة التطرف الديني

يمكن أن ينشأ حوار ديني مستنير ومدني مُنْتَم، وفي الوقت ذاته يمكن مواجهة المتطرف والجامد والمتشدد من التنظيمات والجماعاتً والتجمعات السياسية التي تتخذ من الإسلام أيديولوجية لها أو ترفع منه شعارًا سياسيًّا تدغدغ به مشاعر البسطاء.

وهنا سبعة محاور أساسية تشكل في مجموعها خطة أو برنامج عمل متكامل في هذا الخصوص. وهذه المحاور ليست مجرد أفكار نظرية بل تنطوي على أمور تم تجريبها وَفْقَ دراسات ميدانية، وثبتت فائدتها ونجاعتها في تحقيق الهدف المرجو منها.

ولا يقصد من طرح هذا التصور إقصاء أي فصيل إسلامي، إنما الهدف هو ترشيد أفكار الجميع عبر تعزيز الحوار بين القوى الدينية والمدنية من جهة، وحث القوى السياسية المتخذة من الإسلام أيديولوجية لها على الإيمان بالوطنية فكرًا ومسلكًا؛ إذ إنها ليست واضحة في بعض تصوراتها وتصرفاتها، ونشعر أحيانًا أن هناك من يقدم مصلحة الفصيل على مصلحة الوطن، وصالح الجماعة على صالح المجتمع.

ويمكن ذكر هذه المحاور السبعة على النحو التالي:

أولًا: مؤسسات ثقافية بديلة:

ثبت بالبرهان القاطع من التجربتين المصرية والتونسية أن الأفكار لا تواجه إلا بأفكار، وأن سياسة التضييق والقمع والمعاملة الأمنية المباشرة لا تجدي. فالأمن له روافد ومظاهر وأساليب عديدة آخرها الاعتقال والإقصاء. والأفكار مهما كانت متهافتة أو مزيفة ومغلوطة لها أجنحة، ولا يستطيع أحد أن يسيطر عليها، لا سيما في ظل «ثورة الاتصالات الحديثة» و«الإعلام الجديد» الذي جعل كل مواطن يلعب دور الإعلامي الذي ينقل الخبر والصورة والفكرة من أي مكان وأي زمان إلى أي مكان وفي اللحظة ذاتها.

وتحتاج الأفكار حتى ترسخ وتمشي على الأرض ويعتنقها الناس إلى مؤسسات أو هيئات أو تنظيمات تحملها. وهذا هو سر بقاء « جماعة الإخوان المسلمين» واستمرارها وتمددها. فالقمع الذي مورس ضد الإخوان جعلهم يظهرون في نظر الناس في ثلاث صور إيجابية استفادوا منها، فهم إما «ضحايا» وإما «مناضلون» وإما «شهداء» وكلها حالات إيجابية جلبت لهم التعاطف، للأسف الشديد.

ومن ما أقترح الآتي:

1 - بناء مجمعات صغيرة للثقافة، أو تعزيز نشاط المتواجد منها، وتكون هذه المجمعات وسط الأماكن السكنية، حتى يجد الشباب سهولة ويسرًا في الوصول إليها والتعامل معها واعتياد الذهاب إليها، على أن تقوم المدارس والجامعات بلفت انتباه التلاميذ والطلاب إليها، ووضع برنامج للتعاون معها.

2 - يمكن تطبيق تجربة «مسرح الجرن» فقد تم تجريبها لمواجهة الفكر المتطرف، وهي عبارة عن مشروع يهدف إلى تنشيط الفنون والآداب والفولكلور في المدارس الابتدائية

والإعدادية، ويتم من خلال التعاون بين وزارتي الثقافة والتعليم، فحين طبق المشروع على مدارس قرى معروفة بتركز وجود الجماعات الإسلامية المتطرفة فيها لاقت نجاحًا مبهرًا، رغم أنه وجد مقاومة في البداية من قبل التلاميذ والطلاب، بدعوى أن كل الفنون حرام، ومع الوقت بات هؤلاء يرسمون ويعزفون موسيقى ويكتبون شعرًا وقصصًا ومقالات ويمثلون مسرحيات ويرقصون رقصًا شعبيًّا في إقبال شديد.

3 - يجب أيضًا الاهتمام بالمنتج الثقافي للأطفال، فبعض أعضاء الجماعات الدينية المتطرفة اعتمدوا على هذا الأسلوب في جذب الأطفال إليهم، وتمهيدهم للدخول في الجماعة، أو قبول أفكارها والتعاطف معها، ولهم دور نشر معروفة. ومواجهتهم يجب أن تتم في هذا الإطار وعند هذه السن المبكرة. ولا تكفي في هذا المضمار المجلات الثقافية كـ«ماجد» بل يجب تشجيع الأدباء الذين يكتبون للأطفال وإقامة دور النشر التي تنشر أعمالهم بأسعار مناسبة.

4 - يجب تشجيع منتجي الفنون والآداب في المجتمع وتقديمهم باعتبارهم أشخاصًا جديرين بالاحتفاء وأن ما يكتبونه هو عمود أساسي ليس في مواجهة التطرف والغلو والتشدد الديني بل في تعزيز «القوة الناعمة» للدولة.

في كل الأحوال يجب عدم التعامل مع الثقافة كقلائد للزينة، إنما هي وسيلة لبناء الإنسان وتشكيل معارفه وقيمه واتجاهاته، ومن ثم النهضة بالمجتمع.

ثانيًا: مناهج التعليم:

1 - هناك دراسات عديدة أجريت على أسباب التطرف الديني في المجتمع المصري أثبتت أن خريجي الكليات العملية (التطبيقية) أكثر ميلًا للانخراط في صفوف الجماعات الإسلامية التي تمارس السياسة من خريجي الكليات التي تدرس العلوم الإنسانية (الاجتماعية) فالأول يدرس مواد جافة، لا سيما في كليات الطب والهندسة والعلوم والحاسب الآلي، وبالتالي يقبل أي دعوة توجه إليه من التيار الديني كي يملأ خواءه الروحي أو يقتل هذا الجفاف. ومن ثم أقترح أن يتم إقرار مواد اجتماعية على الكليات العملية لا سيما الفلسفة وعلم النفس والاجتماع والاقتصاد والعلوم السياسية، فهذا سيبني لديه عقلاً نقديًّا، وبالتالي لن يقبل الأفكار المتطرفة بسهولة، بل سيخضعها للمساءلة والنقد الدائم.

2 - يجب تشجيع عملية تكوين «الأسر الجامعية»، والتي تقوم على جذب الشباب في سن يحتاجون فيها إلى الانتماء إلى أي مؤسسة اجتماعية، وهذه مسألة تثبتها الدراسات النفسية لا سيما في مرحلة المراهقة وما بعدها. ويتم الحرص على أن تكون أفكار وتوجهات الأشخاص القائمين على هذه الأسر (رائد الأسرة) مدنية حديثة.

3 - يجب إعادة النظر في «مناهج النشء» فالطفل يولد كصفحة بيضاء ونحن ننقش عليها ما نريد. وتغريب التعليم لا يفيد في مواجهة التيار الديني المتطرف إنما يعطيه ذريعة لخلق مناهج تعليم موازية بطريقة غير رسمية وخارج مؤسسات الدولة التعليمية. وهنا يفضل أن توضع مناهج التربية الدينية واللغة العربية من قلب الرؤى الدينية المستنيرة. وتقرر في مختلف مراحل التعليم قصص تحض على التسامح وقبول الآخر

وتقدير العلم والثقافة.

ثالثًا: دور خطبة الجمعة:

1 - هناك دراسات بينت أن خطبة الجمعة تلعب دورًا مهمًّا في تشكيل المعارف والاتجاهات الدينية. لكن تحقيق هذا مشروط بضرورة أن تكون هذه الخطبة تتمتع بمصداقية، وأن يكون من يلقيها كذلك. وخطبة الجمعة الموحدة تفتقد للمصداقية، ويُنظَر إلى من يلقيها باعتباره موظفًا لدى الدولة، يأتمر بأمرها، وينفذ ما يطلب منه. وهذا جعل كثيرًا من الناس يبحثون عن الذي يعظ فيهم وهو في نظرهم مستقل، ويعتقدون ابتداء أن هذه الاستقلالية تعني أن خطابه أو خطبته ذات مصداقية وقيمة.

وهنا أقترح بدلًا من اختيار موضوع الخطبة أن يتم اختيار الخطباء، مع ترك الحرية لهم في تحديد موضوع الخطبة، ويكون هؤلاء علماء أو خطباء مستنيرين، وهم موجودون، ويمكن التعاون في هذا مع الأزهر الشريف وغيره من المؤسسات الدينية الوسطية في إيجادهم وتوظيفهم.

2 - الاهتمام بمعاهد تخريج الدعاة من المواطنين، مع استقطاب أفضل أساتذة في العلوم الفقهية والشرعية شريطة أن يفحص إنتاجهم العلمي جيدًا قبل استقدامهم وتوظيفهم، بواسطة لجنة، بما يؤكد استنارتهم واعتدالهم.

رابعًا: الإعـــلام:

لم يعد الإعلام ناقل معرفة فقط بل أصبح منتج معرفة وأحداث أيضًا. وهو يلعب دورًا كبيرًا في تشكيل الرأي العام. ولمواجهة التيار الديني المتطرف لا بد من الآتي:

1 - برنامج تلفزيوني يستقطب جمهورًا محليًّا، ويكون ضيوفه من علماء الدين اللامعين المحسوبين على التيار الوسطي، ويقدمه أيضًا إعلامي له جمهوره داخل الدولة.

2 - يجب أن تصدر إحدى الهيئات الرسمية (وزارة الثقافة ـ الأوقاف) مجلة دينية جذابة أكثر عصرية وحداثة ومكتوبة بلغة سهلة، تستقطب الشباب.

3 - تفتح صفحات الصحف للكتاب المحسوبين على علماء الدين المستنيرين والتيار المدني الذين لا يذهبون في غلوهم إلى حد فصل الدين عن المجتمع؛ لأن هذا خرافة وخبل، ويتم التعامل مع أي انتقادات سياسية يوجهونها بصدر رحب، فهم خير عون في المعركة ضد التطرف والتشدد الديني.

خامسًا: التنمية الاجتماعية:

اعتمدت بعض الحركات والجماعات السياسية ذات الإسناد الإسلامي كثيرًا على جمعيات النفع العام (العمل الخيري) في التمدد والاستمرار ومقاومة التضييق الأمني والحصار والإقصاء والتهميش وتعبئة الناس لصالح تصوراتهم. وعلى الدولة أن تجد البدائل، وإن كانت متواجدة فعليها أن تقوم بتعزيزها وتنظيمها، وتشجيع «المجتمع الأهلي» على القيام بها.

سادسًا: مشروع وطني جامع:

ويبنى هذا المشروع على أفكار محل اتفاق ورضًا وقبول على نطاق واسع داخل الدولة، ويشارك في إعداده علماء ومفكرون ومؤسسات دينية مستنيرة ومدنية وعلمية.

سابعًا: «منتدى للحوار»:

ما يرد تحت هذه النقطة هو اقتراح متكامل من الدكتور إبراهيم عرفات أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، أرسله لي وطلب مني نشره وفتح باب للحوار حوله، وقد قمت فعلًا بنشره في جريدتي «المصري اليوم» و«الاتحاد الإماراتية». وقد انطلق صاحب الاقتراح من تصور مفاده أن نتائج الانتخابات في كثير من البلدان العربية تشير إلى أن المزاج النفسي والاجتماعي والسياسي الشعبي محافظ، إن لم تكن بعض شرائحه منغلقة. والواضح أيضًا أن ثقة المجتمع في القوى المدنية محدودة، بما يفرض التفكير في إجراءات لإعادة بناء الثقة بين النخب المدنية والمجتمع. لكن لكي ينجح هذا لا بد للقوى المدنية، وتحديدًا الليبرالية منها، أن تبدأ أولًا بوقفة مراجعة جادة ونقد صادق للذات، فلا معنى لنقد الآخرين إلا إذا كانت البداية مع نقد الذات، ونقد الذات يمنح من يقوم به فائدتين:

(ا) الحق في نقد الآخرين.

(ب) كسب ثقة أو – على الأقل – تفهم وتعاطف قطاعات اجتماعية من المتشككين أو الساكتين.

وهنا لا بد من اقتراح لمواجهة هذا، يتمثل في إنشاء «منتدى للحوار» بين القوى الليبرالية والمدنية بشكل عام، مهمته ليست ترويجية بقدر ما هي «مراجعة للحصاد وتعزيزه». نراجع وننتقد، ونصحح ونقترح كل ما من شأنه تقديم الصورة الصحيحة للقوى المدنية التي نجحت القوى الدينية المستترة وراء لافتات مدنية في التفوق عليها. وما نتائج الانتخابات واستطلاعات رأي الكثيرين في شتى أنحاء العالم العربي إلا دليل على ذلك. لابد من نقد الذات الليبرالية أولًا قبل رصد أي أسباب أخرى تفسر تواضع أدائها الانتخابي من قبيل الدعاية الانتخابية للمنافسين حتى اللحظة الأخيرة أو استعمال الشعارات الدينية أو ترسبات وتراكمات المرحلة الماضية. النقد الذاتي مطلوب من القوى الليبرالية حتى تعيد تقديم نفسها بشكل سليم. وأتصور أن هناك أربعة مجالات للنقد الذاتي يمكن لهذا المنتدى أن يبدأ بالتفكير فيها، علاوة على مسار إحيائي لا يقل عن النقد الذاتي أهمية.

مطلوب نقد ليبرالي ذاتي يراجع ما يلي:

1 – الخطاب الليبرالى، فلغة الخطاب جافة أحيانًا، وغير مفهومة لدى معظم العامة في كثير من الأحيان. والقاموس الذى يعتمد عليه هذا الخطاب فيه كلمات أجنبية ومصطلحات غامضة وصعبة. كلمة ليبرالية نفسها لها ترجمات عربية مختلفة، لكن لم يُنحت لها إلى الآن مقابل باللغة العربية يتمتع بالسهولة اللفظية والقابلية الموسيقية في الأذن.

2 – الأداء الليبرالي الذي لا يزال أشبه بأداء علية القوم أو الأرستقراط. فمعظم النخب الليبرالية لا تختلط بالناس البسطاء الذين يشكلون السواد الأعظم، تظهر في الفضائيات أكثر مما تقدم خدمات، تعتقد أن فضائياتها الأكثر متابعة، بينما ينحصر متابعوها في

بعض مناطق الحضر لتبقى الكتلة الشعبية الممارسة للسياسة أو الراغبة في ذلك تشاهد قنوات أخرى، ناهيك عن أن لغة الأداء الجسدى لدى بعض النخب الليبرالية لا تجعلهم قريبين من الحس النفسي للناس، فالانتفاخ، ووضع القدم على القدم، والتشدق اللفظي ليست إلا نماذج شكلية قليلة لأخطاء في لغة الجسد تؤثر على قابليتهم لدى العامة.

3 - العلاقات الليبرالية - الليبرالية. فلا يمكن لقوى متفرقة أن تكسب معركة، والليبراليون متفرقون، وعليهم أن يسألوا أنفسهم: هل يكونون ليبراليين متفتحين بينما يعاندون - إن لم يكن يعادون - بعضهم أحيانًا بشأن أمور إجرائية يفترض فيمن يرى نفسه ليبراليًّا بحق أن يترفع عنها ولا يحيلها إلى ألد الخصام؟!

4 - علاقة الليبرالية بالإسلام. فالليبرالية لم تخرج من الفخ الذى دبره خصومها عندما قدموها للناس على أنها تتعارض مع الإسلام، مع أن الأصل في الإسلام يتفق وجوهر الليبرالية من حيث حرية المعتقد والرأي والتفكير والاقتصاد وترتيب المعاش وتمكين الناس من المشاركة في القرار... إلخ. والليبراليون ملومون لأنهم بدلًا من أن يستقوا خطابهم من الأصالة والمعاصرة معًا اكتفوا بأن يستقوه من المعاصرة، فبدوا في عيون الناس وكأنهم أوروبيون وغربيون، مع أنهم - وأنت تعلم - كثير منهم مسلمون أصدق وأكثر حرصًا على العبادات والمعاملات من أدعياء الدين والالتزام، كما أنهم لو عادوا إلى الأصالة لوجدوا تراثًا عظيمًا يعينهم على تصحيح صورة أنفسهم كما يعينهم على تعديل سلوكياتهم هم أنفسهم. ولذا مطلوب أن نستعيد فقه ابن رشد وابن حزم ومحمد عبده لنواجه به، وَفْقَ خطاب ديني مستنير، يحرم التنظيمات والجماعات والتجمعات السياسية التي تتخذ من الإسلام أيديولوجية لها من قدرتها على جذب الأتباع والأنصار، توطئة لحصارهم اجتماعيًّا ونفسيًّا، ونزع القداسة المزعومة عنهم.

وهنا يأتي بجانب تلك الأبعاد الأربعة الواجب مراجعتها المسار الإحيائي المفترض أن يلتفت إليه هذا المنتدى، فالمفكرون والدعاة والعلماء والكتاب المسلمون، في شتى أرجاء العالم العربي الذين انفتحوا على العالم وفهموه ووازنوا بينه وبين التراث - ليسوا بقلة، وإنما هم مجهولون أو نصف معلومين. وعلى الدولة أن تساعد في ظهور فكرهم وتقديمه للعامة بلغة عصرية سلسة وسهلة وبسيطة ومفهومة.

هذا المنتدى مهم ومفيد، وكلما تأخر تأخرت معه فرص القوى المدنية في التعبير عن نفسها بالشكل الصحيح. فلا الليبراليون كافرون، والعياذ بالله، ولا هم عشاق خمر أو مايوهات كما يصوَّرون، لكنهم مقصرون؛ لأنهم لا يراجعون أخطاءهم ولا ينتقدون أنفسهم ذاتيًّا ولا يصححون صورهم ما ترك الحبل على الغارب لمن لا يفهمهم كي يعاديهم ولمن ينافسهم لكي يشوههم.. وعلينا بدلًا من «صياح الديكة» و«ترويض الندم والخوف» الذي يجري الآن، أن نبدأ العمل بأسرع وقت ممكن، وَفْقَ خطة مرسومة بعناية يتوافر لتنفيذها على أرض الواقع تمويل مناسب، ويحدد لها من يقوم بها.

الطريـــق المدنـــي

لم يولد التيار المدني المصري، النازع إلى الحرية والحداثة والاستنارة، في ركاب ثورة 25 يناير ولا حتى قبلها بعقود قليلة، إنما يضرب بجذور عميقة في التربة الاجتماعية لأقدم دولة في تاريخ الإنسانية، ويسير طيلة حياته في تعاريج تأخذه صعودًا وهبوطًا، وبروزًا وخفوتًا، وهو يدخل في دهاليز الدولة، ويلامس أروقة الحكم أو يجلس فيها قليلًا قبل أن يغادرها إلى الظل، سواء في شكل «استراحة محارب» أو على هيئة «بيات شتوي».

ففي وقت مبكر جدًّا، تحديدًا في نهاية القرن التاسع عشر جاد الزمان على الأزهر برجل دين مؤمن بالتجديد والاجتهاد هو الشيخ حسن العطار الذي أخذت صرخته تجد طريقها إلى التحقق النسبي في ظل دولة محمد علي التي أعقبت انهيار السلطة التقليدية المتكلسة ممثلة في المماليك بعد أن أضعفتها الحملة الفرنسية التي احتلت مصر ثلاث سنوات أطلقت فيها أسئلة تحدّ كانت تحتاج إلى استجابة بانت في جهد رفاعة رافع الطهطاوي وعلي مبارك ومحمد عبده الذي كان أستاذًا لسعد زغلول وقاسم أمين، جنبًا إلى جنب مع ما تلقوه وحصلوه من علوم حديثة في أروقة الجامعة.

وفي الوقت الذي تجسد فيه هذا التيار تنظيميًّا في حزب «الوفد» وبعض الأحزاب الأخرى التي تمسكت بالليبرالية في مجالي الفكر والسياسة فإن تواجده ورسوخه تراجع في المؤسسة الدينية. فمحمد عبده لم يترك خلفه تنظيمًا يحمل ويحمي أفكاره، إنما تلاميذ متعاقبين في تقطع وتفكك كالشيخ المراغي والدكتور مصطفي عبد الرازق.

لكن هذه التجربة تم وأدها كاملة حين صدر قرار حل الأحزاب السياسية عقب حركة الضباط في يوليو 1952، فلما أعاد السادات التعددية الحزبية بسياسة المنابر الثلاثة (اليمين واليسار والوسط) ولدت مقيدة ومشوهة وعلى أيدي السلطة وأمام عينها، فاستمرت، حتى بعد أن تحولت إلى أحزاب في عهد حسني مبارك، مجرد «ديكور» لنظام جوهره ينطوي على استبداد صارم.

وكل حزب أراد أن يطرح نفسه بديلًا للنظام الحاكم تم تفجيره من الداخل، عبر إذكاء الصراعات والانقسامات، وصولًا إلى التشويه والتهميش. والمثل الصارخ في هذا المقام هو أن حزب «الوفد الجديد» بدأ عام 1984 بنحو مليون عضو وتآكلت قاعدته لتقل عن خمسين ألف شخص قبيل ثورة 25 يناير.

لكن الثورة جاءت لتخلق فرصة طيبة، وتفتح مجالًا واسعًا أمام التيار المدني كي يستعيد زمام المبادرة، وينتقل من سطور الكتب وضوء الكاميرات والقاعات الباردة التي تشهد الندوات والمؤتمرات وورش العمل – إلى الشارع، يخالط الناس، ويبحث بينهم عن استعادة مجده الضائع، أو امتلاك المسار الأسرع للأخذ بيد المجتمع نحو التحرر والتقدم.

* * *

أولًا: خريطة مركبة ومسارات بسيطة:

تتوزع خريطة التيار المدني المصري على ثلاث سبل: الأولى منظمة ذات بنية ولها هيكل وصورة اجتماعية مجسمة محددة القوام. والثانية مبعثرة لا يمكن حصرها وتحيطها دومًا ظنون، وتفتقر باستمرار إلى البرهان الناصع الذي يعينها ويرسم ملامحها بدقة أو يحصيها. والثالثة هي الذائبة في الرءوس والأفئدة والقلوب، تسكن الأذهان والنفوس والضمائر، من أفكار ورؤى ومعان وقيم يؤمن أصحابها بالطريق المدني في السياسة والاجتماع والثقافة، ويرومون طيلةَ الوقت دولة عصرية تعيش زمانها الآني، وليس في الماضي القريب أو السحيق.

ويسير التيار المدني المنظم في اتجاهات ثلاثة: الأول توجده الأحزاب السياسية، والثاني يرتبط بالحركات الاجتماعية الجديدة، والثالث يتمثل في جماعات الضغط.

ويبقى معيار المفاضلة الأبرز بين الأحزاب في الوقت الراهن هو زمن النشأة والانطلاق، الأول تقليدي، يتمثل في الأحزاب المدنية (يسارية ويمينية) التي عاشت عقودًا من الزمن تكافح من أجل ديمقراطية قوامها التعدد الحزبي وتبادل السلطة واتساع قيمة الحرية وترسخها في المجال العام.

وهنا يطل برأسه كل من حزب الوفد الجديد، وحزب التجمع، والحزب العربي الناصري، وإلى جانبها العديد من الأحزاب الصغيرة التي لم يكن لها تأثير ملموس قبل الثورة، وظلت في مجملها العام جزءًا من المظهر الديمقراطي الخادع الذي حاول النظام استرضاء الناس به في الداخل وتضليلهم في الخارج.

ثم جاءت الثورة لتفتح الباب واسعًا أمام قيام أحزاب ضخت أفكارها وحجم عضويتها في شرايين «التيار المدني» في مقدمتها أحزاب «المصريين الأحرار» و«المصري الديمقراطي الاجتماعي» و«العدل»، وإلى جانبها نحو عشرين حزبًا جديدًا رأت النور عقب ثورة يناير، بعضها خرج من عباءة الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) الذي أسقطه الثوار وحله القضاء.

أما الحركات الاجتماعية فتتوزع على هذه التي قامت قبل الثورة واستمرت بعدها مثل «كفاية» و«الجمعية الوطنية للتغيير»، وتلك التي نشأت بعدها مباشرة وفي طليعتها الائتلافات والاتحادات الثورية التي شكلها الشباب وأصبحت بالعشرات، بعضها ينتمي إلى روح الثورة قلبًا وقالبًا، وبعضها تم دسُّه عليها في سياق الخطة المنظمة التي رامت التفريغ التدريجي للثورة من مضمونها، وبناء جدار عازل بين الطليعة الثورية والقاعدة الشعبية.

وبالنسبة لجماعات الضغط المتمثلة في النقابات المِهْنية والعمالية ومختلف الاتحادات والروابط، فهي تستعيد عافيتها في الوقت الراهن، بعد طول إلحاق بالسلطة التنفيذية بفعل قوانين وقرارات جائرة. وهذه التكوينات الاجتماعية تشكل البنى الوسيطة التي تعد شرطًا أساسيًّا للديمقراطية الناجحة والناجعة؛ لأنها تؤكد وتعزز استقلال المجتمع، وتجمع مصالح وتنظم جهود ملايين الأفراد بغية الضغط على أهل الحكم، ودفعهم إلى الاستجابة لمطالب هؤلاء.

وبالطبع فإن هذه الكيانات يوحد فيها التياران السياسيان «المدني» و«الديني» لكنها، من حيث التصنيف، هي جزء أصيل من المجتمع المدني، ونظرًا لارتباطها بالمصالح المباشرة للأفراد فإن نزوعها إلى «التمدين» أعلى من نزوعها إلى «التديين». وهي بحكم وظيفتها تنشغل بمسائل دنيوية حتى لو كان القائمون عليها أو المتصدرون لها ينتمون إلى التيارات السياسية ذات الإسناد أو المرجعية الإسلامية.

وإلى جانب هذه التنظيمات الموزعة بين مجتمع «أهلي» يعمل في مجال «النفع العام» هناك التشكيلات والتجمعات الحديثة التي تعمل في مجال حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية وتمكين المرأة والدفاع عن حقوق المهمشين ... إلخ.

ورغم هذه الخريطة المركبة أو المعقدة؛ فإن التيار المدني ليس عاجزًا، إن توافرت الإرادة القوية والإدارة الرشيدة، في إيجاد المسار السهل والواضح الذي يسلكه في طريقه إلى التمكين، أو تسيد المشهد السياسي والاجتماعي.

وهذا ليس أضغاث أحلام، فالتيار المدني أثبت غير مرة أنه قادر على تجميع الأنصار واستعراض القوة. ففي كثير من «الجمع» التي قاطعها التيار الإسلامي تمكن المدنيون، وفي سياق مشبع بالتحدي والمنافسة الشرسة، من أن ينظموا مظاهرات في أغلب المدن المصرية، وملئوا العديد من الميادين بمئات الآلاف من المتظاهرين. وراح عدد أنصار التيار المدني يتزايد بمرور الوقت وتوالي موجات الثورة، وبرهن المدنيون على أنهم ضلع قوي ومستقيم في المعادلة السياسية لا يمكن تجنيبه أو القضاء عليه.

* * *

ثانيًا: مشكلات مزمنة تبحث عن حلول ناجعة:

رغم أن الطليعة التي أطلقت ثورة يناير المصرية تنتمي إلى «التيار المدني» فإن نصيبه من «الشرعية الدستورية» لا يتناسب مع ما له من «الشرعية الثورية» وذلك وَفْقَ النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات التي شهدتها مصر عقب الثورة، وكذلك الاستفتاء على التعديلات التي تم إدخالها على الدستور.

وقد خرج التيار المدني من الموجة الأولى للثورة دون أن يتخلص من أمراضه التي عاناها في العقود التي خلت، مثل غياب التنظيم القوي، سواء عبر الأحزاب أو الحركات الجديدة، وعدم وجود شبكة اجتماعية راسية على الأرض من لحم ودم ومصالح مادية ومعانٍ ورموز وقيم، وضعف التمويل وتهالكه.

كما أن الأحزاب المدنية التي رأت النور في ركاب الثورة، لا تزال هشة وبلا قواعد جماهيرية عريضة، وفشلت، حتى الآن، في استغلال النزوع الشديد إلى المشاركة السياسية الإيجابية عقب الثورة.

فملايين المصريين انشغلت بالسياسة وقضاياها بعد أن تم تغييبها عن هذه الدائرة، وسعى كثيرون إلى تحصيل معرفة بكل ما يخص المجال العام على اختلاف المسائل والقضايا التي تشكله، وكانوا ينتظرون على باب الرغبة في الانخراط داخل الأحزاب السياسية، لا سيما الجديد منها، لكن الأخيرة لم تكن تمتلك خطة للتعبئة والحشد؛ لذا

بقيت على حالها من التكلس والضعف.

وهذا العيب لا يقتصر على الأحزاب المدنية فحسب، بل يمتد إلى الأحزاب الدينية أيضًا، فرغم أنها حازت أغلبية في البرلمان؛ فإن حجم عضويتها لا يزال أقل بكثير من تمثيلها السياسي، وهي اعتمدت في تحصيل الأغلبية على المتعاطفين معها والقدرة على إقناع المترددين للتصويت لها، أكثر من اتكائها على الأعضاء العاملين بها.

ويعاني التيار المدني أيضًا تدني خبرته في التعامل المباشر مع الشارع. فقد حوصر المدنيون في مراكز انطلاقهم، ووضعت السلطة بينهم وبين الناس جدارًا سميكًا، ليتحولوا إلى تجمعات ضيقة تتآكل تدريجيًّا.

واستسلم التيار المدني لهذا الحصار الذي حماه ووضع إجراءاته الصارمة قانون الطوارئ البغيض، وبذلك افتقد بمرور الوقت أساليب وآليات الالتحام بالناس، وربطهم برموز هذا التيار من خلال علاقة الوجه للوجه، وليس من خلف الكاميرات أو بين سطور الكتب والصحف والمجلات.

كما يعاني التيار المدني من التشرذم؛ إذ إنه يبدو عاجزًا أو متراخيًا، حتى الآن، في توحيد صفه وتجميع قواه. وقد ظهرت هذه النقيصة في انتخابات مجلسي الشعب والشورى، فبينما كان الإسلاميون ينافسون عبر كتلتين محددتين على «القوائم» ولهم مرشحان اثنان فقط في الدوائر الفردية، أحدهما عن «الحرية والعدالة» والثاني عن «النور»، فإن التيار المدني خاض غمار الانتخابات مبعثرًا في أكثر من قائمة، وكان العشرات من بين المنتمين له يتنافسون على كل مقعد بالنسبة للفردي. وأدى هذا العيب إلى جانب عوامل وأسباب أخرى، إلى تدني حصاد المدنيين من مقاعد البرلمان بغرفتيه.

ويصاب التيار المدني بغياب فضيلة «إنكار الذات» لدى قادته، فكل منهم يرى نفسه الأحق بحيازة الصدارة، ولا يقبل، بل يتذمر، من العمل تحت آخر. وقد كان لهذا العيب دوره في تفكيك وإضعاف «الحركة المصرية من أجل التغيير» (كفاية) وكذلك «الجمعية الوطنية من أجل التغيير»، جنبًا إلى جنب مع الأهواء الشخصية والمصالح الذاتية الضيقة التي غلَّبها البعض على الصالح العام.

وقد استغلت السلطة ممثلة في المجلس العسكري، واستغل المنافسون السياسيون ممثلين في التيار الإسلامي، هذه الآفة في استقطاب رموز وحركات مدنية وتوظيفها في وجه قوًى مدنية رديفة.

وللتغلب على هذه المشكلات يحتاج التيار المدني إلى تقارب أو حدوث اندماج بين وحداته وتنظيماته، سواء بتوحيد القوى والتجمعات الثورية أو بدخول الأحزاب الصغيرة تحت لواء الأحزاب الأكبر المنسجمة معها في البرامج، ذائبة فيها تمامًا. كما يحتاج رموز التيار المدني إلى امتلاك فضيلة «إنكار الذات»، والانخراط أكثر بين الناس ومشاطرتهم الأفراح والأتراح.

* * *

ثالثًا: مستقبل واعد لكن بشروط:

يبدو المستقبل في صالح التيار المدني شريطة أن يعي هو ذلك ويعمل من أجله بأسلوب علمي يتسم بالجرأة ويمتلك المغامرة ويراهن على تعزيز الثقافة المدنية بين الناس، ويدرك بشكل جلي مدى «نزيف المصداقية» الذي بدأ يعانيه التيار الإسلامي.

ولا يعني هذا أن المستقبل هو للتيار الغارق أو الصارخ في العلمانية الشاملة والكلية، أو ذلك الذي ينادي بإبعاد الدين عن الحياة. فمثل هذا التيار غير موجود إلا في أفراد قلائل من بين المدنيين، والأغلبية الكاسحة تؤمن بدور الدين في الحياة لكنها تريد إبعاده عن السلطة، وخلافها مع التيار الإسلامي ليس خلافًا في «التنزيل» لكنه خلاف في «التأويل».

فالمدنيون يمتلكون بمرور الوقت قدرة على التعبئة والحشد، ويستفيدون من اهتزاز صورة التيار السياسي المتخذ من الإسلام أيديولوجية له، وتآكل مصداقيته لدى الشارع، ويحوزون أدوات للتغلغل في أروقة المجتمع.

فضلا عن ذلك لم يعدم المدنيون القدرة على التأثير في «التيار الإسلامي» ذاته. فكثير ممن ينتمون إلى جماعة الإخوان أخذوا في الخروج عنها منجذبين إلى التيار المدني في أغلب أفكاره، بعضهم كون أحزابًا مثل «النهضة» و «الريادة» و«التيار المصري»، وبعضهم يتحلق حول رموز مثل الشباب المحيطين بالدكتور عبد المنعم أبو الفتوح عضو مكتب الإرشاد سابقًا.

والأهم من هذا أن التيار الإسلامي، بما فيه السلفيون، يمارسون السياسة وخاضوا الانتخابات على خلفية «المشروع المدني» حتى ولو أنكروا هذا أو تنصلوا منه.

فبعد تحريم العمل الحزبي وتفسيق الديمقراطيين ونبذ البرلمان ها هم يكونون الأحزاب السياسية وليس «الفرق» ويتحدثون عن «الديموقراطية» وليس «الشورى» ويسعون إلى الدخول للبرلمان وليس تكوين «أهل الحل والعقد» وذلك عبر «الانتخابات» وليس «البيعة».

وفي هذا توسل بالمشروع المدني، فكرًا وآليات، من أجل التمكين. ورغم حديثهم عن الاضطرار في إقدامهم على هذه الخطوة فإن الواقع سيغيرهم شاءوا أم أبوا، ولا مجال للقفز على المكتسبات التي حازها المصريون عبر قرون من الكفاح، وليس بوسع أحد أن يفرض الآن مشروعًا سياسيًّا قديمًا على دولة حديثة.

لكن تقدم المدنيين مشروط أكثر بترسيخ الآليات التي تضمن تداول السلطة، وتقوم على نزاهة الانتخابات وحريتها وشفافيتها واستقلالية الجهة التي تشرف عليها.

المؤلـف فـي سـطـور

ولد بقرية الإسماعيلية محافظة المنيا من أعمال جمهورية مصر العربية في 21 ديسمبر من عام 1967.

تخرج في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة عام 1989، وحصل على الدكتوراه في العلوم السياسية عام 2001 بمرتبة الشرف الأولى، في موضوع «القيم السياسية في الرواية العربية».

عضو اتحاد الكتاب في مصر، وعضو نقابة الصحفيين.

* * *

صدرت له الأعمال الإبداعية الآتية:

1 ـ عرب العطيات، مجموعة قصصية.

2 ـ حكاية شمردل، رواية.

3 ـ الأبطال والجائزة، قصة للأطفال.

4 ـ أحلام منسية، مجموعة قصصية.

5 ـ جدران المدى، رواية.

6 ـ زهر الخريف، رواية.

7 ـ شجرة العابد، رواية.

8 ـ التي هي أحزن، مجموعة قصصية.

9 ـ سقوط الصمت، رواية.

* * *

له تحت الطبع:

1 ـ حكايات الحب الأول، أقاصيص.

2 ـ السلفي، رواية.

* * *

صدرت له الكتب الآتية:

1 ـ بهجة الحكايا: على خطا نجيب محفوظ.

2 ـ النص والسلطة والمجتمع: القيم السياسية في الرواية العربية.

3 ـ وزارة العدل المصرية: سيرة مؤسسية.

4 ـ ممرات غير آمنة: تهديد الراديكاليين الإسلاميين لوسائط نقل الطاقة.
5 ـ التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية: حالة اليمن.
6 ـ الفريضة الواجبة: الإصلاح السياسي في محراب الأزهر والإخوان المسلمين.
7 ـ العلاقات الخليجية ـ المصرية: جذور الماضي ومعطيات الحاضر وآفاق المستقبل.
8 ـ أمة في أزمة: من أمراض العرب السياسية في الفكر والحركة.
9 ـ التنشئة السياسية للطرق الصوفية في مصر: ثقافة الديمقراطية ومسار التحديث لدى تيار ديني تقليدي.
10 ـ الأيديولوجيا: المعنى والمبنى.
11 ـ حناجر وخناجر: دراسات حول الدين والسياسة والتعليم في مصر.
12 ـ العودة إلى المجهول: راهن الإصلاح في مصر ومستقبله.
13 ـ التغيير الآمن: المقاومة السلمية من التذمر إلى الثورة.
14 ـ الطريق إلى الثورة: التباشير والنبوءة، الانطلاق والتعثر.
15 ـ القرية والقارة: دراسات في النظم السياسية والعلاقات الدولية.
16 ـ فرسان العشق الإلهي.
17 ـ أصناف أهل الفكر.
18 ـ عشت ما جرى: شهادة على ثورة يناير.
19 ـ انتحار الإخوان: انطفاء الفكرة وسقوط الأخلاق وتصدع التنظيم.

* * *

الجوائـــــز:

1 ـ جائزة الطيب صالح العالمية للإبداع الكتابي في القصة القصيرة 2011.
2ـ جائزة في مسابقة «القصة القصيرة» التي نظمتها جريدة أخبار الأدب المصرية عام 1994، وسلمها الأستاذ نجيب محفوظ.
3ـ جائزة «القصة والحرب» التي نظمتها أخبار الأدب بالتعاون مع الشئون المعنوية بالقوات المسلحة المصرية عام 1995.
4ـ الجائزة التشجيعية في القصة القصيرة عن رابطة الأدب الإسلامي العالمية عام 1992
5 ـ جائزة غانم غباش للقصة القصيرة عام 2002.
6ـ جائزة هزاع بن زايد لأدب الأطفال عن قصة «الأبطال والجائزة» عام 2003.
7 ـ جائزة جامعة القاهرة في القصة القصيرة سنة 1988.
8 ـ جائزة «الفقه والدعوة الإسلامية» التي تشرف عليها هيئة قضايا الدولة في مصر، ويشارك في تحكيمها مفتي مصر، ورئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية وبعض

مشايخ الأزهر ومستشارون من الهيئة، وبعض الشخصيات الفكرية والفقهية المرموقة، وذلك عن عامي 1991 و1992 على التوالي.

9ـ جائزة الشيخ زايد للكتاب، فرع التنمية وبناء الدولة، 2010.

10 ـ جائزة الدولة للتفوق في العلوم الاجتماعية، 2012.

11 ـ نوط الواجب العسكري من الطبقة الثانية عن حصوله على المركز الثاني في نهاية تخرج الدفعة 89 من كلية الضباط الاحتياط، أثناء فترة تجنيده.

أحـــدث إصـــدارات

الدكـتـــور/ عمـــار علـي حســن

- **الأيديولوجيا «الموسوعة السياسية للشباب».**
- **انتحار الإخوان.**